أقلية معزولة

القصة الحديثة لأقباط مصر

تأليف
المستشرق الأمريكى ادوارد ويكن

ترجمة
نجيب وهبة

Society of Coptic Church Studies

P. O. Box 714

East Brunswick, NJ 0881

مقدمة

فى عام ١٩٦٣ كتب الأستاذ ادوارد ويكن عن وضع أقباط مصر كأقلية معزولة عن العالم فى كتابه المعروف باسم "أقلية معزولة".

وقد كتب ادوارد ويكن كتابه باللغة الانجليزية حتى يتعرف العالم على معاناة الأقباط وهموم هذه الأقلية المعزولة عن العالم فى منتصف القرن العشرين.

وقرأ البعض هذا الكتاب وتناسوه وقرأه البعض أيضاً وتباكوا على وضع الأقباط ثم نسوه إلى أن قيَّض الله لبعض الأقباط الغيورين فى شخص الأستاذ نجيب وهبة أن يقوم بترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية وذلك فى نهاية هذا القرن.

ويسر هيئة الدراسات القبطية أن تقوم بنشر هذ الكتاب حتى يتعرف القارئ المصرى بما كتب ادوارد ويكن منذ نصف قرن.

والأستاذ ادوارد ويكن يقوم حاليا بالتدريس فى جامعة فوردهام بنيويورك. أما المترجم الأستاذ نجيب وهبة فهو قبطى من مواليد المنيا عام ١٩١١، وحصل على ليسانس المعلمين العليا عام ١٩٣١، وفى عام ١٩٥٥ أرسل فى بعثة إلى جامعة أكسفورد بانجلترا لدراسة Fonology & Middle English وفى عام ١٩٦٠ حصل على درجة الماجستيرللتوجيه الفنى والتفتيش من كلية التربية جامعة عين شمس. ورقى مفتشا عاما للغة الانجليزية عام ١٩٦٨، وحصل على درجة مدير عام سنة ١٩٦٩، وأحيل إلى المعاش عام١٩٧١، ومُنح وسام الجمهورية عام ١٩٧٢ فى عهد الرئيس السادات. وهو يقيم حاليا بالولايات المتحدة.

ونوّد أن ننبه القارئ أن الكتاب كُتب فى منتصف القرن العشرين عندما كانت معاناة الأقباط أقل بكثير جدا من الوضع الحالى وعندما كان الضغط الإسلامى لا يقارن بما هو عليه الآن.

هيئة الدراسات القبطية

كلمة المترجم

إلى معشر الأقباط فى مصر الحبيبة، وفى بلاد المهجر العديدة، أهدى هذا الكتاب الذى يبين بجلاء عظمة أجيالنا، التى تتجلى فى قوة إيمانهم وفى تضافرهم وصمودهم، اكليروس وعلمانيون أمام الصعاب التى كانت تواجههم، فى فترات حالكة، حتى خرجت الكنيسة القبطية ظافرة منتصرة.

نجيب وهبة ـ ديسمبر ١٩٩٩

Permission to translate this book into Arabic has been obtained from Professor Edward Wakin.

المحتويات

الجزءالأول: الوجود القبطى

الفصل الأول: المصريون الأصيلون ٧
الفصل الثانى: الشركاء السياسيون ١٥
الفصل الثالث: أفضل المصريين ٢٠
الفصل الرابع: سنة جديدة وقصة قديمة ٢٨

الجزء الثانى: الصليب والهلال

الفصل الخامس: اسم فى شكل صليب ٣٤
الفصل السادس: علامات تشير إلى المساواة ٤٠
الفصل السابع: سؤال يا سيادة الرئيس ٤٥
الفصل الثامن: حركة التآخى بين المسلمين ٥٦
الفصل التاسع: أمور شخصية ٦٣

الجزء الثالث: السعى وراء البقاء

الفصل العاشر: أزمة فى القيادة ٧٠
الفصل الحادى عشر: البطريرك المتوحد ٧٧
الفصل الثانى عشر: أبناء الصحراء ٨٨
الفصل الثالث عشر: كنيسة الشعب ٩٧
الفصل الرابع عشر: المجتمع القبطى ١١٠
الفصل الخامس عشر: وطن الأقباط ١٢٠
الفصل السادس عشر: الأغلبية فى مواجهة الأقلية ١٢٥

الجزء الأول
الوجود القبطى

الفصل الأول
المصريون الأصيلون

فى مدينة سوهاج، عاصمة إحدى محافظات مصر، وهى تبعد ثلثمائة وثلاثة وثلاثين ميلاً جنوب القاهرة، يوجد كوبرى حديث يعبر النيل يصل بينها وبين بقايا متهالكة من مدينة أخميم التى كانت واحدة من المدن العظيمة القديمة المسالمه، التى أدى بها التعصب الدينى فى النهاية إلى أن ينهب المسيحيون المعابد الوثنية ويقتل المسلمون المسيحيين. والعلامة الباقية لعظمة أخميم القديمة تتمثل الآن فى منتجات الأنوال اليدوية التى تتحرك جيئةً وذهاباً فى أكواخها الطينية شبه المظلمة. ومنسوجات أخميم كأنها تريد أن تستنفذ كل ضوء ممكن فهى تظهر فى تَفَجّر متعدد من ألوان ورسوم جديرة بصناعتها الشهيرة القديمة.

ومنسوجات أخميم ترمز إلى الأقلية القبطية بمصر، وخليط الألوان والرسوم الهندسية لهذه المنسوجات، التى تُعرض على المناضد الخشبية البسيطة للتجار المحليين، تُخفى بادئ ذى بدء حقيقة ما ترمز له. ولكن الرجال والنساء والأطفال الذين يعملون فى تلك الأكواخ المصنوعة من الطين نسجوا – فى رسومات لا تُعد وبتكرار لانهائى – ما أختاروه بأنفسهم علامة لأقباط مصر ألا وهو "الصليب". ومثل الصلبان غير الواضحة لأول وهلة فى نسيج أخميم فإن الأقباط يتغلغلون فى نسيج المجتمع المصرى، جغرافياً واجتماعياً وجسمياً، بشكل متشابك يجعل من السهل على من لا يعرفهم عدم ملاحظة وجودهم. ومع ذلك فإنه من بين ستة مصريين يوجد قبطى واحد، فيكون مجموعهم أربعة ملايين ضمن أربعة وعشرين مليوناً وهو تعداد سكان مصر.

وأقباط اليوم الذين يشتركون مع الأقليات جميعاً فى نضالهم العالمى للبقاء فى الحياة يرجعون فى أصلهم إلى الفراعنة القدماء، وبذلك فهم يتمتعون بقوة احتمل وصلابة الأهرام، وإرادتهم وعزيمتهم فى أن يحتفظوا بشخصيتهم القبطية تتكرر بشكل لانهائى خلال تاريخهم القديم وفى موقفهم المعاصر. وبشكل رمزى فإن جميع أقباط مصر يقفون أمام أنوال أخميم مؤكدين أن الإرادة الجماعية للبقاء فى الحياة أعطتهم أساساً كاملاً وتوضيحاً لكيفية استمرار البقاء القبطى فى الحياة.

والأقباط اليوم، فى نظر الغرب، يُعتبرون اختباراً كبيراً للتعايش الحديث بين أقلية مسيحية كبيرة وأغلبية مسلمة. وفى الشرق الأوسط يُشَكل الأقباط أكبر مجموعة من المسيحيين فى ذلك الجزء من العالم حيث وُلِدَت المسيحية. وفيما يتعلق بمصر التى تحاول تعبئة كل مواردها الإنسانية لتصبح دولة حديثة، فإن الاختبار قد يكون حاسماً. أما عن الأقليات المتناثرة فى أقطار الشرق الأوسط سوريا والأردن والعراق وتركيا فإن قصة الأقباط فيها واضحة تماماً. ومسيحيو لبنان الذين يحاولون بصعوبة

المحافظة على السيطرة فى قطر مقسم بالتساوى بين المسيحيين والمسلمين يمكن أن يُفهَم ما سيكون عليه مستقبلهم، فى منطقة ذات قيادة وسيطرة عربية اسلامية، من موقف الأقباط فى مصر، وهذه مشكلة لها صداها عن قرب فى المشاركة التركية اليونانية الهَشّة للأجزاء المسيحية والاسلامية فى جمهورية جزيرة قبرص، وبالإضافة إلى القيم الغربية التى يتوخاها الأقباط هناك مشكلة مصير احتمال الفرد واحترامه فى عالم فسيح أنانى يشمل أربعمائة مليون من المسلمين، وعلى نطاق أوسع فإن الأقباط يشاركون فى مأساة أقليات العالم مثل المقاساة الحديثة لليهود والأرمن والمشاكل الجارية كمشكلة اليهود فى روسيا والبروتستانت فى أسبانيا.

والأقلية القبطية نوعية منفردة، إذ أن الأقباط هم النتاج الإنسانى الأصلى، الذى نشأ ونما فى حوض وادى النيل، كما أن كلمة "قبط"، وهم سريعوا الإشارة إلى ذلك، نُقلت إلى العربية ثم إلى اللغات الأوروبية عن الكلمة اليونانية التى تعنى "المصرى". ومن المحتمل حقاً أن يكون ثمانون فى المائة من مسلمى مصر الحاليين هم أصلاً من نسل أقباط تحوّلوا إلى الإسلام منذ قرون مضت. وفى اللغة القبطية كلمة "Copts" (الأقباط) تعنى "شعب مصر". ويستعمل الأقباط هذا المصطلح حرفياً، مشيرين إلى أنفسهم على أنهم "المصريون الحقيقيون". وعلى عكس هنود أمريكا فإن الأقباط لم يختفوا تحت نير المغيرين الذين احتلوا مصر وأقاموا بها وفى نفس الوقت لم يمتصوا الغازين أو يحتووهم كما فعل الصينيون. كما أنهم يختلفون عن الأمريكيين واليهود إذ ليست لهم إلا خبرة محدودة بالهجرة. ولم يتفرقوا تحت ضغط خارج بلادهم قط. إن قَدَرَهم ونصيبهم فى الحياة ألاّ يكون لهم إلاّ وطن واحد ألاَ وهو "وادى النيل".

إن المسيحية والصليب تناسبان تماماً العقلية القبطية، وتجربة الأقباط وخبرتهم كشعب مهزوم وأقلية تحاصرها الصعوبات من كل جانب. وأىّ أقلية لها ما يرمز إلى أوقات سعادتها، وعلامة أخرى ترمز إلى أوقات متاعبها. أما الصليب عند الأقباط فيرمز دائماً إلى المقاساة والمعاناة. والرجال والنساء يلبسون صلباناً حول عنقهم، وفى المناطق الريفية يحمل أطفالهم وشماً للصليب على معصمهم. ويحفر الأقباط رسوماً للصليب على واجهة الأكواخ الطينية والمنازل الحجرية والكهنة يرشمون الصليب ستة وثلاثين مرة على أجساد الأطفال عند عمادهم دلالة على ما يتوقعه كل طفل حديث الولادة فى حياته من صعوبات، وعلى حمايته والحفاظ على هويته القبطية كذلك.

ويُرجِعُ الأقباط عهدهم بالمسيحية إلى القديس مرقس عَبْر عدد متصل من البطاركة أو الباباوات المصريين، ويتمسكون بما يعتبرونه "المسيحية الأصلية"، طبقا للتعاليم الثابتة غير المتغيرة طبقا لآباء الكنيسة الأوائل وما عُقد من مجامع. وقد استهوت المسيحية المصريين كمخرج لمشاعر المرارة تجاه طبقة من الأسياد الأجانب نتيجة للفتح الاغريقى والرومانى لمصر. كما استهوتهم أيضا لأخلاقياتها المتميزة والواضحة ومحدودة المعالم، وكذلك لتأكيدها على الحياة بعد الموت، وهى عقيدة لم تبرح قط تفكير المصريين منذ نشأتهم.

وبينما جاءت المسيحية مناسبة تماماً للأوضاع فى مصر، فإنها لم تُغن عن حاجة

الأقباط الأساسية إلى تمكين وتأكيد هوية الأقباط وشخصيتهم، وفى الحقيقة فكلا الكنيسة والصليب قد خدما الهدف الأساسى للإبقاء علي تلك الشخصية. وفى ضوء هذا الرأى فإن إقامة كنيسة مصرية وطنية كان لابد منه لشعب كان دائم المقاومة للغزاة الخارجيين.

وفيما يتعلق بالأقباط فإن تجربتهم التاريخية مع الفاتحين ترجع إلى قمبيز امبراطور الفرس وإلى الاسكندر الأكبر الذى خلّص مصر من السيطرة الفارسية. وكان هذا واحداً من انقلاذات فارغة عديدة قاسى منها الأقباط، فإن خبرتهم التاريخية فى هذا المجال كانت بارومتراً لارتفاع وانخفاض الأمبراطوريات، ولأطماع الأقوياء، وذوى السلطان، فالأشوريون والفرس والإغريق والرومان والعرب والمماليك والأتراك والفرنسيون والبريطانيون وأخيراً المسلمون الوطنيون (القوميون) كل أولئك الغازين احتفظوا لنفسهم بالقوة والسلطة فى مصر فى تتابع غير منقطع، فى حين لم يُعْطَ للأقباط أى سلطان فى وطنهم.

وبعد مجمع خلقيدونية (Chalcedon) الذى عقد سنة ٤٥١ بعد الميلاد بنى الأقباط كنيستهم على تفريق لاهوتى كان الدافع له قومياً أكثر من أن يكون دفاعاً عن نظرية ما. وفى هذا المجمع أُدين الداعون إلى دحض عقيدة "الطبيعة الواحدة للاهوت يسوع المسيح وناسوته". وهذا وضع الكنيسة فى طريقها المستقل. فالأقباط يعتقدون أن طبيعة السيد المسيح وناسوته يكونان طبيعة واحدة دون اختلاط طبيعته الانسانية مع طبيعتة الالهية على خلاف عقيدة الروم الكاثوليك بأن السيد المسيح شخص واحد وله طبيعتان. ويتفق الأقباط مع الأرثوذكس اليونانيين فى جميع العقائد الأخرى، ولكن اعتقاد الأقباط بوحدة طبيعة السيد المسيح هذه كافية لأن تجعل الأقباط يسيرون فى طريق خاص بهم ومن المستبعد أن يغيروا مسيرهم فى المستقبل القريب.

وفيما بين مجمع خلقيدونية، وهو الحادثة الحاسمة للأقباط كمسيحيين، وفتح العرب فى مصر، وهو الحدث الحاسم لهم كمصريين، احتلت الكنيسة الوطنية مكانا وطيدا فى مصر، مكتسبة الولاء العارم لجماهير عامة الشعب، ومكونة لقيادة قوية من الرهبان المجاهدين الصامدين. وعند غزو العرب لمصر كان أكثر من ٩٠٪ من سكان مصر يدينون بالمسيحية ولمدة بضعة قرون بعد ذلك استمر الإيمان المسيحى متغلباً برغم حكم الحاميات الإسلامية لها.

وعند وصول الغزاة العرب، ظهر فى المسيحية القبطية تقليدان سائدان ـ ألا وهما الاستشهاد والرهبنة ـ ولا زال لكل منهما مكانه فى حياة الأقباط المعاصرة، فالقديس انطونيوس الذى يعتبر الملهم والمنظم للرهبنة فى مصر قد تبنى أقوى حركة رهبنة فى العالم المسيحي. وكانت مصر توصف أثناء أواسط القرن الخامس بأنها "دير واحد فسيح" تقريباً. ولازال هذا التقليد باقياً حتى الآن، فإن البطريرك يجب أن يختار من بين الرهبان، ومخالفة هذا التقليد فى اختيار ثلاثة من البطاركة، قبل البطريرك الحالى (الأنبا كيرلس السادس) يعود سببها إلى فوضى القرن العشرين التى انتقلت إلى الكنيسة بالتبعية. ولم يكن البطريرك وحده هو الذى يجب أن ينتخب من الرهبان، بل الأساقفة ومساعدوه الرئيسيون أيضا، فالرهبان هم صفوة رجال الكنيسة

القبطية والمحافظون على قوتها، كما أنهم رمز للقداسة.

والشهداء هم أبطال الشعب القبطى ووجودهم مثبت بالتقويم القبطى الذى يبدأ من سنة ٢٨٤ بعد الميلاد تخليداً لذكرى عصر الشهداء. ففى تلك السنة بدأ الإمبراطور الرومانى دقليديانوس (Diocletian) حكما تميز بسفك دماء المسيحيين.

وفى الفترة مابين الأمر الرسمى للإضطهاد الذى أعلنه دقليديانوس سنة ٣٠٣م وبين الأمر بالسماح بالحرية الدينية الذى أعلنه خليفته سنة ٣١١م، استشهد ما يقدر ب١٤٤ ألف مسيحي، وفى الحادى عشر من شهر سبتمبر عندما يبدأ الأقباط سنة جديدة للشهداء طبقا للتقويم القبطى يلجأون إلى إحياء ذكرى تقليد الشهداء الذى يذكِرهم بالقوة والاستعداد لأقصى درجات التحدى. وهذه حقا طريقة قاسية لبداية سنة جديدة.

وتحت حكم العرب أصبح الأقباط أقلية بعد أن كانوا الأغلبية بسبب الهجرة من شبه الجزيرة العربية والتحوّلات إلى الإسلام. وخلال دورات الحرية والإضطهاد التى فرضها الحكام العرب تحول كثير من الأقباط إلى الإسلام إما تحت ضغط مباشر أو تحت ضغوط غير مباشرة للحصول على فرص كسب المال أو المزايا الضريبية. ومع أن فى البداية وافق المحتلون العرب على إعطاء بعض الحقوق المعينة للأقباط إلا أن عنف الإسلام فى محاولته تحويل غير المسلمين إلى الإسلام سرعان ما أثبت وأكد نفسه. فقد خُتِمت يد الراهب بعلامة وذلك لأغراض ضريبية، وإذا ضبط راهب لايحمل هذه العلامة قطعت يده، وفى الوقت نفسه فُرِضت ضرائب باهظة على الأقباط بدلا من أداء الخدمة العسكرية التى كانوا معفيّن منها، وفى القرن التاسع بدأ مزارعو الأقباط الاختلاط بالعرب عندما زادت التحولات إلى الإسلام، وبدأت اللغة العربية فى أن تحل محل اللغة القبطية التى بدأ وجودها بين عامى ٢٥٠ و٣٥٠. واللغة القبطية كانت فى مبدئها لغة مصرية قومية تكتب بالحروف الإغريقية ولكنها بحلول القرن العاشر إنحسر استعمالها فى القداس الإلهى، ويعتبر هذا مؤشرا إلى تحول الأقباط من الأغلبية العددية إلى الأقلية العددية.

وفيما عدا مدة حكم الخليفة الحاكم بأمر الله ـ المختل عقليا ـ (٩٩٦-١٠٢١)، فإن فترة حكم الفاطميين لمصر من عام ٩٦٩ إلى عام ١١٧١، تميزت بأنها فترة حرية دينية نسبيا، ولكن مع قيام أسرة المماليك التى كانت مكونة من عبيد وجنود من عام ١٢٥٠ حتى الغزو التركى عام ١٥١٧ قاسى الأقباط مرة أخرى اضطهادا مباشرا وكان فى بعض الأحيان دمويا. وقد بلغت العلاقات بين الأقباط والمسلمين تقريبا أدنى درجاتها عام ١٣٢٠ حين خرَّب المسلمون المتعصبون كل الكنائس الرئيسية بمصر ونهبوها. وقد قام الأقباط رداً على هذا الهجوم بحرق كثير من المساجد، والقصور، والمنازل الخاصة. وكانت الضربة النهائية هى مذبحة المسيحيين بسماح من السلطان. وألزم القانون المسيحيين بلبس عمامة خاصة، وتعليق جرس لمن يستعمل الحمامات العامة من المسيحيين، كما مُنع المسيحيين من ركوب الخيل أو البغال أو حتى الحمير إلا إذا جلسوا مؤَلين وجوههم إلى الخلف، وطُرد الأقباط من جميع الوظائف العامة ومن خدمة المسلمين من ذوى الجاه والسلطان، وكان هذا حقا وقت التحولات إلى الإسلام لجمهرة كبيرة من المسيحيين.

وعندما غزا الأتراك العثمانيون مصر عام ١٥١٧ كانت العلاقة القبطية الإسلامية قد

استقرت، وكانت هدنة اضطرارية يداخلها الشك وكثيرا ما تخللتها مظاهر عنف. والامبراطورية العثمانية بإنشائها نظاما أفقيا للوحدات الإدارية يُطلق عليه اسم "المِلّيات"، وضعت أساس الكيان الأساسى الحالى للمجتمع القبطى. وقد نُظِمت المليات طبقا لأسس دينية تحت إدارة نخبة من كبار رجال الكنيسة أُعطيت لهم سلطات مدنية ودينية. وكان رئيس الوحدة الملّية مسئولا عن تسجيل المواليد والزيجات، والوفيات والوصايا، والمحافظة على نُظم المحاكم المدنية وجميع الضرائب. والمجلس الحالى للهيئة القبطية هو وريث للمليات التى أُنشئت فى عصر الامبراطورية العثمانية. وهذا المجلس هو جهاز وظيفى ينظم الأقباط داخل مجتمع يصبح فيه كل مسيحى عضوا منذ ولادته ولا تنتهى عضويته إلا بموته. وأساس هذا المجتمع دينى ولكن عضويته تلقائية ووراثية. فالمصرى يبقى قبطياً حتى إذا أبطل إيمانه بالله، إذ أن الخلط بين المجتمع والكنيسة لازال غير محدد بوضوح فى مصر أو فى أى مكان آخر فى الشرق الأوسط.

واحتلال نابليون، قصير الأمد، لمصر (١٧٩٨ – ١٨٠١) قضى على الإيهام الخاطئ بأنها دولة لا تقهر، ذلك الاعتقاد الذى كان يتبناه ويغذيه العالم الإسلامى الأنانى، كما أنه أدخل عوامل النفوذ الغربية التى لا يزال العالم العربى يحاول التوافق معها. وبينما شعر الأقباط بعدم اهتمام الفرنسيين لموقفهم فى مصر، اتهم المسلمون الأقباط بالتعاون مع المحتل الأجنبى، وشكوى الأقباط هذه واتهامات المسلمين كانت مؤشرا لمواقف مماثلة نشأت خلال الاحتلال البريطانى لمصر من عام ١٨٨٢ إلى عام ١٩٢٢.

وعقب رحيل الفرنسيين عن مصر مباشرة قبض محمد على ـ وهو جندى ألبانى عُرف بنشاطه وقسوته ـ على الحكم فى مصر، وكان ضمن الجنود الألبانيين المرتزقة بالجيش العثمانى. وقد مهدت سياسته فى اختيار أفضل الرجال للمراكز الحكومية دون اعتبار للدين، الطريق أمام الأقباط للوصول إلى المراكز العالية. وقد كان محمد على أول حاكم فى التاريخ المصرى الحديث يرفع الموظفين الأقباط إلى لقب "بك" المشرّف، كما أنه أحاط نفسه بمساعدين مسيحيين، وبالإضافة إلى ذلك فقد ألغى القوانين المُذِلّة للمسيحيين. كما أخمد ظهور أى حركة مفاجئة للتعصب الدينى. ولم يكن محمد على شخصا متحررا بل حاكما له اتجاه دينوى قوى، وأسلوب حديث فى التأكد على تكوين حكومة ذات أثر فعَّال.

وتحت حكم ابنه سعيد، فُتح الجيش أمام الأقباط، وللمرة الأولى منذ الفتح العربى سُمح للأقباط بحمل السلاح. فمنذ القضاء على الثورة الكبيرة الأخيرة للأقباط فى القرن التاسع كان من المستحيل تقريبا لأن يحصل قبطى على أى أسلحة. وعندما أُزيل الحظر الدينى وانخرط الأقباط فى الجيش وكان التجنيد إجباريا أسيئ استعمل هذا القانون كأداة أو وسيلة للاضطهاد بتجنيد الذكور من الأقباط عشوائيا بالجملة مع المعاملة القاسية التى كانوا يتلقونها. وقد أُلغى هذا القانون بعد ضغط على سعيد أجراه بطريرك الأقباط عن طريق عدد من الانجليز ذوى النفوذ، والخديوى اسماعيل خليفة سعيد، وهو أول حاكم قام بمساعدة المدارس القبطية، أكد على فكرة أن الجنسية المصرية لا علاقة لها بالدين، وذهب إلى أبعد من هذا فقد اختار أقباطا ضمن مجلسه الاستشارى وفى المحاكم كذلك.

وهكذا فإن ظهور محمد على فى أوائل القرن التاسع عشر يعتبر علامة لتحول إلى موقف أفضل للأقباط وأعد لقيام الأقباط بدور "المسيحيين الحقيقيين" وهو عنوان هذا الفصل من الجزء الأول من هذا الكتاب. فالأقباط يبرزون كمجموعة ذات شخصية مركبة العناصر، فهم يُعرفون بأنهم كنيسة وجالية وأمة وأقلية تحوطها المصاعب من كل جانب. أضف إلى ذلك أن منهم قلة "مميزة" إذ أنه تحت ضغط كونهم أقلية مع الدورات المتتابعة للاضطهاد، والتمييز والحرية الدينية حاول الأقباط الحصول على الحماية بجمع المال وكسب المهارات، فعندما تحوَّل الأقباط من أغلبية إلى أقلية بعد الغزو العربى، أصبحوا الصناع المهرة والأطباء والكتبة فى مصر كما كانوا أيضا مقرضى النقود، وجامعى الضرائب، والمهرة فى الاستثمارات المالية وقد عملوا على تنمية مهارات رفيعة القيمة فى أعمالهم وفى التجارة والوظائف المهنية. فاليد التى كانت تتعامل مع كشوف الحسابات، ومع منضدة الرسم الهندسى، ومع بودقة الصيدلى ومنضدة الجراح كانت يد قبطى. وقد سيطر المسلمون على الحكومة والشئون السياسية، أما الأقباط فكان ميدانهم المال وبعد ذلك تملّك الأراضى. وبينما احتقر المسلمون الأقباط فإن المصالح الأجنبية ذات الاستثمارات الضخمة فى مصر قدرَّتهم كأشخاص أكفاء وأهل ثقة كما قدرت كذلك معرفتهم باللغتين الفرنسية والإنجليزية، وعلى أى مستوى قياسى، فإن نسبة الأقباط بين أغنياء مصر ومتعلميها ومهرتها كانت تفوق بكثير نسبتهم العددية.

ومن هويَّة الأقباط المركبة ـ ككنيسة ومجتمع وأمة ذات امكانيات كثيرة، وكأقلية محوطة بالمصاعب وقلة مميزة ـ تبرز قضية ثنائية التناقض. فهناك أسباب عدة توجب عليهم أن يشكلوا قوة عظمى فى الحركة الجارية لخلق مصر جديدة، محققين بذلك نبوءة القرن العشرين المقتبسة من اللورد كرومر عام ١٩٠٨ فى كتابه "مصر الحديثة" : "من المحتمل أن يقوم الأقباط بدورٍ ليس بقليل فى ميدان تاريخ مصر المستقبلى". فيجب أن يكونوا أقوياء ولكنهم فعلاً ضعفاء، وهذا جانب من القضية التناقضية. ومن الناحية الأخرى، فإن انحدار الأقباط منذ الغزو العربى كان من المفهوم أن يؤدى بهم الآن إلى فقدان شخصيتهم واختفائهم من وادى النيل. ولكنهم بدلا من ذلك فهناك الآن علامات على حدوث ميلاد قبطى ثان، وهذا جانب آخر من القضية التناقضية.

وقوة الأقباط ذات الامكانيات الكبيرة واضحة فى تغلغلهم فى كل مظاهر الحياة المصرية وكذلك فى الدافع القوى عندهم للكسب والتعلم، والقدرات العقلية الطبيعية للأقباط، والدخل المرتفع لكل فرد منهم ، وقوتهم الثقافية، كل هذه ليست قاصرة على من يعيشون فى تجمعات مدنية، بل لقد أثرت فى ارتفاع وانخفاض المستويات الاجتماعية فى أنحاء القطر جميعها.

ولقد زادت الحياة العائلية الوثيقة عند الأقباط والارتباط العاطفى الشديد بدينهم من قوة ما يمتلكون من مزايا. وقد أوضح قس كاثوليكى على صلة وثيقة بالأقباط، مشاعرهم الدينية بوصف ما حدث عندما عرض فى إحدى دور العرض السينمائى بالقاهرة فيلم من أفلام هوليود القديمة المستهلكة عن حياة السيد المسيح. فقد ازدحمت الدار بالأقباط، فى عرض تلو الآخر، واندمجوا فى حوادث الفيلم لدرجة أنهم أخذوا فى الصياح والنحيب والبكاء مما حوَّل "السينما إلى دار عبادة". وفى

مصر العليا قالت راهبة من إحدى الارساليات أن النساء القبطيات "انفجرن باكيات" عندما أُخبرن عن خطاياهن. وفى كل وحدة عائلية، قد تشكلت أدوات أو وسائل البقاء على الحياة تحت ضغط مسئولية ثنائية للمنافسة والنجاح من أجل شرف العائلة وللتعاون فى مساعدة أفراد العائلة. وينتقل هذا الواجب ليصل إلى جميع أعضاء الكنيسة وأفراد المجتمع.

ومن المُسَلَّم به أن هذه الترسانة الجماعية لابد وأن تؤكد للأقباط قدراً عالياً من القوة. ولما كانت مصر هى وطن الأقباط، ولما كانوا جزءا مكملا للحركة الوطنية المقدسة التى حاربت البريطانيين، فإن لهم دور طبيعى يقومون به فى تحقيق الأحلام المصرية فى العظمة، والأقباط كثيروا العدد ولهم الكثير مما يشاركون به فى هذا المجال ومع ذلك فإن شعورا من اليأس يطغى عليهم، إذ يشعر معظمهم أنهم ورثة شرعيون لأرض مصر حُرِموا من ميراثهم.

وفى الوقت نفسه فإن الإصرار التام المشروع للأقباط الحديثين يتحدى جميع القوى التى تدفع بهم إلى هوة النسيان. ولما اضطر الأقباط إلى التحول للإهتمام بداخلهم بسبب وجود بيئة عدائية محيطة بهم، بدأوا يلاحظون ما وصل اليه حالهم فى الأزمنة الحديثة فوجدوا أن غالبية رجال الكنيسة إما جهلة أو فاسدون، كما أن بعضا من الكهنة والأساقفة فقدوا حق القيادة، كما أن فى الأديرة التى كانت مصدر الإلهام للعالم المسيحى، أصبح الرهبان يضيّعون السنين العديدة فى غير الروحانيات أو تحصيل العلم.

وقد أضعفت قوة الدين القبطى جرعات ثقيلة من الخرافات، والروح التجارية، خاصة فى الأعياد الدينية الريفية بينما بقى المحتوى الفكرى بدائيا. وعندما سئل أمين مكتبة البطريركية عن الذين كتبوا عن دراساتهم للاهوتيات الكنسية أجاب قائلا: "كان عندنا واحد ولكنه مات". ظنا منه أن السائل يقصد متخصصا قبطيا معاصرا، وليس كُتّاباً محفوظة مؤلفاتهم بمكتبة البطريركية، وقد صحح الأمين خطأه وذلك بعد أن أعاد التفكير فى السؤال. وبسبب عدم التركيز على تحديد موقف ما أصبح كيان الحياة القبطية منوّعا، إما فرعونى، أو مسيحى، أو شرقى أو برجوازى.

وفى الوقت نفسه، كان القبطى الذى يتحول إلى الإسلام يكافأ بميزات سخية كتسهيل الطلاق وإعادة الزواج، وقبوله كعضو فى المجتمع الإسلامى المسيطر. مع إعطائه مركزا مفضلا قانونيا. وبينما كانت المصالح الأجنبية تساند أقليات أخرى فى الشرق الأوسط، تُرك الأقباط وشأنهم. وقد رفضوا الاشتراك مع البروتستانتية والكاثوليكية الرومانية ثم تحوّلوا بعد ذلك إلى أن يهدم الواحد منهم الآخر عن طريق المنافسات الداخلية، فيما بين أعضاء الكنيسة العلمانيين، وبين العلمانيين والرئاسات الكهنوتية.

ومما يدعو إلى الدهشة، أن دراسة تاريخ الأقباط فى أواسط هذا القرن تعطى دليلا على قيام نهضة لهم من مدينة الاسكندرية على ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى مصر العليا آخر حدود مصر جنوبا. فالإرساليات المسيحية التى تركز عادة على دراسة الأقباط تكتب عن ظهور بوادر لحياة جديدة لهم. فالجيل الناشئ من الكهنة والرهبان وكثيرون منهم اختيروا من بين طبقة أصحاب المؤهلات الفنية العليا،

أصبحوا ذوى نفوذ وتأثير. كما أن البطريرك (أنبا كيرلس السادس)، الذى أختير عام ١٩٥٩ يفرض رقابة حازمة على الكنائس، والحياة فى الأديرة تعود مرة ثانية إلى إتباع المثل العليا الأنطونية (نسبة إلى القديس انطونيوس). وحتى اللغة القبطية التى كانت قد ماتت، وجدت حُفنة من العائلات تحاول إحياءها، وفى معهد الدراسات القبطية المجدد بالقاهرة، يستطيع الدارسون من العلمانيين ورجال الاكليروس الحصول على إطار فكرى وثقافى للشخصية القبطية.

من الوجهة الروحية المجردة يمكن أن يقال بأن مستقبل الأقباط فى يد الله. وكما قال مصرى يسوعى (جزويتى): "إذا كانت ارادة الله أن تبقى الكنيسة القبطية، فسوف يكون لها هذا". ولو أن العبارة تشكل إجابة قاطعة، فإن ذلك اليسوعى وكذلك باقى مسيحيى الطوائف المسيحية فى مصر يُعوّلون على ما يجب أن يعمله الأقباط الحديثون من تغييرات علمانية لمقابلة متطلبات المستقبل، وهذه الاستجابة يجب أن تأتى منهم، على أن يدخلوا فى الاعتبار الأغلبية المسلمة مع مجموع مكونات هويتهم (شخصيتهم الخاصة).

الفصل الثانى
الشركاء السياسيون

إن شعور الأقباط الحالى تجاه المسلمين متأثر بالفشل النهائى لتزاوج سياسى معهم كان غير مضمون، ولما كان الدافع إلى التودد بينهما هو المقاومة المشتركة للبريطانيين وليس الرغبة المشتركة للتقارب بينهما. فقد عانى الاتحاد كثيرا من رحيل مصدر شعور الكراهية والعداء المشترك. وقد أنهى البريطانيون عام ١٩٢٢ احتلالهم الذى بدأوه عام ١٨٨٢. ولكن التقارب استمر إلى أن اشترك المسلمون والأقباط فى الحركة الوطنية المصرية وفى حزب الوفد وهو حزب الأغلبية الذى تكوّن بعد إعلان استقلال مصر. ومع أن الاتحاد مرّ فى أوقات حسنة وأخرى صعبة، فإنه استمر إلى عام ١٩٤٢، حين انفصم فى مشاجرة عامة بين العضو القبطى الرئيسى والعضو المسلم الرئيسى فى حزب الوفد.

وفى البداية كان الأقباط يميلون إلى البريطانيين الذين احتلوا مصر فى أعقاب الفوضى المالية التى نتجت عن صرف الأموال الباهظة على الأعمال الخارجية التى تتصف بالمجازفة وكذلك على الأشغال العامة. وليس أقلها قناة السويس (فتحت عام ١٨٦٩). وكانت الظروف تنبئ فى كثير من الأوجه بفشل المخاطرة البريطانية فى السويس والتى قامت بها بريطانيا فى أواسط القرن الحالى(القرن العشرون)، فقد أرسلت بريطانيا جيوشا لمحاربة رجل حرب قوى، يدعى عرابى باشا، خرج من أسرة متواضعة ليصبح قائدا لحركة ثورية، وقد أساء عرابى أيضا إلى مشاعر الأقباط بإعلانه أن وضع الأقباط فى مراكز السلطة قد عرّض الإسلام إلى المخاطر، وفرنسا التى كانت فى ذلك الوقت تدير شئون الاصلاح الداخلى المصرى بالتعاون مع بريطانيا للمحافظة على مصالحهم المالية الكبيرة قد رفضت الاشتراك فى الغزو. وفى ١٣ من سبتمبر عام ١٨٨٢، عندما هُزم عرابى فى معركة التل الكبير، انفرد البريطانيون باحتلال مصر. ولم يمض وقت طويل حتى شعر الأقباط أن منقذيهم البريطانيين ينبذونهم، فى حين أن البريطانيين أنفسهم أدهشهم موقف الأقباط هذا مما اعتبروه مطالبة بريطانيا بالعمل على إعطاء الأقباط معاملة خاصة. وشعر البريطانيون أيضا بأن فى هذا إساءة إلى معنى العدل عند البريطانيين. وليس هناك من شخص يستطيع تلخيص رد الفعل بعلم كامل أو صدق أكثر من اللورد كرومر، الذى لا يداخل كلامه الشك، والذى كان الحاكم الفعلى لمصر من عام ١٨٨٣ إلى عام ١٩٠٧ إذ قال: "إن مبادئ الحياد العام التى سار عليها الانجليز كانت غريبة على طبيعة القبطى. إذ كان يظن القبطى أن معاملة الانجليزى للمسلم بالعدل لابد وأن تنطوى على إصابته بالظلم. إذ كان له ميل لاشعورى إلى الاعتقاد بأن الظلم وعدم محاباة الأقباط مصطلحان مترادفان تماما".

ولكى يعرض الأقباط وجهة نظرهم فى هذا النزاع، أرسلوا صحفيا إلى انجلترا قبل الحرب العالمية الأولى ببضع سنين، وفى هذا المجلد الصغير "الأقباط والمسلمون تحت الإدارة البريطانية" (١٩١١) الذى يحتل مكانا خاصا فى تاريخ الوضع القبطى، أجاب قرياقص ميخائيل اللورد كرومر بقوله: "نحن الأقباط لم يحدث قط أن طلبنا من الحكومة أى ميزة. إن ما نطلبه هو العدل والمساواة مع المصريين

وكذلك مشاركة تامة فى الثمار التى نتجت عن النظام الجديد." ويكمن اتهام الأقباط للبريطانيين، وهذا هو سخرية السخريات، فى أن موقف الأقباط فى مصر قد تدهور مع أن البلاد كان يحكمها أخوة مسيحيون ! ولكن مما تجدر الإشارة إليه أن محمد على وخلفائه كان من الممكن لهم ـ كمسلمين ـ إعطاء تنازلات للأقباط دون أن يُتهموا بأنهم يحابون من يدينون بدينهم، وهو الإسلام.

وقد أعتبر البريطانيون أنفسهم حماة لمصر أكثر من أن يكونوا محتلين لها، وكانوا يميلون إلى ادارة البلاد ادارة ماهرة دون أن يكونوا ديكتاتوريين، وإذ أخذ البريطانيون على عاتقهم مسئولية المحافظة على الهدوء بين المواطنين، كان عليهم أن يُدخلوا فى الاعتبار اتجاهات ومشاعر المسلمين نحوهم، وهم الفريق الغالب فى الموقف فى البلاد، فبينما كان من المحتمل أن يتسامح المسلمون مع الأقباط أحيانا إلا أنهم لم يكن عندهم قط استعداد لمحبتهم، أو بالتأكيد أخذ أوامر منهم.

وخليفة لورد كرومر، سير إلدُن جورست Sir Eldon Gorst أصدر التحذير الآتى إذ يقول: "فى مصر العليا فى الوقت الحالى (١٩١١) القبطى ناجح ولكنه ليس محبوبا. فلو عُهدت إليه وظيفة تنفيذية عليا، بجانب أنه لا يوجد عنده أى ميل طبيعى لها، فسوف يجد مجموعة من الناس مدفوعين بمشاعر العداء نحوه، وسوف لا يتوقع منهم تعاونا أو طاعة سريعة."

وقد عقد نواب المعارضة اجتماعا فى اسيوط، وهى المدينة القبطية الرئيسية، فى شهر مارس من عام ١٩١١ وفيه سجلت خمس أوضاع مجحفة رئيسية، مما يشكو منه الأقباط، تعتبر بحق علامة لتحديد مطالبهم للمساواة. ومع أن هذه المطالب ظهرت فى كتاب قرياقص ميخائيل عام ١٩١١، إلا أنها تصور إلى حد كاف ما يطالب به الأقباط حاليا. وفيما يلى بيان لأوضاع الشكوى:

١ـ يُجبر الأقباط، وهم مجتمع مسيحى، على مخالفة أوامر دينهم بالعمل أيام الآحاد.

٢ـ عدد كبير من الوظائف الإدارية بالحكومة مقفل تماما أمام الأقباط، وهناك شعور بأنهم لا يُرّقون عامة طبقا لقدراتهم وامتيازهم فى العمل.

٣ـ تحت النظام الانتخابى القائم فى مصر يترك الأقباط دون أن يُمثلوا فى مجالس المديريات.

٤ـ ليس للأقباط حق مساو لحق المسلمين للإستفادة بالمزايا والتسهيلات التعليمية التى تقدمها مجالس المديريات الحديثة.

٥ـ يطالب الأقباط بأن الإعانات الحكومية يجب أن تُمنح للمؤسسات على أساس استحقاقها، دون تمييز فى الجنس أو العقيدة مما يثير الحقد ويشعر بالظلم.

وفى نفس الوقت مدّ القادة الوطنيون المسلمون أيديهم للأقباط. فتحت تأثير الحركة التحررية الفرنسية، حدّد مصطفى كامل مفهوم "الوطنية المصرية" دون ذكر للدين وكان ذلك فى فجر القرن الحالى، وتبعه فى ذلك سعد زغلول وهو الشخصية السياسية التى قادت حركة الاستقلال المصرية. والمتظاهرون الوطنيون ساروا خلف الأعلام حاملين الصليب والهلال، وفى المراحل النهائية لمقاومة البريطانيين من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٢١ كانت علاقات الصداقة والتوافق المسيحية الإسلامية أعظم مما كانت عليه قبلاً أو عما كانت عليه بعد ذلك. ولم تنقلب هذه العلاقات حتى عندما

خالف قبطى بارز المقاطعة السياسية التى فرضها الوطنيون ضد البريطانيين، ففى الحقيقة عندما تعاون يوسف وهبة مع البريطانيين بتكوين وزارة مصرية، حاول واحد من الإخوة الأقباط اغتياله.

وبعد الاستقلال أعلن سعد زغلول فى بياناته العامة عن موقع الأقباط قائلا: "مصر تخص الأقباط كما تخص المسلمين، الكل لهم قانونا التمتع بنفس الحرية ونفس الحقوق." وفى مجلس الوزراء الذى كوّنه عام ١٩٢٦، عيّن اثنين من الأقباط فى مراكز تلى موقعه من السلطة. فقد أصبح مكرم عبيد باشا وزيرا للمالية وواصف بطرس غالى وزيرا للخارجية. وبعد موت سعد زغلول عام ١٩٢٧، انتقلت قيادة الوفد إلى النحاس باشا، الذى أدار الحزب بالاشتراك مع مكرم عبيد باشا، الذى كان من المحتمل أن يصبح رئيسا للوزراء لو لم يكن قبطيا.

والاتحاد القبطى والإسلامى فى الوفد كان معرَّضا دائما للأخطار الناجمة عن شعور العداء الكامن عند الأغلبية نحو الأقباط، الذى كان المعارضون السياسيون للاتحاد على استعداد دائما لاستغلاله لمصلحتهم، فحتى بينما كان سعد زغلول حيا، أثار اختيار وزيرين قبطيين فى الوزارة هجوما سياسيا بأنهما قبطيان متعصبان يحاولان تثبيت سيطرة الأقباط على المسلمين. وفى الأربعينات من هذا القرن، النحاس باشا المسلم ومكرم عبيد باشا القبطى انفصلا، كما ترك الوفد معظم الأقباط.

والقيادة الإسلامية والقبطية مهما كانت مستنيرة، كان عليها أن تواجه بتكافؤ أنماطا شعبية موحدة لها آراء تقليدية ثابتة لا تسمح بالنقاش، سممت العلاقات بين الفريقين ولازالت تمارس نفوذها حتى الآن، وكما هو الحال فى جميع مثل هذه الأنماط توجد مواطن صغيرة من الصدق كافية لمساندة الدعوى إلى تشويش الحقائق. فالأقباط يعتبرون أن المسلمين أطفال تربوا فى أحضان التعصب الدينى وآباء تعهدوا بنشر العنف. وأنهم غير أذكياء ولا يوثق بهم. وليست عندهم أى مستويات خلقية أو شعور بالمسئولية والولاء. ومن الناحية الأخرى فالمسلمون ينظرون إلى الأقباط على أنهم أطفال نشأوا على المكر والخداع، وآباء درجوا على النقد والاحتجاج، وعلى أنهم ذوو حيّل، ويميلون إلى تكوين التكتلات القبطية متجنبين المسلمين، وأنهم على استعداد أن يتعاملوا تجاريا مع الأجانب، كما أنهم ينظرون إليهم كتجار فى سوق استبدال العملات المالية وصناع وكتبة وكأناس أجَرَه، ورجال تعوزهم الشجاعة (مع أن التاريخ يذكر أن المسلمين حظروا على الأقباط حمل السلاح)، والخلاف فى وجهة النظر هذه ناتج عن الفرق بين وضع فريق له القوة، وفريق آخر يمتلك المهارات، وهذا موقف تقليدى بين صاحب السلطة وبين الخاضعين لها شبيه تماما لما تحكيه قصة كلب الصيد والأرنب.

وشخصية محمد هى التى تقف أساسا حائلا بين الفريقين، ويمكن بيان الخلاف ببساطة، فمحمد هو الحقيقة الدينية والتاريخية المركزية للمسلمين، والمسيحية لا تعترف به، والمسلمون يعتبرون المسيحية كدين أدنى توقف وحيه الإلهى عند المسيح، الذى يعتبره المسلمون نبيا تفوق عليه آخر الأنبياء وأعظمهم، واعتقاد المسلمين أنهم يمتلكون الشكل الكامل والنهائى للوحى الإلهى له أكثر من دلالة دينية، لأن محمدا كان نبيا لأمور الدين والسياسة، ولم يفصل المجتمع الدينى عن

الدولة، والإسلام لم يهتم قط بالتعامل مع القيصر (مصدر السلطان)، لأنه لا يعترف بأى فصل بين ما هو دنيوى وما هو دينى، والدين الإسلامى متفوق، وكذلك مجتمعه، مما يستتبع وضع كل المجتمعات الدينية الأخرى فى موضع أدنى، ويرى المسلم الأصولى، المتزمت، وكذلك جماهير العامة أن ليس من المعقول أن قبطيا (أو أى شخص آخر من مجتمع أدنى) تُعطى له السيطرة على المسلمين. والكاتب ولفرد كانتويل سميث (Wilfred Cantwell Smith) من قادة الدارسين للإسلام المعاصرين يشير فى كتابه "الاسلام فى التاريخ الحديث"(١٩٥٩)، إلى الموقف الضعيف الهش للأقليات فى الإسلام بقوله: "لا يشعر المسلمون، فى أى مكان فى العالم الاسلامى (ربما فيما عدا أندونسيا) بأن غير المسلم "واحد منا"، كما أن الأقليات لا تشعر بأنها مقبولة فى أى مكان ما."

وفى السنين التى سبقت ظهور النظام الناصرى، كان الأقباط ينشرون شكواهم، ولو أنه فى بعض الأحيان كانت هذه الشكاوى تنشر سراً كما هو الحال فى كتاب قام ضده هجوم شديد وكان عنوانه "فرق تسد" (Divide & Conquer) إن أسلوب الكتاب والمشاعر التى تحيط به والتى كانت سائدة عام ١٩٥٠، قد لُخصّت فى المقدمة التى كتبها المرحوم سلامة موسى. وهو قبطى وأحد الشخصيات القيادية فى الأدب العربى المعاصر، إذ قال: "إن فى اعتقادى أن الأخوة المسلمين، عندما يقرأون هذا الكتاب ويلاحظون شكاوى الأقباط، سوف يهّبون إلى مساعدتهم للحصول على العدل... وإنى متأكد أن كل من يقرأ هذا الكتاب سيشعر أنه مسئول شخصيا عن مصير الأقباط، وأن عليه أن يرفع صوته ويعمل على أن يفهم العالم كله ضرورة الإسراع فى كفالة العدل للأقباط، قبل أن يستبد بهم شعور بالمرارة قاس، يطغى على روحهم الوطنية، وفى هذا يكمن الهلاك للجميع. والوحدة بين المسلمين والأقباط كانت شعار ثورة عام ١٩١٩ وكنا نهتف "يحيا الهلال مع الصليب"، لقد سمعت علماء من الأزهر (الجامعة الاسلامية) يخطبون فى الكنائس، كما رأيت وسمعت كهنة يُحَّيون فى الأزهر. هذه الوحدة كان من الواجب أن تكون معنا اليوم، ولكن تطورات جديدة حوّلت مجرى تاريخنا، ورسالة مؤلف كتاب "فرق تسد" هو تحذيرنا ضد هذه التغييرات والمضار التى تصيب مصر نتيجة لها."

فى السنوات الأخيرة من حكم الملك فاروق نُشرت شكاوى مريرة مثيرة للمشاعر فى الجريدة القبطية اليومية "مصر"، والمجلة الأسبوعية الصريحة والجريئة "المنارة".

وفى نيويورك نشر فريق له اهتمام بموضوع الأقباط فى مصر، مختارات من هذه المقالات، على شكل نشرات تحت عنوان "صرخة أقباط مصر". وفيما يلى مختارات مما جاء فى النشرات التى ظهرت عام ١٩٥١:

"ولكن الآن ونحن فى القرن العشرين، هناك أناس يفرضون أوامر صارمة تقيّد حرية العبادة عند المسيحيين، وتحرمهم حتى من الحرية فى بناء كنائسهم (١٧ فبراير ١٩٥١، جريدة مصر)، ويظهر أن الوفد قد نسى أن هناك أقباط مؤهلين للترشيح (لمجلس النواب المصرى)، وأن هذه الأمة وهذا الشعب، مكون من عنصرين، المسلمون والأقباط، ثلاثة ملايين قبطى لم تشمل كشوف الترشيح واحداً منهم. وعلى

شفاههم كنت ترى ابتسامة مريرة، يذكرون وهم متألمون عهداً سعيداً مضى، عندما شمل الوفد من الأقباط أعضاء ونواب رؤساء، ونواباً للأمة رحم الله ذلك العهد، ورحم سعد زغلول (٢٣ مارس ١٩٥١، جريدة مصر)".

وأكثر المقالات مرارة كانت تنشر فى مجلة "المنارة"، التى كان ينشرها ويرأس تحريرها القمص سرجيوس، وهو كاهن قبطى نشيط، ملك ناحية التأثير على ما كان يدور فى مخيلة المصريين، ويتطلعون إلى تحقيقه، وذلك فى بدء حركة الاستقلال. فقد اعتلى المنبر فى الجامع الأزهر، قلعة الاسلام الأصلى، ثلاث مرات يوميا خلال مرحلة واحدة من مراحل الحركة الثورية المصرية طلبا للاستقلال بعد الحرب العالمية الأولى، وكان موضوع عظته: "الحرية لجميع المصريين"، وفى ١٩ فبراير ١٩٥١، كتب فى مجلته الأسبوعية: "هل كان شعب اسرائيل (القديمة) أكثر تعاسة فى مصر، حينذاك من أبناء الأقباط الآن؟ عندما طُرد أبناء اسرائيل من مصر وعبروا البحر الأحمر وجدوا صحراء يلجأون اليها، ولكن الأقباط، الذين لا يزالون مُطاردين ومُضطهدين من أبناء بلدهم، أىّ طريق للنجاة أمامهم، وأى صحراء تحميهم؟"

والقمص سرجيوس المعمّر، والسياسى كبير السن مكرم عبيد، يمثلان التجربة القبطية فى هذا القرن، وفى التاريخ القبطى يبرزان كشخصيتين فى قصة بطولية طويلة، الواحد قائد للشعب، والآخر وطنى خابت آماله وتطلعاته، وكان له ولاء للوطن قوى وردود فعل عنيفة. وفى شهر يونيو من عام ١٩٦١، مات السياسى المحنك، مغمورا، ولم يكن قد تم ما قضى من حياته كلها فى المناضلة من أجله، أما الكاهن فقد استمر فى الحياة، وروحه التى استحال ترويضها أصبحت حبيسة جسد أضناه الجهاد. وكانت مجلته الأسبوعية قد صودِرَتْ فى السنوات الأولى من النظام الناصرى. ولم يعد يُسمع منذرا الأقباط ومنبها لهم، وفى الواقع لم يكن يُسمع أى صوت للشكوى إذ لم يكن هذا مسموحا به فى النظام الناصرى.

الفصل الثالث
"أفضل المصريين"

يعتبر الأقباط أنفسهم، بشكل عام، بأنهم المواطنون المصريون الذين يمتازون على باقى سكان مصر بالذكاء والولاء والالتزام بالقانون والجدارة بالاحترام لما يتمتعون به من صفات عالية، قالت سيدة من أسيوط، بينما كانت تقضى الصيف بالاسكندرية: "نحن نشعر أننا الصفوة"، ولما كانت هذه السيدة قبطية، فكلمة "نحن" لم تكن تعنى المصريين عامة، ولكن الأقباط على وجه الخصوص.

ويشير الأقباط إلى أن الشعب القبطى لا يسرق أو يطلب إحسانا، وأن بناتهم يرفضن العمل كخادمات، وغالبا لا ينتهى بهن الحال إلى أن يصبحن سيدات الليل، وأن أطفالهم ممتازون خلقيا، كما أن حياتهم العائلية مثالية ومستوياتهم أعلى المستويات فى البلاد.

وهذه هى الصورة الذاتية للأقباط وتحت ضغط القيّم المسيحية ووضعهم كأقلية تأتى هذه الصورة قريبة جدا من الواقع، طبقا لما وصلت إليه من تحقيقاتى الخاصة وما شهد به أهل الثقة والمعرفة. ولو أن النظام الناصرى لم يكن ليشجع إجراء مقارنات على أساس دينى، وكان يعوق جمع المعلومات تبعا لهذه الأسس، فقد كان من الممكن فحص الصورة الذاتية للأقباط على ضوء ما أمكن الحصول عليه من معلومات بعد تحقيق حالات أعداد محدودة منهم (وتجدر الملاحظة هنا أن الأقباط قد يشملون نسبة عالية قد تصل إلى ١٦٪ من مجموع السكان، وأن مفهوم "المسيحيين" يتضمن عددا، ولو أنه قليل نسبيا من طوائف أخرى غير الطائفة القبطية).

عندما بلغت حوادث العنف المعادية للمجتمع أقصاها، أُجرِى تعداد حكومى سرى على أساس من المقارنة الدينية، للذين أُدخلوا السجن حديثا، وهذا البيان يؤيد ما ذُكر مسبقا عن القيم المسيحية السامية. وأعداد هذا البيان تتضمن المصريين الذين دخلوا السجن فى عامى ١٩٥٨، ١٩٥٩ بعد إدانتهم. ومن مجموع جرائم القتل، والشروع فى القتل، والأشكال المختلفة من الهجوم العنيف تفوَّق عدد المسلمين على عدد المسيحيين، فكانت نسبة المسلمين إلى الأقباط ١٦١٢ إلى ٧٣ و١٧٠٩ إلى ٥٧ فى عامى ١٩٥٨، ١٩٥٩ على التوالى، ومن بين جرائم السرقة كانت نسبة المسلمين إلى الأقباط ١١٠٠٠ إلى ٣٥٤ فى عام ١٩٥٨و ٩٢٤٣ إلى ٢٦١ فى عام ١٩٥٩، وبسبب الإخلال بواجبات الحراسة المقررة بحكم من المحكمة، سُجن ٣١٠٦ مسلما فى عام ١٩٥٨، بالمقارنة إلى ١١٠ مسيحيا، ٣٢٣٠ مسلما بالمقارنة إلى ٨٢ مسيحيا فى عام ١٩٥٩.

وللأقباط أيضا سجل نقى ملحوظ بالنسبة إلى مخالفات القانون الهامشية التى تعكس فقدان الاحترام االشخصى، واحصائيات السجون تظهر تفوَّق عدد السجناء المسلمين الجدد على عدد السجناء الأقباط، إذ بلغت نسبة المسلمين إلى الأقباط ٧٠٣ إلى ١٢، و٥٩٦ إلى ١٦ بسبب بيع المخدرات و ١٩١٩ إلى ٤٢، و٢٥٢٠ إلى ٦٢ لتعاطى المخدرات فى عامى ١٩٥٨، ١٩٥٩ على التوالى، وبسبب الشحاذة كانت نسبة المسجونين المسلمين إلى المسجونين المسيحيين ٦٩٧٨ إلى ٢٣٧، و٦٢١٨ إلى ٢٠٤ فى عامى ١٩٥٨، ١٩٥٩ على التوالى.

والنساء القبطيات اللواتى يتاجرن بعرضهن لا يُسمع عنهن فى مصر فعلاً كما يتضح من قصة (نقلت بالطبع عن الأقباط) لسيدة قبطية شابة قدمت التماسا للمحكمة تطلب فيه تغيير دينها إلى الاسلام، وخلال إجراءات نظر الالتماس سألها القاضى عما حدا بها إلى أن تطلب تغيير دينها، هل كان ذلك هو الحب، أو تغيير فيما تؤمن به، أو تأثير القرآن عليها، أو فشل المسيحية؟ أجابت السيدة الشابة قائلة: "كيف أبقى مسيحية وأنا أتاجر بعرضى؟" وقد درس المجلس المصرى الوطنى لأبحاث المجتمع والجريمة فى مصر حالات ١٠٠٠٣ سيدة قُبض عليهن بسبب الدعارة فى القاهرة خلال فترة بلغت ١٢ شهرا تبدأ من ١٨ أكتوبر ١٩٥٧، فوُجد أن ٩٨.١ ٪ من هؤلاء النسوة الساقطات كن مسلمات.

والأقباط فخورون على وجه الخصوص بحياتهم العائلية التى تتميز بالعلاقة الوثيقة بين الأطفال ووالديهم، وبندرة الطلاق، وبالمقارنة بالمسلمين الذين يستطيعون طلاق زوجاتهم بمجرد إعلان وتسجيل إنهاء الزواج، نجد أن الأقباط يعتبرون أن الطلاق طبقا للديانة المسيحية عمل مكروه ومشين، ولو أنه من الممكن الحصول على الطلاق لأسباب معينة. وأعداد الزيجات التى أمكن الحصول عليها من سجلات وزارة العدل المصرية أظهرت أنه من بين كل ثلاث زيجات إسلامية كان هناك طلاق إسلامى واحد.

ولقد وصف عضو نشيط فى إحدى الأبروشيات القبطية مضمون ما يفرق بين كيان الأسرة القبطية والأسرة الإسلامية، ففى المجتمع القبطى حيث يُعتبر الزواج كقضية مسّلم بها، ارتباطا دائما، يشعر الطفل بالأمن، وعادة بالعلاقة الوثيقة مع والديه. أما بين المسلمين، والطلاق يعتبر تهديدا فعليا ونفسيا ماثلا أمامهم، فإن أطفالهم يُتركون غالبا ليتربوا فى أحضان خالاتهم أو عماتهم أو أى عضو آخر من أعضاء عائلاتهم، وغالبا ما يكون هناك من اهتمام قليل بتكوين علاقة وثيقة بين الطفل ووالديه خاصة فى دور المراهقة، وفى تقرير نُشر عام ١٩٦٠ عن جرائم الأحداث وجد مركز الأبحاث الاجتماعية بمصر أنه على مدى فترة مدتها ١٥ شهرا، كان ٩٤٪ من الشباب المقبوض عليهم مسلمين.

وفيما يتعلق بالولاء لمصر فإن كثيرا من الأقباط يشكون من أن ناصر لايدرك مدى إمكانية اعتماده عليهم، وأنه يجب عليه أن يثق بهم وليس "بالانتهازيين" الكثيرين المحيطين به. وفى كل مرة جديدة يضبط فيها بعض من الجواسيس، يفحص الأقباط الأسماء بدقة للتأكد من أنها تخلو من اسم أى واحد منهم. وقد استعادت إلى الذاكرة سيدة من الطبقة الارستقراطية للملاك الأقباط، ما شعرت به بعد ضبط شبكة للتجسس، من خوفها بسبب شكها حول اسم أحد المقبوض عليهم، وكم كانت راحتها النفسية عندما علمت أنه ليس قبطيا. وقد اشتكت هذه السيدة أيضا من ظهور كتاب "رُباعية الاسكندرية" بقلم لورنس ديورل Lawrence Durrell ، وقد ذُكر فيه تورط الأقباط فى مؤامرة مع الصهاينة ضد الحكومة المصرية. ويُذكر غن ديورل قوله: "لقد أطلقت العنان لخيالى لتكوين قصة عن مؤامرة الأقباط ضد المصريين، وهذا لم يحدث قط إلا فى مخيلتى، ولقد سألت خبيرا أن يقرأ ما كتبته فشعر بالقلق من أن المصريين سوف يعاقبون الأقباط الآن فعلا على تدبير مؤامرة تمت فى الخيال".

وتمتد حساسية الأقباط إلى موضوع عدد الأقباط الحقيقى فى مصر، وهنا يدخل الباحث المنهك طرق إحصائيات أقطار الشرق الأوسط التى تشبه المتاهات التى لا تؤدى إلى نهاية واضحة محددة، تلك الطرق التى يُعرّفها علماء الاجتماع المصريين بحق بأنها "الطرق التى تؤدى إلى أعداد يسهل فهمها". وتتأرجح التقديرات أماما وخلفا، كتأرجح ثمن سجادة زيادة ونقصا تُشترى فى أسواق القاهرة. فكثير من الأقباط يعطون تقديراً عاليا لأرقامهم يصل إلى ٥ أو ٦ أو ٧ ملايين، ويُصرّون على أن واحد من بين كل خمسة أو واحد من بين كل أربعة من المصريين قبطى. والحكومة بدورها تقلل تقديرها لأعدادهم، مما يعتبره الأقباط محاولة لهدم مطالبهم، وذلك بتزوير عملية الإحصاء، فكلما قلَّ عدد الأقباط فى الإحصاء كلما زاد تبرير الحكومة فى عدم الاهتمام بمصالحهم.

فى ربيع عام ١٩٦٠ أثارت الأقباط مقابلة، سابقة لعملية الإحصاء مع رئيس مصلحة الإحصاء الحكومية، نشرت في مجلة "إيماج" (Images) شائعة التداول والتى كانت تصدر باللغة الفرنسية. وقد أُعتبر رئيس تحرير المجلة، وكان مسيحيا، خائنا لمجرد نشره البيانات التى أصدرها الموظف المسلم، وهو بالصدفة، متزوج بمسيحية، وطبقا لما أدلى به هذا الموظف، الذى كان على وشك إدارة الإحصاء الوطنى. كان المسيحيون يُكوّنون ٧.٦٪ فقط من سكان مصر، مع زيادة عدد السكان مسلمين وأقباط بنفس النسبة، واعتبر الأقباط وكثيرون آخرون أن هذا كان بمثابة إعلان عما سيتمخض عنه الإحصاء. وبسبب حظر مقاضاة الحكومة فيما يخص الإحصاء ـ وهو شئ معترف به فى الشرق الأوسط ـ فليس هناك من شك فى أن إحصاء الأفراد فى مصر عملية عشوائية تعوقها كل المشكلات التى تعانى منها الأقطار النامية بما فيها من تقاليد الشك المتوارثة، وخاصة عند الأقلية، فى إجراءات الإحصاء.

وكان أحسن حل هو التحول من الأقباط والمسلمين إلى المصادر البروتستانتية والكاثوليكية فى مصر والخارج. ولما كانت رعاية المسيحية فى مصر هى عملهم. وكان الأقباط هم مجاله، فقد قدروا بعناية العدد الفعلى للأقباط، وجاء فى قرارهم، المكون من أجزاء مميزة، تقدير لعدد الأقباط يقارب ٤ ملايين قبطى وهذا التقدير يزيد بحوالى مليون تقريبا عن تقدير الحكومة، من بين ٢٤ مليون وهم مجموع سكان مصر. والدقة فى تقدير عدد الأقباط بأربعة ملايين قد أيدته النتائج التى جاءت متأخرة للإحصاء المصرى عام ١٩٦٠. ففى ٢٠ من مايو ١٩٦٢ اقتبس جى ولز (Jay Walz) مراسل جريدة نيويورك تايمز (New York Times) بالقاهرة، أرقاما من الإحصاء تقدر مجموع سكان مصر ب٢٧ مليونا، من بينهم ٤ ملايين من الأقباط، وهذا العدد من الأقباط يمثل ١٤.٨٪ من مجموع سكان مصر، وهو يقارب تقديرهم ب ١٦٪، ويزيد كثيرا عن أى نسبة لعدد سكان الأقباط أُعلنت رسميا حتى ذلك الوقت، وفى الوقت نفسه منع النظام الناصرى الكنيسة القبطية من أن تقوم الكنيسة بإجراء إحصاء تشرف عليه بنفسها.

والأقباط حريصون جدا على المحافظة على قدر ومكانة هويتهم، لدرجة أن كثيرون منهم لا يوافقون على وصفهم بأنهم مسيحيون فى البطاقات المصرية الخاصة

بتحقيق الشخصية، وليس مايضايقهم التوصيف الدينى، بل ضَمهم فى مجموعة واحدة مع المسيحيين الآخرين، الذين يحملون صفات وآراء أجنبية، وغالبا ما يكون بحوزتهم جوازات سفر أجنبية. وهؤلاء المسيحيون الآخرون بمصر اشتملوا على حوالى مائة ألف من الأقباط الكاثوليك المرتبطين بروما، كما توجد طوائف من الكاثوليك الآخرين، بعضهم يتبع المراسم والطقوس اللاتينية، والبعض يتبعون الطقوس الشرقية مثل الملكانيين، والمارونيين، والأرمن، والسوريين والكلدان.

والمسيحيون غير الكاثوليك يشملون اليونانيين الأرثوذكس، والأرمن، واليعقوبيين والبروتستانت، وهؤلاء الآخرون يقدر عددهم بمائة ألف. وقد نقُص عدد المسيحيين بخروج الأجانب المستمر من مصر منذ الهجوم على السويس عام ١٩٥٦ الذى قامت به اسرائيل وفرنسا وانجلترا، والأقباط الذين يبقون بمصر كما كانوا دائما، يريدون التأكيد على شخصيتهم كمصريين، ويعنى هذا عندهم حمل الصفة القبطية.

والإنطوائية عند الأقباط تتحرك فى اتجاهين فبينما لم يشعروا أنهم مقبولين تماما عند الغربيين، لم يشجعوا التعاون مع الطوائف المسيحية الأخرى مع أن الاتفاق مع هذه الطوائف كان من المحتمل أن يؤدى إلى الحصول على عطف وتأييد الدول الغربية. والأقباط كما سبق ذكره، حريصون جدا على الاحتفاظ باستقلالهم كمسيحيين، وبجنسيتهم كمصريين. ومع أن الأقباط كانوا يهابون المسلمين، ويعملون على مصادقتهم، إلا أنهم كانوا يشعرون بالتفوق عليهم، وكانوا يميلون إلى أن يبقوا متباعدين. وحتى الأقباط الذين يشتركون فى الكنائس المسيحية الأخرى يحتفظون بولاء مُبهَّم لمذهبهم الأصلى الذى يدين أى إرسالية غربية تُرسَّل لمصر لنشر المسيحية فيها. وقد وصفت واحدة من أبرز سيدات الأقباط الكاثوليك فى مصر الموقف فى عائلتها فقالت: "أمى قبطية كاثوليكية، وأبى قبطى أرثوذكسى مصرى، وقال لى أبى ألاّ حرج علىَّ فى أن أتبع الكنيسة الكاثوليكية، ولكننى يجب أن أُعَمّد أرثوذكسية وأن أتزوج أرثوذكسيا وأموت تابعة للكنيسة الأرثوذكسية وأضافت أننى عندما أتزوج يجب أن تتم مراسم الزواج فى الكنيسة الأرثوذكسية." وقالت زوجة أحد القادة الإداريين بجمعية الشبان المسيحية أن عائلتها التى هى أصلا من مصر العليا تحوّلت إلى البروتستانتية منذ حوالى ٥٠ عاما مضت، وأضافت تقول: "ولكننا لا نزال أقباطا، فنذهب إلى الكنيسة القبطية فى العيدين الكبيرين، عيد القيامة وعيد الميلاد، وكثيرون من أفراد أسرتنا تحوّلوا إلى البروتستانتية، فهناك ١٠٠ أو ١٥٠ منهم يعيشون فى هليوبوليس، إحدى ضواحى القاهرة، ولكنهم سيزوّجون ابنائهم وبناتهم فى الكنيسة القبطية." وبمثل هذه الطرق يُظهر الأقباط اعتمادهم على الكنيسة المصرية فى أن تُضفى على نشاطهم الصفة الروحية والرسمية وتؤكد هويتهم القبطية.

والأقباط يؤكدون على أهمية المنافسة، والعمل على الحصول على انجازات ناجحة، وفى الدائرة المفرغة للضغوط والشد والجذب والمعاملة بالمثل التى تحدث عادة فى المجتمعات التى تشمل أقلية وأغلبية، شدّد رفض الأغلبية المسلمة الاعتراف بالأقباط من محاولة الأقباط للمنافسة وهذه بدورها أثارت مزيدا من شعور العداء من جانب المسلمين، وينشأ الصراع جزئيا من تباين تعريف كل من المسلمين والأقباط

بوضعهم فى المجتمع، فيميل المسلمون إلى الاعتقاد بأن لهم وضعا محققا مؤمنا، وأفضلية مبنية على عضويتهم فى دين الأغلبية، بينما الأقباط يؤكدون على تعريف أنفسهم بأنهم جنس، الفوز فيه للشخص الممتاز، ولا يترددون فى إخبارك أن أحسن الأشخاص يُكتشف دائما بأنه قبطى.

وتوضح حالة مهندس قبطى يعمل فى الحكومة تباين تعريف كل من المسلمين والأقباط بوضعهم فى المجتمع، فقد انتظر المهندس ٥ سنين متوقعا الترقية، بينما تخطاه فى الترقية ١٧ مهندسا مسلما، أقل منه تأهيلا ودرجة، وفى النهاية حدث له انهيار عصبى، ثم استقال، ووجد فى النهاية وظيفة فى شركة خاصة (وظيفة أفضل) وفى إحدى المرات حاول واحد من المهندسين الذين تخطوه أن يقلل من شعوره بالحزن والأسى بسبب تخطيه فى الترقية، قائلا: "أنظر إلىّ أنا لا أملك إلا القليل جدا، أما أنت فلك بيت فى الزمالك، وزوجة وأطفال ترسلهم إلى مدرسة عُرفت بحسن نظامها، وأكثر من هذا فأنت تقضى فى أوروبا فترة راحة بعيدا عن العمل مرة كل سنين قليلة ويساعدك بعض من المال ورثته عن والدك، أما أنا فلم أرث حتى عود زرع واحد، ألست تعتقد إذن أن هذا يجب أن يُحسب فى الاعتبار؟" ويلاحظ هنا أن كلامه هذا لم ترد به كلمة واحدة عن الكفاءة أو المؤهلات.

وفى حديث بين كاهن وضابط فى الجيش وثيق الصلة بالنظام الناصرى، عاتب الكاهن بأسلوب ودّى الضابط لإبعاد الأقباط عن الوظائف الحكومية العليا، فما كان من الضابط إلا أن أجاب الكاهن بشئ من التهكم قائلا: "لا تكن غاضبا منا، أيها الأب أنت تعلم أننا أغبياء وكسالى، فى حين أن الأقباط ينمون بسرعة، فيجب أن نعمل على استمرار الضغظ عليهم، وإلا فسيبتلعوننا."

وفى الكليات والجامعات المصرية يتفوق الطلبة الأقباط لأنهم يعطون الأولوية للتعليم ويشعرون أن عليهم أن يعملوا ما يعوضهم ما يُمنح للمسلمين من تفضيل. وفى أواخر الأربعينات وصلت نسبة الأقباط فى المدارس المصرية فى المراحل الدراسية التى تعلو المرحلة الأبتدائية إلى ربع مجموع عدد الدارسين، ويعتقد الأقباط أن الدرجات وترتيب الطلبة فى التفوق فى الفصول المختلفة يُدار بطريقة غير عادلة لصالح المسلمين. وقد لخصّ شاب قبطى، تخرج حديثا من جامعة القاهرة، ووالده واحد من الأساتذة العاملين بها، الموقف بقوله: "فى الجامعة قضية مسَلَّم بها وهى أن الدرجات تُعدّل لصالح الطلبة المسلمين، خاصة فى السنين النهائية حيث أن ترتيب الطالب عند التخرج بين أقرانه يؤثر على حياته كلها. والمسلمون يتساوون مع الأقباط فى الذكاء، ولكن الأقباط يعملون بجد لأنهم يحتاجون الحصول على درجات أعلى كى تتاح لهم فرصة للعيش."

وحيث أن الأقباط البارزين كانوا يختارون لأعمالهم فى الحياة تلك المهن التى تعطى أحسن فرص للتقدم، كانت هناك اتجاهات مميزة تبدأ من الأجداد الأولين لطلبة الجامعة اليوم، فقد كوّن أكثر الأقباط نجاحا فى القرن الأخير طبقة أرستقراطية من ملاك الأراضى وذلك عن طريق الجمع بين العمل فى التجارة والعمل فى الزراعة. وذاع صيت أبنائهم فى مهنتى القانون والطب. وقد جُذب المحامون للعمل فى ميدان السياسة. ولما كثرت أعداد الخريجين من الأطباء والمحامين أصبحت

الهندسة والصيدلة والمحاسبة هى المهن المرغوبة والمحبوبة، وخلال الأربعينات أصبح الأقباط تجارا، ودخلوا ميدان العمل فى المقاولات أو التصدير والاستيراد، وفى السنوات الحديثة نجح بعض الأقباط من العائلات البارزة نجاحا كاملا، فأصبحوا تجارا، ولكن متاجرهم كانت على مستوى المحل التجارى، حديث الطراز، الملحق بفندق هيلتون الجديد بالقاهرة، الذى يؤمه رجال الحكم وأتباعهم، أما الجيش، وهو المصدر الجديد للصفوة من المصريين، فقد كان يعتبر دائما مقاطعة إسلامية، ولم يشعر الأقباط قط أن العمل فيه عمل يضفى على شاغله مركزا أو مكانة.

ولايستهوى الأقباط الشخص المفكر، ولكن الذى يستهويهم هو الشخص العملى وليس النظرى، إذ بينما تتميز شخصيتهم بالذكاء، فهم قاصرون فى المحصلة الدراسية أو النشاط الثقافى، والجدير بالملاحظة مثلا عدم وجود رصيد أدبى قديم لهم، ومع أن الوضع القبطى يصلح أن يكون مادة دسمة للروائى والشاعر والناقد الاجتماعى، إلا أنه كان الملهم على الأغلب لكُتّاب الموضوعات الجدية، وحصيلة الأقباط من التعليم ركزت على جعلهم متحيزين لمجتمعهم، لا يعبأون إلا بمصالحهم الخاصة، ويصدرون فى أغلب الأحيان أحكامهم دون تحليل دقيق للموقف، ويحصرون أهتمامهم فيما ورثوه من تراث مصر القديمة أو تراث العصور القبطية الأولى.

ويعتمد الأقباط فى وصف تاريخهم الماضى على مؤلف من مجلدين، متعاطف معهم وعنوانه "قصة الكنيسة المصرية" الذى نشر عام ١٨٩٧، ويباع إذا عُرض بسعر خاص مخفض فى مكتبات القاهرة، ومؤلفة هذا الكتاب كاتبة انجليزية تدعى مسز بُتشر (E.L. Butcher).

ويوجد الأقباط الذين يعيشون فى المدن على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية، ولكن مفهومهم لشخصيتهم وقدراتهم يجعل مكانهم فى الطبقة الوسطى، ومدينة الاسكندرية تمثل كلا من الحقيقة والمفهوم الشخصى، وقد ذكر تقرير قبطى أن عدد الأقباط فى الاسكندرية يبلغ مائتى ألف ضمن سكان الاسكندرية البالغ عددهم مليون ونصف مليون. وتُعارِض هذا التقرير دراسة علمية للمجتمع القبطى بالمدينة قام بها واحد من الارسالية الفرنسسكانية وثيق الصلة بمصادر المعلومات، ذكر فيها أن مجموع عدد الأقباط يبلغ ١٣٢ ألف. وقد قال فى هذا التقرير أن حوالى نصف هذا العدد فقراء يعيشون مكدسين فى منطقة مساكنها متهالكة على امتداد شاطئ قناة المحمودية، حيث استقروا بعد هجرتهم من مصر العليا، ولما كان وصولهم للمدينة حديثا نسبيا، فهم يكونون مجموعة من أهل القرى الفقراء انتقلوا إلى المدينة، وتجمعوا فى وحدات سكنية، تتكون من ٣٠ ألفا، و٢٢ ألفا، و١٠ آلاف، وهم يعملون كصناع، وباعة متجولين محتفظين بهامش شخصيتهم القبطية، وهم يكافحون لبناء حياتهم من الصفر، بينما لم يتعهدهم أو يرعهم كهنة مهملون، كما تجاهلهم معظم أخوتهم الأقباط الذين كانوا أكثر استقرارا فى الحياة.

والأقباط الذين ينطبق عليهم شرط الدخل اللازم ليكون لهم حق التصويت فى انتخابات مجلس الطائفة القبطية يُشكلون الطبقة الوسطى التى يبلغ دخل الفرد منها حوالىسبعه أضعاف الثلاثة أو الأربعة جنيهات التى يكسبها شهريا الفرد من الطبقة الدنيا. وكشوف المستحقين للتصويت كانت تشمل أسماء ١٦٠٠ قبطى، وهم

المعتبرون الأعضاء القادة فى المجتمع السكندرى، وهذه المجموعة تتكون من أساتذة الجامعات والأطباء والمحامين ورجال الأعمال الأغنياء والموظفين الحكوميين الذين يشغلون مراكز عالية. وهؤلاء كانوا هم الذين يُدعون لحضور الاحتفالات الرسمية والنشاطات الاجتماعية التى تقيمها الكنيسة.

والجزء الأساسى من أفراد الطبقة الوسطى هم موظفو الحكومة وكثيرون منهم يعملون فى الجمارك والسكك الحديدية، ثم أصحاب الحوانيت، والصناع المهرة، ثم يليهم عمال المصانع، والذين يخدمون فى المقاهى وفى النقل الداخلى للركاب (الترموای والتروللى)، وطبقا لما يقوله رئيس المجلس البلدى بالاسكندرية فإنه حتى الأقباط الذين يملكون دخولا قليلة، وليست لهم مكانة اجتماعية عالية، يكوّنون مجموعة فخورة لها مُنظماتها الخاصة، وقد ذكر أن رئيس أحد هذه التنظيمات وهو يعمل سائقا بالنقل الداخلى للركاب قد حضر إحدى جلسات المجلس البلدى، وتحدى سياسة المجلس، ثم أضاف رئيس المجلس قائلا: إن أقل فرد فى الأقباط مكانة يعتبر نفسه نِدًّا لأى شخص آخر، ولايخشى من أن يعبر عن آرائه.

وعلى رأس جالية الاسكندرية هناك طبقة من العائلات القبطية الغنية من ذوى الأملاك، الذين أصيبوا بضرر بالغ بسبب قانون الاصلاح الزراعى بمصر، ومع ذلك فقد بقى عندهم ما يكفى أن يُذكّر بحياة البذخ التى كانوا يعيشونها فى الماضى، وعلى سبيل المثال، فهناك عائلة من صفوة العائلات، لا تزال تحتفظ ضمن أملاكها بفيلا فخمة تقع على ساحل البحر الابيض المتوسط، وكانت تعمر بأربعة وعشرين خادما، وللمحافظة على هذا المبنى أُنقص عدد الخدام إلى اثنين، كما انتقل إليه اثنان من ابناء العائلة، مع أسرهم للاشتراك فى صيانة المبنى، ولا يزال كل فرد من أفراد العائلة يمتلك سيارته الخاصة، مع أن سيارة السيدة الأولى فى العائلة أُستبدلت بسيارة أقل منها فخامة، فلا يزال لها سائق خاص، ومن خلال حجرة الاستقبال عندما يقدم الخادم المرطبات يُسمع صدى أصوات طبقة الباشوات بمصر من يهود ومسيحيين ومسلمين يتكلمون كعادتهم عن الثروات والامتيازات وكان حديثهم يخلو دائما من الشعور بالمسئولية الاجتماعية. ومع انحدار صفوة العائلات القبطية مع ذلك فقد تركت وراءها ثروة بشرية ثمينة تتمثل فى جيل من أبنائها متوسطى الأعمار، الذين يعتبرون ضمن أشهر شخصيات مصر من أطباء وعلماء ومحامين ومعماريين ومهندسين ومديرى بنوك ورجال أعمال.

وكان الأقباط مع الطوائف المسيحية الأخرى هم الناقلون الرئيسيون للاتجاهات الغربية والحديثة فى مصر، فقد أرسل صفوة الأقباط والطبقة المتوسطة العليا ابناءهم للدراسة فى الخارج، بينما كانت بناتهم الأمثلة الرئيسية الرائدة لتحرر المرأة فى المنزل، ولما كان الأقباط أكثرمن استجابوا لطرق الحياة فى الغرب، فقد أصبحوا أول (وعلى الأغلب أوحد) المتحولين إلى المسيحية الغربية، وكانوا يشكلون جزءا كبيرا من الطلبة فى المدارس ذات الإدارة الغربية، وعددا من أنشط المؤمنين بالملابس ووسائل التجميل والأساليب الغربية، ولكن الأقباط لم يتركوا قط معتقداتهم التقليدية وليس أدل على هذا من ارتباطهم العاطفى بأرض النيل، والصفة المميزة للأقباط فى شعورهم بجنسيتهم المصرية، عميقة الجذور، والتى تُفسَّر على أنها نتيجة

حياتهم كشعب زاول الزراعة وتعلق بشواطئ النيل، تنعكس هذه الصفة فى المناظر والأصوات والأجواء، ولجميع أولاء دلالات ومعان عند المصريين جمعاء.

ويسيطر على القوة المعنوية لجاذبية مصر ذلك النيل الخالد، الذى يعنى أكثر من كونه ظاهرة دائمة الحدوث، فألوانه المتباينة ومستوياته المائية المتغيرة تعتبر مؤشرا لمجئ فيضان النيل وانحساره وهو الذى يحدد الدورة الزراعية فى قطر يُعرف بالجفاف كما يجذب انتباه المصريين جميعا. وجميع المصريين لا يعيشون بعيدا عن النيل، وفيما عدا سكان الاسكندرية الذين تنقسم شخصيتهم بسبب إطلالهم على البحر الابيض المتوسط فإن المصريين شعب يميل إلى العيش داخل حدوده، وليس له رغبة فى السفر أو حتى التنقل داخل وطنهم، وهم يمتذحون ، دون حدود، أطباق الطعام الوطنية عندهم التى تشمل على الأطعمة المختلفة التى يكون العنصر الأساسى بها هو حبوب الفول. إن الشعور الغاضب المتزايد بالانحدار الاجتماعى أو الخلقى الذى يجعل الحياة فى مصر محزنة ومؤلمة أصبح وكأنه شئ مريح جذاب استسلم له المصريون واعتادواعليه، وأظهر مثال لذلك شعورهم بالألفة التى تحيط بهم من كل جانب وهم فى وطنهم، وشعورهم بالغربة الذى ينتابهم عندما يكونون خارج البلاد وحتى أصوات اللغة العربية فى الأماكن البعيدة تثير عندهم استجابة حماسية، والأجانب الذين عاشوا فى مصر يؤكدون الجاذبية الدافعة لها بإعترافهم بصدق المثل وفاعليته بالنسبة لهم، ذلك المثل الذى يقول "إن من شرب من ماء النيل مرة سوف يعود إليه حتما يوما ما"، وهناك شئ محيّر بالذات فى حنين المصريين لوطنهم، فهو فى بعض الأحيان يبدو ظاهرة غريبة، ولكن الواقع هو أن هذا الحنين يسرى فى عروق جميع المصريين سريان النيل خلال مصر.

وقد فرض الأقباط بسبب رفضهم التاريخى للهجرة، أو حتى لطلب التأييد أو المساعدة الخارجية، فرضوا على أنفسهم حدودا جغرافية (شواطئ النيل)، كان عليهم أن يحاولوا داخلها بمفردهم حل مشكلة العلاقات الاسلامية المسيحية المعقدة. وبذا أصبحت المشكلة، وكذلك تحديات الحكومة المصرية، أمرا لا مفر منه وذلك بسبب التزامهم وتعهدهم بالاحتفاظ بقبطيتهم، وبناء مستقبلهم فى المكان الذى كانوا يشغلونه دائما، وهذا الإصرار فوق كل شئ يسيطر على الصورة الذاتية للأقباط، ويعتبر أقوى الأدلة السيكولوجية على أنهم حقا "المصريون الحقيقيون".

الفصل الرابع
سنة جديدة وقصة قديمة

أُحتفل ببدء العام الجديد ١٦٧٧ طبقا للتقويم القبطى للشهداء، فى اليوم الحادى عشر من شهر سبتمبر ١٩٦٠، فى فناء مدرسة التوفيق القبطية فى الفجالة، إحدى أحياء القاهرة، وقام طلبة المدرسة بتمثيل روايات، كل واحدة منها تتكون من فصل واحد. ولعب الشباب ألحانا من الموسيقى القبطية، واستعاد كبار الحاضرين ذكرى الشهداء، وقد أناب الرئيس عبدالناصر عنه أحد قادة الجيش، وقد ناب أحد الأساقفة عن البطريرك الأنبا كيرلس السادس. والنغمة التى كانت تتردد عن الازدهار القبطى توافقت مع إعلان حركة الإخاء بين المسلمين والأقباط تحت قيادة عبدالناصر. وقد ضم الحفل جمعا من عامة الأقباط.

وفى الصف الثانى من جمهور الحاضرين، كان يُرى بوضوح كاهن قبطى عُرف بحماسه الذى كان قبل ذلك بعدة أيام، يصب الشاى ويقدم الحلوى المشتراه من جروبى بينما كان يتكلم بحرارة فى بيته عن ضعف الكنيسة وشعور العداء من جانب نظام الحكم. كما كان هناك أيضا بين جمهور الحاضرين، صحفى قبطى يتبع جريدة يومية شعبية التوزيع تصدر فى القاهرة، وقد حيَّا أصدقاءه الكثيرين ثم انحنى احتراما لرجال الاكليروس، وقد كان هذا الصحفى يتكلم سرا عن العداء الحكومى والفساد الاكليريكى، ولكى يحمى نفسه ويبعد الشبهة عنه، عزم على أن يسرع إلى البوليس السرى ويتهم شخصا أجنبيا بأنه حاول التجسس بأن سأل أسئلة أكثر من اللازم. ولكن شخصا بينه وبين الصحفى صداقة متبادلة أثناه عن عزمه هذا، وانبرى من بين الحاضرين موظف حكومى مهموم يوزع برنامج احتفال رأس السنة، شارحا أنهم لم يتبعوا ترتيب مفردات البرنامج بدقة (وقد قال هذا الموظف الحكومى، هامسا، كما لو كان هناك خطر التصنت عليه، أن فى اجتماعهم السابق كان ما يشير إلى أن موقفا على درجة كبيرة من الخطورة سوف يواجه الأقباط، ثم اعتذر عن رداءة لغته الانجليزية وأضاف فجأة وهو يتنفس بصعوبة " أن المسلمين قد حوّلوا كل شئ إلى اللغة العربية، ولا أجد فرصة قط لاستعمال اللغة الانجليزية الجميلة التى تعلمتها وكنت أتكلم بها سابقا"). وخلف هذا الموظف، بينما كان يوزع برامج الاحتفال ظهرت على حائط المدرسة القبطية رسوم لم تُعمل بعناية تبين حصد جنود المظلات البريطانيين بالبنادق الآلية عند نزولهم بالمظلات من طائراتهم أثناء الهجوم على السويس، والذين اصطادوهم كانوا شبانا وشابات، وبالطبع كانوا أقباطا.

وألقى قبطى بارز نائبا عن رئيس جمعية التوفيق القبطية الخيرية، الذى كان ملازما منزله لمرضه، خطابا قال فيه: "نحن نحتفل بهذا العيد الآن فى ظل الحرية والاستقلال اللذين ندين بهما لقائدنا العظيم جمال عبدالناصر الذى بنى سياسته على الحياد والسلام حتى يحتفظ باستقلال الأمة وتكاملها". وبعد ذلك أشار الأسقف إلى أن "شهداء الكنيسة القبطية قد رَووا بدمائهم المقدسة تربة الوطن". ثم أعلن عهد ولاء الأقباط للنظام الحاكم.

وقد أصغى جمهور المستمعين لما قيل بأدب ولكن دون حماس، إذ تم الاجتماع

فى ليلة من ليالى الصيف المعتدلة فى القاهرة أثقلتها لدرجة كبيرة، كلمات خطابية استعراضية إدعائية حفلت بالرياء، وكبار الأقباط وهم يأتون فى المرتبة الثانية فى الأهمية، كانوا يجلسون فى الصفوف الأمامية، وتكتلت خلفهم وحدات من العائلات التى كانت لاهية عما يقال مما يعطى انطباعا أن اهتمام أفرادها كان مُركّزا فى حضور الاجتماع فقط، الأمر الذى كانوا يعتبرونه واجبا عليهم، وأحفاد الفراعنة هؤلاء، وأبناء الشهداء جلسوا على كراسى تُطوى بجوار زوجاتهم البدينات، وبناتهم اللواتى هم فى سن الزواج، وأطفالهم كثيرى الحركة، جلسوا ينظرون، كما فى مرآه، صورتهم على المسرح.

فكانوا يستعرضون أمامهم كيف أن عامة الأقباط، وهم المعروفون بتعقلهم وحرصهم وتعاونهم، كانوا على استعداد للاعتراف بعدل وحكمة وقوة السلطة الحاكمة، وهم يرددون شعور المسلمين بالغضب والكراهية نحو البريطانيين والاسرائيليين، ولو ألبس عبدالناصر محمدا أردية الاشتراكى، أسرع الأقباط بوضع أردية أبسط على السيد المسيح. وفى أواخر عام ١٩٦١ عندما أعلن نظام عبدالناصر بدء مرحلته الاشتراكية وربطها بالقرآن. ألقى كاهن قبطى من القادة محاضرة فى نقابة صحفيى القاهرة عن علاقة الاشتراكية بالمسيحية، وإذ أعلن رئيس الندوة القبطية أنه "ليس هناك مسيحى لا يؤمن بالحياة الاشتراكية، فالمسيحية الحقيقية تتطلب الاشتراكية".

والقبطى، كفرد من مجموع الأقباط، يشبه بوضوح، فى تصرفاته العامة، الصورة المؤحدة غير المفَّضلة للقبطى التقليدى. أما فى داخله فهو ممزق بالشك النفسى، والارتباك، واختلاط الأمور عليه. فهو غير متأكد من قدرته كقبطى فى مواجهة التهديد القائم، وحتى فيما يتعلق بالتهديد نفسه فليس عنده فكرة محددة عما يعنيه، وهو فى العلن الكاهن، والصحفى، والموظف الحكومى المقبل على احتفالات العام الجديد، ولكنه فى الداخل يصبح شخصا مهموما يشغله التفكير فى الوضع القبطى المعاصر.

والمشاعر الشخصية تختلف فى وجهة نظرها فيما يتعلق بشدة المحنة القبطية، ودرجة عدم الإذعان والاستسلام لها فيما لا يقل عن أربع حالات:

(١) الاتجاه إلى أن كل شئ قد ضاع، وأن الأقباط مصيرهم إلى النسيان.

(٢) الشعور بأن هناك صعوبات حقا ولكن الحياة سائرة، وعلى أى حال فهناك ميل إلى المبالغة فى متاعبنا.

(٣) التفاؤل المحدود المبنى على وجود بعث للكنيسة فى طريقه إلى الظهور.

(٤) التشاؤم المحدود وأصحابه يقولون "نحن ناجحون فى حياتنا، ولكن ماهو مصير أولادنا؟".

أما المناضلون والمجاهدون من الأقباط وهم أقرب الأشخاص نفسيا إلى تقليد الشهداء فإنهم يشعرون بأكبر قدر من التشاؤم، ففى الاحتفال بعام ١٦٧٧ القبطى قل كاهن قبطى سرا: "لقد فقدنا كل شئ. يأتى إلىّ أناس كثيرون بمتاعبهم، والشئ الذى يقلقهم أكثر من أى شئ آخر هو حاجتهم لعمل ما". وقد قال محام قبطى معروف: "لم نعد بعد نعتقد فى إمكانية التعايش السلمى بين الأقباط والمسلمين فى مصر، ولو سارت الأمور على ما هى عليه الآن، فسوف لا يتبقى قبطى واحد بعد ثلاثة أو أربعة

قرون، فليس للأقباط مخرج، فإذا هم حاولوا الاستعانة بتأييد من الخارج واجههم المسلمون بالهجوم والإيذاء، وإذا تحوّلوا إلى المسلمين فسيُنبذون ويُضطهدون منهم".

وهؤلاء المتشائمون المتطرفون يُلقون باللوم على فقدان الثقة بالنفس عند الأقباط، وعلى القيادة الكنسية التى ليس لها فاعلية أو تأثير فى الأمور الدينوية وعلى التفكك وعدم الوحدة داخل المجتمع القبطى، ويضيف قادة مسيحيون آخرون أنهم فى أوقات المحنة يجدون صعوبة فى تعبئة الأقباط فى جبهة مسيحية متحدة ضد الهجوم الاسلامى المباغت على حقوقهم الأولية والخاصة بهم، وفى أحد اجتماعات الجماعات المسيحية فى الاسكندرية، بينما كان كاهن قبطى ينتقد شعبه مع مبالغة فى تعدادهم، أعترف بتهكم واشمئزاز قائلا: "إنى أعمل كل يوم لصالح شعبى ولكنهم لا يساعدوننى. نحن ليس عندنا خمسة ملايين من الأقباط، بل ما عندنا هو خمسة ملايين من البعوض". وفوق كل ذلك ينظر المتشائمون إلى الأقباط على أنهم مجتمع، وإلى الكنيسة على أنها أداته العاملة. وفيما يتعلق بالبطريرك، الذى تسيطر الصلاة على تفكيره بدرجة غير عادية، فى العلانية وفى الخفاء، فقد اشتكى أحد رجل الدين الأقباط قائلا: "لا يكفى أن يصلى اليوم بطوله. عليه أن يفعل شيئا." ويعتقد المتشائمون أن الدين وحده لا يمكن أن ينقذ المجتمع وأن استمرار بقاء الأقباط يعتمد على المجتمع.

ومع ذلك فكثير من الأقباط المستقرين فى مهنهم وأعمالهم لهم صلة قليلة مع منظمات الحياة القبطية، فلا يلقون بالا إلى معركة للحصول على الحقوق حينما تكون وجهات الخلاف غير محددة المعالم، ويكون تورطهم الشخصى فى النزاع يبدو بعيداً، وهولاء هم الأقباط ذوو المهارات، الذين جازوا المنافسة بنجاح وجاهدوا حتى حصلوا على مراكز عالية فى المجتمع مناسبة لهم، وهم يميلون إلى الاعتقاد بأن إخوانهم الأقل منهم نجاحا يعانون من حساسية زائدة عن الحد وأنهم على استعداد أن يروا التمييز والتفرقة وراء كل عملية فيها رفض أو إهمال، ويكررون حكايات مليئة بالشر والكراهية عن الشاب القبطى الذى قدم طلبا للالتحاق بوظيفة مذيع فى المذياع ورُفض طلبه، والذى عندما سأله اصدقاؤه عن سبب رفضه أجاب متلعثما: "لأننى ق ق ق قبطى."ويشير هؤلاء الأقباط ، غير المبالين بما يجرى لإخوانهم إلى أن بعضا من أحسن أصدقائهم مسلمون، الأمر الذى يعنى فقط أنهم يتفقون معا فى حالة المهادنة التى تسود أولئك المسلمين والأقباط حينما يفتر شعورهم أو تحمسهم تجاه مجتمعهم، وهذه الطبقة فى نظر المجتمع القبطى، هم الأقباط الذين يحطمون من قوة مجموعتهم وهم أيضا الأفراد الذين عندهم الكثير مما يجب أن يضحوا به لو أصبحوا أفرادا مناضلين للإبقاء على هويتهم الجنسية والدينية، وهم فى خطر فقدان شخصيتهم لولا أن المسلمين لا يسمحون بحدوث ذلك عن طريق التعاطف معهم والتغرير بهم وعندما يتحولون إلى اشخاص مناضلين أو مقاومين سيكون ذلك بعد فوات الأوان، حين لا تجدى أى محاولة من ذلك القبيل.

والدين هو الحافز والملهم والمرشد للأقباط المتفائلين فى كل أعمالهم ويعتبرون أنفسهم أولا أعضاء فى كنيسة مصر، والهامهم وتفاؤلهم هذا يأتى من

إيمانهم بالله، كما عبّر عن ذلك كاهن قبطى كان فى سبيل تشييد كنيسة جديدة فى الاسكندرية بقوله: "إذا كان عندنا إيمان، فإن الله سوف يفتح الأبواب المغلقة." وقد سئل علمانى كان يعد النقود التى جُمعت لهذا الكاهن بعد القداس الذى أقيم فى ملعب محوّل إلى مكان اجتماع، سئل كيف أن خمسة وعشرين جنيها مصريا فقط تُمكّن الكاهن من جمع أموال كافية لبناء كنيسة جديدة فأجاب دون تردد قائلا: "نحن لا يقلقنا قط كيف تكمل بناء الكنيسة، ما علينا إلا أن نبدأ البناء والله سوف يكمله."

وقادة التفاؤل والإحياء يأتون من فئات تملك صفات مناسبة لدوافعهم، فهم ليسوا فقط قريبين من تقاليد الأديرة، بل فى أغلب الأحيان يكونون رهبانا، ورثة تقليد اللجوء إلى الأديرة للصلاة ولتغذية إيمانهم، وهم إذ ينقصهم حب النضال والاستعداد للمقاومة عند المتشائمين المتطرفين، فإنهم يمتلكون مصادر القوة الروحية، ويستطيعون رؤية ضوء الشمس فى يوم جوه ملبد بالغيوم. والاضطهاد بالنسبة لهم يصبح رصيداً ثميناً عندهم، ويشرح كاهن هذا بقوله: "كلما يزيد الاضطهاد، نزداد قوة وإيمانا." وقد وصف راهب، وهو واحد من أكثر الرجال نفوذا فى الكنيسة القبطية، وصف الضغط بأنه "عامل مساعد" لأنه يجذب الناس إلى الكنيسة بعد أن كانوا بعيدين عنها، لأنهم يشعرون بأنهم ماداموا معتبرين من عداد المسيحيين فيجب عليهم أن يتصرفوا كمسيحيين."

وينبع شعور هذه الفئة أساسا من الثقة المجددة فى الكنيسة ورؤية بعثها المشجعة، ومن الارتباط والتزاوج التقليدى بين الكنيسة والمجتمع توّلد عندهم الأمل فى أنه لو جاهدت الكنيسة فسوف يتصرف المجتمع بالمثل، وفى نفس الوقت يواجهون مشاكل دينوية باستخدامهم الأسلوب القبطى التقليدى ألا وهو المقاومة والنضال دون إطلاق رصاصة ما، فلو رُفضوا أونُبذوا حاولوا مهاجمة العدو خلسة فى نقطه الضعيفة وإذا هُزموا أو مُنعوا من تحقيق أهدافهم، فسيحرصون على اتباع طريق الشر والعصيان، وفى إشارته إلى مشكلة التوظف عند شباب الأقباط، شرح كاهن هذا الموضوع بقوله: "إذا لم يكن فى مصنع ما وظائف لأى قبطى، فإن حاجته إلى مهندسين لا تتوقف، وسيوظف يوما ما مهندسا قبطيا، وهذا بالتالى سيجد طريقا للحصول على وظائف للأقباط الآخرين." وقد قال أحد الأشخاص الذين يتكلمون بالنيابة عن الكنيسة: "إن علاج الشعور السلبى الانهزامى عند الشباب هو ايجاد وظائف لهم. وهدفنا الأساسى هو التخلص من الشعور باليأس، إذا لم يستطع الأقباط العمل فى الحكومة أو الشركات المؤممة، فما يجب أن نعمله هو خلق وظائف عن طريق استثمارات فى الشركات والأعمال المختلفة." فى إحدى مدن الدلتا فى مصر وصف كاهن قبطى مليء بالحيوية والنشاط، كيف أنه يعيش فى وفاق مع الموظفين المسلمين بالمدينة، قائلا: "لإبعاد أى مضايقة أرسل لهم هدايا قليلة بمناسبة أعيادهم المختلفة، وهى لا تكلفنى أكثر من عشرين جنيها فى العام." ثم أضاف إلى ذلك الشعار الذى يدعو إلى تفادى الخلافات والتأقلم حسب الظروف القائمة، وهو الشعار الذى يتميز به الأتقياء والمتفائلون والذى يقول: "لايجب عليك أن تبدأ حروبا لا تستطيع الفوز فيها."

إن الشعور بالتشاؤم المحدود. الذى يسيطر على بعض الناس الذين يقلقهم ما

سيحدث فى الغد أكثر مما يقلقهم ما هو حادث اليوم، هذا الشعور قد عبّر عنه بوضوح وتعقل فى اجتماع فى إحدى الأمسيات على سطح فيلا تطل على النيل فى أقاصى مصر العليا. هذا الاجتماع كنا نحتسى البيرة المصرية، واستعملنا سكينا صغيرة لإخراج فطائر مستوردة من علبتها التى كانت محفوظة فيها، هذا بينما كنا نلاحظ الاختفاء المفاجئ للشمس، الذى يحرم مصر من غروب الشمس المتهادى، بعد ذلك هبّ نسيم الليل بعد حرارة يوم من أيام الصيف، وفوق رؤوسنا ظهر القمر فى أكمل وجه له، وإلى أسفل كان هناك النيل بمياهه قمحية اللون، وخلا المكان من أى صوت، أما الوجود فكان لمصر. فى مثل لحظات عزلة كهذه، حينما يكون هناك شعور بالانفصال تماما عن باقى العالم المتمدين، يحس غير المصرى بجاذبية مصر للمصريين تلك الجاذبية العجيبة التى لا يمكن مقاومتها، وقد عبّر معمارى قبطى من بين الحاضرين عن مشاعره فيما يلى:

"للمرة الأولى يتحدث أنسبائى وأبناء عمومتى وأصدقائى عن المكان الذى يلجأون إليه إذا أصبح من الضرورى مغادرة مصر، والذى جعلنا أن نبدأ الحديث عن هذا الموضوع هو حركة التأميم التى تؤدى إلى تزايد اعداد من يعملون فى الحكومة، حيث من المستحيل الحصول على مرتب حسن، أضف إلى ذلك أنه كلما زادت قبضة الحكومة قلت الفرص المتاحة للمسيحيين. إنى أشعر بالتفاؤل أحيانا بخصوص المستقبل، ولست أعرف عما إذا كان الواجب الرحيل عن مصر، إنى هنا مستقر، ولكن أطفالى موضوع آخر."

والأقباط الذين يشعرون بالقلق بخصوص الجيل القادم يحسون بالنجاح متزايد السرعة فى تطبيق تقاليد الإسلام وتعاليمه على مناص الحياة فى مصر، إن النظام الحاضر لم يأت تعصبه ومقاومته للمسيحية مفاجئا، ولكنه يغطى نواحى من الحياة المصرية أكثر من النواحى التى كان يشملها ما سبقه من أنظمة، إن سياسة حكومة يسيطر عليها المسلمون بتعاليم دينهم وتقاليده لا توجب فقط أنه فى حالة تساوى الظروف تكون الأفضلية للمسلمين بل إنها تعنى أيضا أن التأكيد على أهمية المهارات والانجازات كمقياس للأحقية سوف يقلل. وأن الجنس الذى الفوز فيه للفرد الأصلح سوف إما يُتخلص منه أو يُتخطى بطرق تزويرية. وفضلا عن ذلك فإن الطفرة التعليمية فى مصر قد درّبت أعدادا كثيرة متزايدة من المسلمين الذين يستطيعون، بشكل أو بآخر ملء الوظائف الفنية والتكنيكية التى كان الأقباط هم المورد الوحيد لها بكفاءة لا تبارى، ولما قلت فاعلية مهارات الأقباط وتدريبهم كأسلحة لاستمرار بقائهم تزايد عدد الأقباط الذين يرون أن هناك علامات لتثبيط الهمم تعنى أنه لا داعى لأى قبطى بأن يحاول تقديم طلب الالتحاق بوظيفة ما.

وبحلول عام ١٩٦٠ زادت سياسة التأميم الحكومية حتى شملت صناعات وأعمالا كثيرة كان الأقباط فيها فى موقع القيادة، أو كانوا يشغلون أغلبية الوظائف الفنية بها والتى تتطلب مهارات خاصة. وعندما حدثت اضطرابات الكنغو استغلها عبدالناصر ذريعة (سبباً كاذباً يخفى وراءه السبب الحقيقى) للاستيلاء على الممتلكات البلجيكية بما فيها الأسهم والسندات، كما كان قد أستولى على ممتلكات البريطانيين والفرنسيين بعد غزو السويس عام ١٩٥٦، ثم أمم الصحافة، والبنك الأهلى المصرى،

وبنك مصر، وشركات استيراد الأدوية، والمعدات الطبية، والعقاقير، والشاى. وعند الأقباط كان كل هذا يعنى أكثر من كونه تأميما، فقد شعروا كأنهم يقرأون حلقات من إعلانات للطرد والإزاحة.

وفي شهر يوليو من عام ١٩٦١، شمل التأميم كل البنوك وشركات التأمين وشركات الخدمات العامة والمشروعات الأخرى التى تعتبر حيوية، وهذه فى مجموعها تقدر بمائتين وتسع وخمسين شركة، وكانت صناعة تصدير القطن قد أممت الشهر السابق، ومؤسسات الأعمال الأخرى بما فيها مصانع المنسوجات المزدهرة صدرت إليها الأوامر بأن تعطى للحكومة ٥٠٪ من أرباحها. وقد أختيرت ٩١ شركة ليعيّن مديروها من قبل الحكومة، وبسبب تحديد الملكية الشخصية لشركات المساهمة جعلت الحكومة من المستحيل على أى فرد أن يمتلك بمفرده شركة خاصة، وطبقا لتقرير رجال الاقتصاد المصريين، فإن النظام الحاكم قد مدّ الرقابة الحكومية لتشمل ٩٠٪ من قطاع المؤسسات الاقتصادية، ولم يتبق إلا تجار التجزئة، والصناع، ومشروعات أخرى ذات مستوى محدود.

وطالما كَوْن الفرد قبطيا أو مسلما يحدد طريقة المعاملة الشخصية له فلا يمكن قط أن تعتبر تصرفات الحكومة تصرفات محايدة، ويشكو الأقباط من أن النظام الحالى يوّسع هوة الخلاف بين الفريقين بشكل لا يمكن علاجه، وكلما حدث شئ فى مصر، يتردد سؤال الأقلية فى كل مكان: "هل هذا لصالح الأقباط؟" والأجنبى، المشغول شخصيا بعالم آخر، من المتوقع أن تدهشه وتقلقه إنطوائية المجتمع هذه، ولكن لهذه الإنطوائية انطباعات عالمية واضحة، فهناك قصة تتردد على ألسنة كثيرين عن الإصرار العنيد للأقباط، وعن عزمهم الأكيد فى الاّ يفقدوا شخصيتهم وبدون شك، فإن اهتمامهم بمصالحهم، واعتدادهم بشخصيتهم كان لها الأثر الكبير فى استمرار بقائهم كمجموعة مميزة الهوية فى وادى نهر يشيع فيه العداء والفقر والاضطهاد، وفى لحظة من اللحظات عندما غلبنى القلق الشخصى، عدت بعد يوم حار طويل قضيته فى الاستماع إلى الأقباط، إلى قس يسوعى (جزويت) لا يستسلم للتعب قضى كل حياته يعمل بينهم، وبعد أن قدم لى القهوة التركية سألته: "برغم كل ذلك، من هم هؤلاء الأقباط؟"

هزّ القس كتفيه مرددا السؤال: "من هم الأقباط؟ انهم ليسوا فقط كنيسة، وليسوا فقط مجتمعا، وليسوا فقط جنسا." وبعد ذلك أغفل كل هذه الصفات التقليدية، قائلا: "إنهم حقيقة واقعة، إنهم الوجود نفسه، إنهم ههنا."

الجزء الثانى
الصليب والهلال

الفصل الخامس
اسم فى شكل صليب

فى أوائل القرن العاشر قام الخليفة الحاكم، الذى أدّعى النبوة وكانت أمه مسيحية، بواحدة من أعنف حركات الاضطهاد التى وُجهت ضد الأقباط، فقد كتب المؤرخ المسلم المقريزى: "ثم أجبر (الحاكم) كل مسيحى أن يلبس صليبا من الخشب زنته خمسة أرطال يتدلى من رقبته، كما أمر الاّ يركب المسيحيون الخيل، وسمح لهم أن يركبوا البغال والحمير... وأمر أيضا أن تكون عمامات المسيحيين سوداء..."

الآن فى أواسط القرن العشرين، يحمل أقباط مصر علامات تدل على مسيحيتهم أبسط من تلك التى سبق ذكرها، وهى غالبا وشم صليب على باطن معصمهم الأيمن، ثم الأسماء التى يتميز بها غالبيتهم العظمى.

وعندما نشرت الصحف المصرية بيانا بأسماء الأربعمائة عضوا بمجلس الشعب عام ١٩٦٠، الذى كان قد أُعِدّ مسبقا، أسرع الأقباط إلى مراجعة أسماء الأعضاء فوجدوا من بينهم ١٣ مسيحيا، وقد عرفوهم عن طريق أسمائهم المسيحية الأول منها أو الأخير، وفى ٩ من ١٠ حالات كانت هذه علامة يُعتمد عليها بنفس درجة الاعتماد على صليب الحاكم زنة الخمسة أرطال.

والنتيجة الواضحة لذلك هى أن المسلم أو المسيحى يُتعرف عليه بسرعة فى المواقف والمناسبات العادية، أو إذا جاء اسمه فى أى نبأ مما ينشر فى الصحف، فأصدقائى الأفاضل، على وعمر ومحمد، لا يمكن إلاّ أن يكونوا مسلمين، لأن كلا من الأول والثانى يحمل اسم واحد من خلفاء المسلمين، أما الثالث فهو اسم نبيهم، وللتفريق فى التسمية يوجد ٩٩ من الأسماء المختلفة تشير إلى محمد، كما توجد اسماء أخرى للخلفاء، واسماء إسلامية شرفية مثل "السيد"، واسماء تبدأ ب "عبد ال" أو تنوعات متشابهة، والأقباط يختارون اسماء الرسل والقديسين والملائكة وأى شخص آخر ممن ذُكروا فى الانجيل. كما أن لهم غراما أيضا بالأسماء المصرية القديمة، مثل إيزيس، وأى قبطى يحترم شخصيته لا يطلق على مولوده الحديث اسما من اسماء المسلمين المميزة، وكذلك لا يمنح أى كاهن قبطى مثل هذاالاسم لطفل عند عماده، وبالنسبة للجيل الحاضر من الأقباط مكتملى السن، الذين ولدوا عندما كان المسيحيون يسيطرون على الوظائف الفنية والمكتبية، كان من المُشرِف أن يكون للقبطى اسم مسيحى ينادى به، وفى السنوات الحديثة فقط بدأ الميل نحو إطلاق اسماء مشتركة، ولكن حتى فى حالة إطلاق اسم مشترك فإن أسماء أجداد العائلات القبطية مشهورة، وخاصة إذا وصل أحد أفراد عائلتها إلى مركز مرموق.

ولهذا عندما رأى الأقباط اسماء الثلاثة عشر مسيحيا تائهين ضمن الأربعمائة

نائب تحوّلوا بشعورهم باليأس إلى تقلبات الحوادث، وكانت النقطة الأساسية فى شكواهم هى: "ليس لنا مكان إلاّ لثلاثة عشر منا حتى فى ذلك البرلمان المزوّر الذى ما هو إلاّ مجلس مهمته الموافقة الروتينية على كل ما يقترحه عبدالناصر دون أى نقاش."

وكما أن الأقباط كانت لهم وسيلة يتبينون عن طريقها اسماءهم، فإنه كان من المحتمل، بنفس الوسيلة، الحصول على بيان رسمى ملخص، دون لغو، عن موقعهم فى الوظائف ذات المستوى العالى فى المسئولية والأهمية، وباستثناء مجلس الشعب، مُردد صوت سيده عبدالناصر، كان هناك ما يقدر بمائة وخمسين وظيفة عالية المستوى تحت الادارة الحكومية فى عام ١٩٦٠، وهذا العدد يشمل الوزراء ووكلاء الوزارات والمستشاريين القانونيين للدولة والمحافظين والعمداء ووكلائهم ورؤساء كليات وجامعات الدولة وأعضاء محاكم الاستئناف ومديرى البنوك المؤممة، ومن بين هؤلاء المائة والخمسين، لم يكن هناك إلاّ ثلاثة أقباط، وزير فى مجلس الوزراء، وعميد بالجامعة، ورئيس محكمة استئناف.

وهذا الإحصاء يدفع الأقباط إلى إدانة النظام الحاكم، إذ أنه مادام لكل من المجتمعين القبطى والاسلامى نسب متساوية حسب تعداد كلاهما، فى التعليم والمهارات وخلفية المجتمع من مختلف ظروفه المحيطة، وعامل الخلاف الوحيد هو فى قوانين الحظ والاختيار البيروقراطى المنفذة، إذاً لكان للأقباط، وتعدادهم يقدر فى مصر بواحد من كل ستة مصريين، الحق دون نزاع فى أن تزيد نسبة الموظفين منهم عن واحد من كل خمسين مصريا، وهو ما جاء فى هذا التعداد، وبالاضافة إلى ذلك فالأقباط بتاريخهم الطويل الحافل بالمهارات، وبالنسبة المرتفعة للمهنيين منهم وخريجى الجامعة كان يُتوقع دون شك، أن يحصلوا على نسبة من هذه الوظائف الممتازة أعلى بكثير من نسبة قبطى واحد ضمن ستة من المصريين، واختيار أولئك المائة والخمسين موظفا يسبب شعورا بالمرارة خاصة لأفراد المجتمع القبطى البارزين، إذ أن كثيرين من بين هؤلاء الموظفين قد قفزوا فوق ظهور الأقباط الذين كانوا رؤسائهم.

والتعداد النسبى للموظفين هذا يمكن أن يمتد إلى حالات غير السابقة، فى الوظائف الحكومية الأخرى ذات المستوى العالى فى المسئولية والأهمية، بمن فيهم أولئك المصريين الذين يُختارون لتمثيل الدولة فى الخارج، ووزارة الخارجية هى المكان الذى يمكن أن نحصل منه على حكم حاسم دقيق على سياسة الاختيار النسبى بين المسلمين والأقباط، هذا لأن الموظفين بهذه الوزارة يجب أن يُختاروا بحسب القدرة على تمثيل البلاد تمثيلا فعالا، وكذلك بحسب جدارتهم بوضع الثقة فيهم ودرجة الاعتماد عليهم، ونتيجة لذلك فقاعدة اختيار الأفراد الأكثر صلاحية تعكس النظرة الرسمية لما توليه الحكومة من أهمية لهذه المعايير.

وبالرغم من أن مهارات الأقباط المعترف بها فى اللغات الأجنبية، وفى التعامل مع الأجانب، كان من المتوقع أن تميزهم عن غيرهم، فإن هناك دون شك سياسة ثابتة لاستثناء الأقباط تطغى على كل الاعتبارات الأخرى، وفى القاهرة كان بوزارة الخارجية ٢٢٦ مسلما و٥ مسيحيين و٤ لم يمكن تحديد دينهم،وثلاثة من المسيحيين الخمسة

يرجع تاريخ توظيفهم إلى أيام الملك فاروق. ومن بين المعينين فى السفارات والبعثات الدبلوماسية والقنصليات، كان هناك ٣٧٨ مسلما و٥ مسيحيين، و٤ دينهم غير معروف.

والعدّ النسبى هذا أمكن الحصول عليه بدون البحث فى ملفات وزارة الخارجية وذلك باللجوء إلى علامات التمييز الواضحة فى اسماء المصريين المسلمين والأقباط مع الاستعانة بدليل المسرة (التليفونات) المصرى الذى طبع عام ١٩٥٩ وهو مجلد سنوى مفصل ثقيل الوزن عدد صفحاته ١٧٢٨. وهذا الدليل يحتوى على اسماء الموظفين فى جميع الوزارات والمصالح الحكومية، وأى مصرى ذكى يستطيع وضع خط تحت الاسم المسيحى ووضع علامة استفهام فوق الاسم الذى لا يوضح دين صاحبه.

ودليل المسّرة الذى طبع عام ١٩٥٢، وهو آخر دليل نشر قبل أن طردت الثورة الناصرية الملك فاروق يعطى للأقباط شعورا فاترا بالراحة، ولو أنه يشير فعلا إلى أن استثناءات السيطرة الاسلامية كانت أكثر شيوعا، ففى وزارة الخارجية وهى أصغر بكثير من مثيلتها فى عهد الثورة كان هناك ٧٧ مسلما و١٠ مسيحيين مع ٦ غير معروف دينهم، وفى الخارج كان هناك ٢٣١ مسلما فى السفارات والبعثات الدبلوماسية والقنصليات، و٧ مسيحيين، و٢ دينهم غير معروف.

ووزارة البلديات والشئون القروية، وهى وزارة كبيرة تقابل فى الأهمية وزارة العلاقات الخارجية تحفل بنسبة أفضل بكثير من النسب الموجودة فى الوزارات الأخرى مما يعكس نجاح الأقباط وتفوقهم فى ميادين حيث لا يزال فى إمكانهم فيها استغلال مهاراتهم وما يتمتعون به من ثقة الناس فيهم وإمكانية الاعتماد عليهم، وعلى سبيل المثال، فى هذه الوزارة التى يخصص لها نصيب كبير من المهندسين والمفتشين، يُشكل الأقباط ٢٠٪ من مجموع الموظفين فى مصلحتى الميكانيكا والكهرباء بها. وإذا ضُم موظفو بلدية القاهرة مع موظفى الوزارة يكون هناك ٧٩٨ مسلما و١٢٣ مسيحيا و١٢ غير معروفين، وذلك عام ١٩٥٩، وفى تعداد عام ١٩٥٢ كان هناك ٣٠٣ مسلمين و٥٥ مسيحيا و١ غير معروف. وهذا يعنى أنه فى حين أن الوزارة قد زادت فى الكبر ثلاثة أضعاف، انحدرت نسبة المسيحيين من واحد مقابل ستة ونصف إلى واحد فى مقابل سبعة ونصف.

وهناك قصص فردية، تعمُر بأمثلة من المعاملات السيئة، أكثر إيلاما ولكنها تقل فى درجة الاعتماد عليها بالنسبة للحالات التى سبق ذكرها، أصبحت على كل لسان عن طريق الشائعات، التى تعتمد عليها، كوسيلة لجمع المعلومات، أى مجموعة تعيش تحت ضغط الديكتاتورية، وبرغم وجود بعض المبالغات فى هذه القصص، فهى ذات مغزى إذ أنها مُصدّقة عند الأقباط، كما أنها تغذى حالتهم النفسية الخاصة، وفى بعض الأحيان يمكن التثبت من صدق هذه القصص، عن طريق المصادر الاسلامية، عندما تكون الحساسية الخاصة للحكومة فى هذا الموضوع تعطى دلالة على أن هناك الكثير مما تخفيه، ومن قبيل المثال، فقد قيل أن تعيينات الحكومة لخريجى كليات الطب عام ١٩٥٩ كانت كلها تقريبا من نصيب المسلمين وعندما عقدت امتحانات لملء وظائف المركز القومى لأبحاث الجريمة والمجتمع، كان

معظم الناجحين من الأقباط، أما كل من عُيّنوا فكانوا من المسلمين، والترقيات فى البنوك المؤممة وفروعها قد قلبت موازين واعتبارات الأقدمية، والخبرة والأداء رأسا على عقب، بسبب وجود أعداد كبيرة من الأقباط مستحقين للترقية طبقا لهذه المعايير، وقد ذكر أحد رجال التعليم بعد عودته من المنيا وسوهاج وهما اثنتان من المدن الهامة فى مصر العليا. أن الأقباط الذين يعملون فى بنك باركليز المؤمم (Barclays Bank) فى كلتا المدينتين غاضبون بسبب تعيين مديرين جدد، فبينما كان رؤساء الموظفين والمديرين دائما من الأقباط، فقد أُدخل الآن موظفون مسلمون ووُضعوا فى القمـة، وقد أخبر شاب قبطى مهموم شخصا آخر بينهما صداقة متبادلة، عن نتيجة برنامج تدريب خاص التحق به للتأهيل للترقية فى شركة تأمين حكومية، وبعد انتهاء البرنامج رقى الدارسون المسلمون جميعا. أما هو فقد حُوّل إلى وظيفة أقل فى الدرجة من وظيفته السابقة، وفى إحدى الشركات التى تديرها الحكومة فُصل عدد كبير من المسيحيين، ثم أُعيد توظيف واحد منهم بعد أن تحوّل إلى الإسلام.

ويمكن أيضا أن يؤيد موقف الأقباط هذا ما يجرى فى مدينة كبيرة غالبية سكانها من المسلمين، بعيدة عن الطريق الزراعى الذى يربط الاسكندرية بالقاهرة، وقد أكد أحد كبار الجالية القبطية وجود مشاكل حيوية عاجلة، فالمدينة بها أربعة عشر محلجا للقطن، وبكل محلج مائتان من العمال وعلى أكثر تقدير فى الأربعة عشر مصنعا يوجد أربعة عشر قبطيا، وقد قال شارحا الموقف: "كل رؤساء العمال مسلمون، ويجمعون عمالا جميعهم مسلمون، ويمكنك التأكد من ذلك، وإذا أفتتح قبطى حانوتا فى المدينة، فسيضطر حالا إلى الإفلاس وتصفية تجارته لأن المسلمين يمتنعون عن الشراء منه، ولما أعاد نظام عبدالناصر توزيع الأرض، استلم اثنان فقط من الأقباط نصيبهما فى دائرة المدينة كلها، وقد هددهما الموظفون المحليون بمصادرة بيتهما، وقبل أن تترك المدينة يذكرك الأقباط بأنك لا تستطيع أن تشعر بالضغط الذى يعانون منه ولكن الذى يشعر به هو هم أنفسهم لأنهم يعيشون فى هذه المدينة."

والطريقة التى أدار بها الحاكم مديرية التحرير تفضح سياسته، لأن هذه المدينة قد خُططت لتكون واجهة قومية لجميع الزائرين بدءا من الصحفيين الغربيين إلى أفراد الشعوب الآفروأسيوية المتعاطفين مع النظام الحاكم، وقبل عام ١٩٥٦ لم تستقر بهذه المديرية النموذجية اجتماعيا وسياسيا أى عائلة قبطية واحدة، ثم بعد ذلك جُلبت أربع عائلات قبطية، ولا تزال موجودة حتى الآن من بين مجموع العائلات بالمديرية وعددها أربعمائة، وقد جُلب أقباط آخرون للاستفادة من مهاراتهم المهنية التخصصية، أو الفنية أو الكتابية وهم اثنان من الأطباء ومفتش للشئون الصحية ومدير مستشفى وإثنا عشر مهندسا وثلثمائة من الموظفين، فيصبح مجموع عدد الأقباط حوالى ثلثمائة وخمسون قبطيا من بين اثنى عشر الفا وهو مجموع سكان المديرية الذين أُختيروا حسب مقاييس خاصة.

وفى جميع أنحاء البلاد لم يُفد قانون الاصلاح الزراعى إلا المسلمين فقط، لأن الموظفين المحليين جميعهم مسلمون، وقد تُركوا أحرارا للعمل على ضمان اختيار المسلمين فقط للاستفادة بأراضى الاصلاح الزراعى، وعندما سُئل مصرى بارز من مدينة اسيوط، وهى مدينة قبطية رئيسية، عن كيفية معرفته بأن عددا صغيرا جدا من

الأقباط هم الذين أُختيروا لتسلم نصيب من الأرض التى أُخذت غالبيتها من الملاك الأقباط بدائرة المدينة، عندما سئل عن ذلك أجاب بتأكيد المواطن من سكان الشرق الأوسط الذى يعرف سياسة مجتمعه، بقناعة القبطى الذى يعرف أقرانه من الأقباط قائلا: "كيف نعرف هذا؟ نحن نعرف الأفراد الذين تسلموا الأرض."

وفى الشركات المصرية التى يكون مديروها أو رؤساء إدارات شئون الموظفين بها مسلمين، تُتّبع وسائل تفضيل مشابهة لأساليب السياسة العامة للنظام الحاكم، وإلا فستأتى ضغوط على هذه الشركات عن طريق مفتشى الحكومة وإدارات الإشراف الرسمية، ولا يمكن تجاهل "الأمر الرسمى" غير المكتوب الذى يُذكر دائما تقريبا، وهو يقول إن النسبة الصحيحة هى عشرة مسلمين وواحد مسيحى وذلك لكى تُقارب النسب الرسمية للسكان، ونتائج هذا الأمر الرسمى غير المكتوب يمكن أن تؤدى إلى انقلاب مفاجئ فى اقتصاد البلاد لأن المسيحيين كانوا مسيطرين لمدة طويلة على الأعمال التجارية والصناعية والتكنولوجيا، وفى النشاطات والمجالات الإدارية بوجه عام.

وقد ذكر مسيحى يملك شركة حديثا ـ يكشف عن سياسة النظام الحاكم ـ دار بينه وبين مفتش حكومى بعد أن راجع المفتش كشوف جميع العاملين ووجد أن جميع العمال مسلمون أما الموظفون الإداريون والفنيون فكانوا جميعا مسيحيين، وقد سأل المفتش، مشيرا إلى الموظفين المسيحيين: "كم أجنبيا يعملون فى شركتك؟ فأجاب مالك الشركة قائلا: ولا أحد، هم جميعا موظفون مصريون. فرد عليه المفتش قائلا: أأنت متأكد أن جميعهم مصريون؟ أحب أن أرى بالكشف بعض موظفين يحملون اسماء محمد ومحمود."

وهذه القصة وقصص أخرى كثيرة تشبهها، يَعْمُر بها المجتمع القبطى، وتُذَكّره بأن المسلمين سائرون فى طريق التقدم اقتصاديا وسياسيا على السواء، وسياسة المعاملة بالمثل التى تلاحظ فى التنافس والتسابق بين الأقلية والأغلبية يتصرف الأفراد طبقا لانطباعات مجتمعاتهم، فعندما يرفض الأقباط توظيف المسلمين، يقولون فى حجتهم أنهم لا يستطيعون أن يجدوا أى مسلم كفء ويمكن الاعتماد عليه (وهى حجة ليس بها كل الصدق). وعندما يفرض المسلمون ضغوطا على مديرى الشركات يطالبونهم بأن تُبذل جهود خاصة لتوظيف المسلمين (وليس هذا من العدل فى شئ)، وبالنسبة للأقباط، المعتادين على الدفاع عن وضعهم، فإن حجم التهديد ينعكس فى الأعداد المخيفة المفزعة من الأقباط الذين استسلموا، لقد قتلوا أنفسهم كأقباط وتحوّلوا إلى الإسلام، وبينما يتحول كثيرون للحصول على طلاق سهل طبقا للشريعة الاسلامية، يقوم عدد كبير بنفس العمل للحصول على وظيفة ما. وجاء فى تقرير يُعتمد عليه، نوعا ما، أن خمسة آلاف قبطى يصبحون مسلمين كل عام. وبسبب طبيعة حوافز الحصول على طلاق سهل أو عمل ما فإن المتحولين إلى الإسلام هم غالبا من الذكور وأعمارهم تتراوح بين عشرين وأربعة وعشرين سنة، الأمر الذى يعنى أن خسارة المجتمع القبطى ستتضاعف بإضافة أطفال أؤلئك الأقباط الذين خسرهم المجتمع.

وبينما يتسع مدى تطبيق سياسة الاستغناء رسميا، يتزايد قلق الأقباط بمقارنة ما يحدث اليوم بما كان يحدث الأمس، فهم لا يضايقهم فقط آخر نتائج ما شاع من

شكاواهم ولكنهم يقاسون أيضا من الحرمان النسبى من أقلية تعرض موقفها لهدم متطرف العنف والقسوة اثناء حياة أفرادها مكتملى العمر، وهذا الاتجاه له تأثير على كل المستويات، إذ أن عدد من يوظف من الأقباط آخذ فى التناقص، ولايُعيّنون إلا فى الوظائف الدنيا. أما الوظائف العليا فهى قاصرة على المسلمين، ولذلك فكل من الشبان الأقباط وأؤلئك الذين هم فى الحلقات الوسطى من حياتهم العملية يجدون باب فرص العمل إما مقفلا تماما أو مفتوحا قليلا والصوت الذى يُسمع خارج الباب هو صيحات الأقباط.

الفصل السادس
علامات تشير إلى المساواة

على السور الحديدى أمام محطة السكة الحديدية الرئيسية فى الاسكندرية توجد علامة أفقدتها أشعة الشمس لونها ولمعانها، وقد كتب عليها العملية الحسابية المصرية الرسمية للعلاقات القبطية الإسلامية، وهى تتمثل فى رسم صليب قبطى وهلال وبينهما علامة الجمع فى الحساب ثم تلى ذلك علامة التساوى لبيان المجموع الذى عُبّر عنه بكلمة "الوحدة".

وقد كانت الحكومة المصرية الحاضرة تستخدم درس الحساب هذا بأكبر قدر من النشاط، أثناء أوقات الأزمات حين يُعبّأ الشعب القبطى وتتفرغ مختلف فئات الشعب للاحتفالات والتظاهرات، ولم يكن يجد النظام صعوبة قط فى تنظيم مظاهرات الوحدة الوطنية طبقا لما أسسه الزعماء الوطنيون من تقليد بعد الحرب العالمية الأولى ألا وهو إن الأقباط متعاونون، ولكن الأقباط ذوى التفكير العملى كانوا يحذرون من أن التعاون يباع دون الحصول على شروط تضمن دفع الثمن، فلا تعطى الحكومة تنازلات أو ضمانات، كما أن فرص تحسين وضع الأقلية مفقودة، وبينما كان زعماء الأقباط، الذين يتوخون الحيطة، يشعرون بأن مثل هذا التعاون كان يؤدى إلى تفادى النزاع أو على الأقل إلى تأجيله، فإن نظام الحكم الإسلامى كان مؤمنا برأيه فى أن الأقباط كجماعة يمكن طويهم بطرق ملتوية، أما جمهرة المسلمين الذين عُوّدوا على التظاهرات العامة فإنه لا بأس عليهم من القيام بحركة أخرى من التظاهر.

وعندما قاربت الأزمة العالمية، التى فجرتها مصر بتأميمها شركة قناة السويس ، أقصى درجات عنفها، سرى نبأ إلى الكنيسة القبطية بوجوب عقد اجتماع لتأييد الوحدة بين المسلمين والأقباط فى الثالث من أكتوبر عام ١٩٥٦، قبل يومين من مناقشة الإجراء المصرى فى مجلس الأمن بالأمم المتحدة. وقد عُقد االاجتماع، والذى سُميّ بمؤتمر المجتمع القبطى فى مقر رئاسة البطريركية القبطية وحضره زعماء مسيحيون مختلفون، وبعض الشخضيات الإسلامية البارزة مثل وزير الأوقاف ومفتى مصر، وقد طالب اسكندر دميان، الرئيس العلمانى للمجلس الملى القبطى، مجلس الأمن بسماع وجهات نظر الشعب المصرى، لأن سياسيين غربيين كانوا يحاولون نشر بذور النزاع والشقاق بين المصريين، وقد أكد على أن كل "الأمة المصرية" وقفت وراء ناصر، وفيما يلى واحد من القرارات الخمسة التى أُجيزت فى هذا الاجتماع:

"إخطار مجلس الأمن بهيئة الأمم المتحدة، مباشرة، بأن المؤتمر القبطى الذى عقد فى القاهرة اليوم، الذى يمثل المسيحيين المصريين من جميع طوائفهم، يأسف بشدة للاعتداءات الغاشمة ضد السلطة المصرية المستقلة، ويؤكد تأييد المسيحيين لسياسة جمال عبدالناصر فى الدفاع عن مصر وحقوقها ضد أى اعتداء، والمؤتمر متأكد من أن مجلس الأمن سوف يُجيز، لصالح السلام العالمى، إجراء مصر فى تأميمها شركة قناة السويس."

ولم ينشر فى الصحف غير ذلك إلا القليل مما أجازته الرقابة الحكومية. ومع ذلك فقد وصف مصرى اشترك فى الاستعدادات لهذا المؤتمر كيف أن رئاسات

الاكليروس القبطى عملت بجد لتنفيذ ما أمرت به الحكومة، وقد ضمَّ أحد مساعدى البطريرك، بمساعيه الخاصة إلى عضوية المؤتمر، أحد زعماء المسيحيين الرافضين الاشتراك فى إعداد المؤتمر، والذى لم يكن له أى استعداد "للعق أحذية المسلمين" وذلك بعد أن وعده بأن الأقباط سوف لا يعملون ذلك قط، ولكن رفضه الذى تحول إلى تعاون انتهى إلى أن يصبح حالة من الشعور بخيبة الأمل.

ولم يتعرض إلا شخص واحد فقط للقضية التى كانت تزيد فى الأهمية عن مشكلة السويس، وهى تتمثل فى الهموم والمتاعب الخاصة التىتقاسى منها الأقليات، ولو أن كلماته لم تنشر فى صحافة القاهرة، فقد أعاد واحد ممن اشتركوا فى المؤتمر الذاكرة إلى أن كاهنا كاثوليكيا مصريا عُرف بنشاطه بين كل من المسلمين والمسيحيين قام ليواجه جمهور الحاضرين المزدحمين فى فناء البطريركية، وكانت عمامات الشيوخ المسلمين، ذات اللونين الأبيض والأحمر معاً واضحة فى كل مكان، تطل من المنصة كعلامات تحذير لأى شخص يفكر فى أن يحيد عن النص الذى أُعد لما يقال فى هذه الليلة، وخلف القس كانت هناك الشخصيات المسلمة البارزة وزعماء الأقباط والمسيحيين، وكلمات هؤلاء، المُعدّة طبعا، بالمقارنة بما قاله القس، جعلته يبدو كأنه ممثل ضعيف نسى كلمات دوره.

وقد قال القس: "الآن وقد رحل الأجانب، فقد أصبحنا كعائلة واحدة، لقد لاحظت قادة السفن المصريين يقودون السفن خلال قناة السويس، وكنت أشعر بالفخر، والآن بعد أن رحل ضيوفنا الأجانب، ففى استطاعتنا الاهتمام بدراسة مشاكلنا الداخلية، فإذا بحثنا فيما يدور بعقول المسيحيين فسنرى أن هناك شعورا بالاضطراب، وعلى ذلك فعلينا أن نعمل على إيجاد شعور بالراحة والاطمئنان، فالمسيحيون يجب أن يبقوا مسيحيين، والمسلمون يجب أن يبقوا مسلمين. ويجب أن يكون بين الفريقين رباط واتحاد حتى نحافظ على جمال الصورة فتظهر كأنها منظر طبيعى يحتوى على تشكيلة من الزهور."

وبسبب تأكيده على وجود شعور القلق داخل المجتمعات المسيحية، فقد خالف القس الكاثوليكى المصرى قانون الصمت العام المقبول من الأقباط والمفروض عليهم بواسطة نظام عبدالناصر، ولم يكن الأقباط يريدون أن يسمعوا مثل هذه الكلمات تتردد فوق منابرهم، وفى تحديه للمسلمين فى أن يفعلوا شيئا بخصوص شعور القلق بين الأقباط، كان القس يطالبهم بالتسليم بوجود مشكلة هم رافضون الاعتراف بها ، ولم يكن يريدون أن يستمعوا لمثل هذه الكلمات.

وكان الدكتور حاييم ناحوم، الرئيس الدينى لطائفة اليهود الذى مات حديثا خارج البلاد فى ذلك الوقت، ولكن عند عودته ذهب مباشرة إلى مقر رئاسة الجمهورية ليشكر عبدالناصر للسماح له بالسفر إلى الخارج للعلاج الطبى، كما شكر أيضا وزيرى المالية والداخلية للسماح له بإخراج نقد كاف خارج مصر لدفع تكاليف علاجه، وقد أنكر هذا الرئيس الروحى لليهود وجود اضطهاد دينى وقال عند تأميم قناة السويس: "نحن نؤيد ونبارك هذه الخطوة."

وبعد الهجوم الاسرائيلى الفرنسى الانجليزى على مصر فى خريف عام ١٩٥٦ تلخصت العملية الحسابية للإخاء الدينى فى إشارات مختلفة للوحدة تبنتها

الحكومة، وحتى مع كونها مجرد إشارات، فقد كانت رمزا لوجود بعض قوى المساومة من جانب الأقباط وآخرين من غير المسلمين، وإلاّ ما كانت الحكومة تشعر بأى قلق من ناحيتها ، وفى الحقيقة فإنه منذ تلك السنة التى وصلت فيها الأزمة إلى أقصى شدتها، فإن هذه الاشارات نقصت بدرجة كبيرة جدا ، مما يؤكد الحقيقة الواضحة ألا وهى أن أنسب وقت للمساومة للأقباط هو وقت حدوث أزمة وطنية حين يشعر النظام الحاكم بحاجته إلى التأييد العلنى من جميع المصريين، فعندما تكون مصر متورطة فى متاعب السياسات الدولية، تشعر الحكومة بأن محاولة جعل الأقليات تظهر سعيدة، هى عامل هام أيضا فى استراتيجية الدعاية فى الخارج، ولكن الأقباط فى محاولاتهم للتعاطف سلميا مع الأغلبية الاسلامية الرافضة، لم يستغلوا وضعهم الذى كان يدعوهم إلى المساومة فى مثل تلك الأوقات.

وفى يوم ٢٧ نوفمبر ١٩٥٦، تحرك وزير الداخلية للرد ، على وجه الخصوص على ما أشيع من طرد اليهود ومصادرة أملاكهم، فأنكر المتكلم بلسان الوزارة إصدار أى أمر لطرد أى مصرى من مصر أو فصله من وظيفته أو التدخل فى نشاطاته بإى طريقة ما، دون النظر إلى الدين الذى يعتنقه وقد أبرزت الصحافة قصصا وصورا جذابة ليهود ناجحين ماليا فى مصر، كما أرسل محام يهودى رسالة يعبر فيها عن ولائه، وقد نشرتها الصحافة على أوسع مدى لجذب انتباه أكبر عدد ممكن من أفراد الشعب، وحينئذ جاء دور الأقباط فقد قام كهنة أقباط بإلقاء عظات فى ثلاثة مساجد فى الاسكندرية، وأُعلن عن ترتيبات لتبادل الزيارات بين أئمة المساجد، والكهنة الأقباط، وقد ألقى الشيخ أحمد حسن الباقورى، وزير الأوقاف عظة فى كنيسة رئيسية من كنائس البروتستانت بالقاهرة، وفى أواسط شهر ديسمبر زارت عبدالناصر هيئة مشتركة تمثل قادة الدين البارزين للأقباط والمسلمين، وقيدوا الرسالة الآتية فى سجل الزيارات: "نحن نحيى رئيس الجمهورية ونؤكد وحدة البلاد ضد المهاجم المستبد والامبريالية الغاشمة، ونجدد العهد على أن نعمل معا لخدمة الوطن العزيز." وفى صباح ذلك اليوم نفسه، زار أيضا نائب بطريرك الأقباط وعدد من الأساقفة، مدير جامعة الأزهر، وهى معقل الاسلام، وذلك ردا لزيارة كان قد قام بها إلى البطريركية، قبل ذلك بعدة أيام.

وعلامات الوحدة هذه، التى تُظهر قدرة كل القادة الدينيين، ومن ضمنهم المسلمون، على التعامل معها، باستغلال نفوذهم بحذق ومهارة، كان من الممكن أن تُعيّن الطريق الذى يؤدى إلى حملة للوحدة بنّاءة، فالتوجيه الحكومى للقادة الدينيين، إذا كان مستمرا وحازما، فسيُحسّن العلاقات بين الأغلبية والأقلية، ومن مظاهر هذا التوجيه الدينى أن فقهاء المسلمين والشيوخ والعلماء يجب أن يحصلوا من الحكومة، مسبقا على توجيه لما يقولونه فى خطبهم، ولذا فمن الممكن مثلا أن يُوجهوا لاختيار العلامة الموجودة فى محطة السكة الحديدية بالاسكندرية موضوعا لخطبهم ، كما أن القادة الحكوميين، ذوى النفوذ، حتى رئيس الجمهورية، يمكنهم تقوية فعالية مثل هذه الحملة بإشارات وأمثلة تنظم أسلوب العمل، ولكن السياسة الرسمية للإخاء الدينى تحصر نفسها فى المطالبة بتأيد سياسى جماعى للنظام الحاكم، وإذا وضع دين الأغلبية تحت تصرف الدولة، إذن فدين الأقلية لا يمكنه أن يتوقع بقاءه بعيداً عن الأحداث، فالأقباط المصريون، الذين يعيشون فى مصر

الاسلامية، قد تعلموا هذا الدرس ويقدمون عروضا ثمنا لقبولهم فى المجتمع، وذلك فى كل وقت يحاولون فيه أن يكونوا ملكيين أكثر من الملك.

وفى عام ١٩٦٠ سارت الكنيسة القبطية مرة أخرى تحت نفوذ علماء الإسلام الذين اجتمعوا فى جامعة الأزهر لتأيد الدعاية العاصفة التىأثارها عبدالناصر بخصوص تبادل المعاملات التجارية الايرانية مع اسرائيل، التى اعتبرها عبدالناصر مساوية للاعتراف باسرائيل، وعقد فقهاء الإسلام مؤتمرا وأجازوا قرارا باتهام شاه ايران الإسلامية بمخالفة تعاليم القرآن، وهو كلمة الله التى أوحِىَ بها إلى محمد، حينئذ أمر بطريرك الأقباط أن يكون هناك نص فى عظات يوم الأحد فى كل الكنائس القبطية بإدانة اعتراف الشاه بإسرائيل. كما أخبر رعيته، الذين إذا جاء ذكر المسلمين سارعوا إلى الربط بينهم وبين التعصب الدينى، أن "وجود إسرائيل يمكن أن يُعتبر تهديدا للسلام العالمى ، الذى هو واحد من المبادئ الأساسية فى المسيحية، وهذا لأن إسرائيل مبنية على التعصب الدينى الذى يقسم العالم إلى معسكرات دينية هى الآن متصارعة، بدلا من أن تكون مؤسسة على تجمعات إنسانية تربطها علاقات وثيقة، والدول الحديثة تترك الدين لله وتجعل الوطن يعتمد على المواطنين وساستهم." وحينئذ أمر البطريرك نائبه فى اجتماع مجلس الكنائس العالمى بعرض اقتراح، ولكن هذا الاقتراح لم يكن حول الموقف الذى كان يواجه الأقباط عام ١٩٦٠، بل إنه كان يطالب بإدانة دولة أُسست عام ١٩٤٨ وعدم الاعتراف بها.

وفى التبادل المطلوب للمجاملات بين المسلمين والأقباط، أخذ الشيخ حسن الباقورى ـ وهو زعيم سابق فى جماعة الإخوان المسلمين المعادية للمسيحية ـ أخذ دوره حينما كان وزيرا للأوقاف، وجاءت المناسبة فى ربيع عام ١٩٥٦ حين نُشر كتاب عن طريق وزارته بعنوان "حقوق الإنسان طبقا للشريعة الإسلامية"، وفى الحال احتج أسقف الأقباط بأسيوط قائلا إن الكتاب كان هجوما على المسيحية، نشرته وزارة من وزارات الحكومة. وقد ردَّ وزير الأوقاف على هذا الاحتجاج بسحب الكتاب من التداول، وبالوعد بأن الرقباء الحكوميين بعد ذلك سيراجعون بعناية كل الكتب التى تصدرها وزارته، وكما أُعلن فى الصحف التى تخضع لرقابة الحكومة، فإن الخطاب كان يرن بأصوات الإخاء، فقد كتب الوزير المسلم يقول: "أعرف أننا فى حاجة ماسة للوحدة وأنه يجب أن نوقف أى تحيز فى هذا العالم الملئ بالهجوم على الدين، وأى شئ قد يثير الفرقة بين المسلمين والمسيحيين سيسبب الضرر لكل من الإسلام والمسيحية، وأى عمل قد ينمى روح التسامح ويمهد الطريق للتعلق بأهداب الدين سوف يغيّر كلا من المسيحية والإسلام." وقد ردّ الأسقف القبطى بما يلى: "لقد تسلمنا خطابكم بإعجاب وهو يظهر أعماق المشاعر والروح الإنسانية والتسامح، ولم يكن يداخلنا الشك قط، عندما أرسلنا لكم خطابنا فى أننا إنما نراسل قلبا طيبا وحكومة عادلة تعنى بشعبها وتحمى الدين ضد أولئك الذين يكرهونه والذين يمتلئون بآراء مضلة واتجاهات هدامة، والكتاب الذى تدور شكوانا حوله قد آلمنا ولكن خطابكم أكد لنا أن الوطنية الحقيقية فوق أى اعتبار آخر وأن الأمة التى تتكون من كل من المسيحيين والمسلمين هى أكثر أهمية من أى شئ آخر."

وهذه السياسة التى تدعو إلى وطنية خالية من التحيز، قد أُجيزت رسميا فى فقرة

أو فى أخرى فى دساتير مصر المختلفة، وقد أُثبتت هذه السياسة بوضوح فى دستور عام ١٩٢٣، الذى أعدّ بعد الاستقلال، وكذلك فى دستور عام ١٩٥٦، الذى أعدّ بعد الثورة، وبعد تكوين الجمهورية العربية المتحدة باندماج سوريا ومصر عام ١٩٥٨، جاء فى نص المادة السابعة من الجزء الثالث من الدستور المؤقت مبادئ أخرى تقول: "جميع المواطنين متساوون أمام القانون، هم متساوون فى حقوقهم وواجباتهم دون تفرقة بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين، أو العقيدة." وما جاء فى هذه المادة يشبه تماما ما كانت تشير إليه العلامة الموجودة فى الاسكندرية، والتى أفقدتها أشعة الشمس بريقها.

الفصل السابع
سؤال يا سيادة الرئيس

ضحك الرئيس جمال عبدالناصر ضحكة رجل طيب القلب. عندما وُجّه إليه سؤال عند التقائه بمجموعه من السوريين واللبنانيين المهاجرين، فقد سأل واحد من الزائرين، وكانوا جميعا مسيحيين: "هل هناك تفرقة ضد المسيحيين فى الجمهورية العربية المتحدة؟ وقد نشرت إحدى صحف أمريكا أن التفرقة موجودة، ولكننى لا أصدق هذا الخبر."

ورد الرئيس عبدالناصر ضاحكا: "وأنا أيضا لا أصدق، يجلس بجانبى وزير مسيحى، وهو يمكنه أن يجيب على سؤالك."

حينئذ انبرى الدكتور كمال رمزى استينو، وهو قبطى، وكان وزيرا للتموين فى الجمهورية العربية المتحدة، قائلا للزوار الذين حضروا من أمريكا أنه يعرف بلادهم جيدا، إذ أنه درس لمدة خمس سنوات فى جامعات كاليفورنيا، ثم أضاف مؤكدا: "أحب أن أخبركم أن فى ال ج. ع. م. لا يوجد تحييز من أى نوع ضد المسيحيين، كما لا يوجد أيضا أى تفضيل للمسلمين، فالمسيحيون هنا يحتلون المراكز العليا كما أنهم ناجحون فى أعمالهم التجارية والصناعية، وليس هناك قيد من أى نوع ضد نشاطهم أو حريتهم."

وقد صفق الزوار استحسانا لهذه الإجابة، وأضاف عبدالناصر مدفوعا بشعار الصليب والهلال قائلا: "إنى أعتبر نفسى مسؤلا عن كل فرد من شعب ال ج. ع. م. دون تمييز، فعندما كنا نحارب اليهود فى فلسطين، لم تكن طلقات اليهود النارية تفرق بين الجنود المسلمين والمسيحيين، وإنى أعتقد أننا إذا نظرنا إلى كل فرد آخذين فى الاعتبار دينه فسوف لا يؤدى هذا إلا إلى حرب أهلية، إننى لا أنظر إلى المسيحيين أو المسلميين هنا على أنهم مسيحيون أو مسلمون، بل أعتبرهم جميعا مواطنون فى ال ج. ع. م."

وكالشخص دائم القلق على صحته بشكل غير عادى، والذى يفكر مليّا فى الأعراض المؤلمة لمرض أسبابه حقيقية وسيكولوجية معا، هكذا ركزت الأقلية القبطية المهمومة على هذه المقابلة غير الرسمية التى تمت فيها هذه المناقشة والتى حدثت فى صيف عام ١٩٥٩، وتناؤل عبدالناصر لهذا السؤال بهذه البساطة وهذه السهولة، وتفاديه إنكار وجود أى تفرقة، واستغلاله الوزير القبطى كعرائس المسرح. أعتبرها كثير من الأقباط دليلا على رفضه معالجة مشاكلهم بالعطف أو بالاهتمام الجاد، أضف إلى ذلك أن ما تم فى هذه المقابلة كان مواجهة هامة لا يجسر أى قبطى أن يقوم بها، وفى الصيف التالى لم تكن هناك أسئلة أو إجابات للمهاجرين السائحين، لأنه لم تكن قد رُتبت مقابلة كالمقابلة السابقة.

وفى الحقيقة فإن بارت ماك جرن (Barret Mc. Gurn) مراسل جريدة هيرالد تريبيون فى نيويورك، وأول مراسل أمريكى طُرد من القاهرة، كان يكتب تقارير عن المحنة التى كان يقاسى منها غير المسلمين نتيجة للهجوم الذى وقع على السويس

عام ١٩٥٦، وقد اتهمت الحكومة المصرية ماك جرن، الذى يعتبر واحد من اكفأ المراسلين الأمريكيين فى الخارج، بكتابة معلومات مختلقة تماما، وقد كتب ماك جرن بعد ذلك يقول:

"لقد قضيت شهرين وأنا أبحث بعمق عن حقائق التدهور الاقتصادى، وسياسة التفرقة ضد اليهود والمسيحيين والصعوبات التى تواجه الأجانب من كل طبقة تقريبا، وكشفت للعيان على مهل عن صورة الضعف والفوضى التى تتعارض بشكل مؤلم مع الصورة التى تنضح بالتباهى الأجوف والكبرياء الكاذبة والتفاخر العقيم التى يعرضها المذياع الوطنى لشعب عبدالناصر الجوعان، وللوطنيين العرب الثائرين المناهضين بالشرق الأوسط."

وكان هناك فى الخلفية أيضا إتصال ماك جرن بالصحيفة الأسبوعية الكاثوليكية "ريون ديجيبت"، (Rayon D'Egypte) التى نشر رئيس تحريرها القس اليسوعى (جزويت) الشكاوى حول معاملة المسيحيين، وقد طُرد القس اليسوعى لوطنه لبنان ومُنعت مجلته من الصدور.

والأقباط الذين لا وطن لهم إلاّ مصر، يحكمون على أى حكومة مصرية على حسب تأثيرها على وضعهم الخاص نسبيا، فهم يلاحظون ويحللون ويناقشون حكم عبدالناصر شديد المركزية، مستعملين خيوطا من دلائل إثبات متناثرة، يصورها لهم خيالهم، وعلامات تشير إلى ما يحتمل حدوثه. وحصيلتهم من الشائعات، ولما كان لعبدالناصر أعلى سلطة فى مصر، فالأقباط يحاولون سبر غور عقليته وطريقة تفكيره، وفى النهاية يعيبون عليه ما يمنع عنهم من عطاء، فى حين أنهم لا يشكرونه على ما قد يوكِل إليهم من سلطات، كما يأخذون عليه تصريحه بموافقته على إجراء عمل ما، ونادرا ما يذكرون له ما قد ينفذه من وعود، ومحَك صلاحية عبدالناصر عندهم كان دائما: "هل ما يعمله يكون لصالح الأقباط. أم يكون ضدهم؟"

وبعد ظهر أحد أيام الآحاد، فى مدينة كبيرة فى الوجه البحرى، وصف كاهن قبطى ما اعتاد الأقباط على توقع حدوثه من رئيس الأمة المصرية جمعاء، وبدأ بالحديث عن أولئك المحيطين بعبدالناصر قائلا: "هم يريدون أن تكون البلاد للمسلمين، أنا أشعر شخصيا بأن الثورة حركة طيبة ولكن هناك كثير من الناس الذين يَلون عبدالناصر فى السلطة، مباشرة والذين أصبح لهم سلطان، ولهم نفس الاتجاهات والميول كما للأخوان المسلمين، والآن قد نُظم بناء البلاد، فهى ليست كما كانت قبلا، فعندما يعطى هؤلاء الناس، الذين يَلون عبدالناصر فى السلطة، أمرا فسوف يُنفذ... وسأخبرك بما يستطيع عبدالناصر عمله. هو يستطيع أن يزور الكنائس القبطية، وأن يزور البطريرك، كما يستطيع إرسال هدايا إلى البطريرك وأن يصطحبه في المناسبات الرسمية، وعندما ترى القلة من شعبه ما يعمله رئيسهم فسوف يختلف حينئذ رأيهم فيه وشعورهم نحوه."

ومن جميع المناسبات التى تعطى انطباعات لاتجاه عبدالناصر ومشاعره نحو الأقباط، يمكن استنتاج قاعدة واحدة وهى أن موقف الأقباط لا يحتل حيّزا ما فى محيط اهتماماته، وبينما كان أحد المبشرين الكاثوليك يتحدث عن عبدالناصر والمسيحيين، وهو يحرك مذبّة من شعر ذيل الخيل أماماً وخلفا، إذا بشعرها الأسود الطويل قد لامس

عينه، فانفجر قائلا، دون توقف للتفكير فيما يقول: "يمكنك أن تقول أن المسيحيين عند عبدالناصر كالذباب، إنهم مصدر مضايقة تافهة مؤقتة، فهو يطاردهم للتخلص منهم." ومن بين ما نُشر من الدراسات الكثيرة عن عبدالناصر، لم يتعرض أى من المؤرخين إلى كتابة تاريخ حياته مع بيان علاقاته بالنسبة للأقلية القبطية، وفى إحدى الأمسيات حول حوض سباحة خاص فى الصحراء، لخصّ مصرى مستغرب، الذى من المحتمل أن حياته المحاطة بكل وسائل الراحة والسعادة سوف لا توّرث لأطفاله، لخصّ تاريخ حياة عبدالناصر فى مزيج من الحقائق والعوامل النفسية والعقلية والاشاعات والدوافع الغريزية والمعلومات الاستنتاجية فقال: "لنبدأ من قرية بنى مر، وهى تقع على بعد حوالى ميلين شمال شرق أسيوط، فى المنطقة من مصر العليا حيث يكون الأقباط فيها أقوى من الأقباط فى أى منطقة أخرى، وثلث سكان بنى مر، والبالغ عددهم خمسة آلاف، من الأقباط، وأكبر ملاك الأرض فيها كانوا أقباطا، هذه هى القرية التى نشأت فيها عائلة عبدالناصر، ولو أنه ولد فى الاسكندرية، وقضى كل طفولته وحداثته فى الوجه البحرى.

والدين القبطى فى بنى مر لم يكن فيه ما يثير الرغبة فى الاقبال عليه للاَشباع الروحى، فرجال الاكليروس فيها كانوا فى حالة ضعف وخمول، يهتمون بجمع المل أكثر من اهتمامهم بالصلاة، وفى كل عام عندما يحضر الحجاج الزائرون إلى كنيسة القرية للإحتفال بعيد القديس مار جرجس تقدم ذبائح من الحيوانات، وتقوم مشاجرات حول جمع المال، وحتى لو أن عبدالناصر لم يكن قد كوّن فكرة عن كل ما يجرى فى القرية بنفسه، فسيريك هذا كيف أن شعور عبدالناصر العدائى نحو الأقباط قد تكوّن عنده بتأثير من عائلته.

ويقال إنه عندما كان عبدالناصر طفلا، قفز مرة على "رفرف" سيارة كان يركبها أحد أغنياء الأقباط، فطلب القبطى من سائقه أن يتخلص منه بسرعة كما لو كان "ذبابة مصرية"، وسواء كانت هذه القصة حقيقية أم لا فهى توضح لك كيف تكوَّن شعور العداء والكراهية بين الطبقات الدنيا من المسلمين ضد الأقباط، وذلك بسبب وجود طبقة من ملاك الأرض الأقباط الأغنياء، على ألا تنسى أن عائلة عبدالناصر كانت عائلة ريفية فقيرة "صعيدية" ـ من مصر العليا ـ ولم يكن من الممكن أن يشبَّ عبدالناصر الصغير ويكبر دون أن يتشرب من شعور العداء والكراهية الشائع بين المسلمين.

هل تعرف من أعد حفل الغذاء الكبير لعبدالناصر عندما زار بنى مر بعد أن آلت إليه السلطة؟ إنه أكبر ملاك الأرض فى بنى مر، وهو قبطى. (أراضى بنى مر وما يجاورها من أراضى أسيوط كانت أيضا ضمن الأراضى التى بُدئ بالإستيلاء عليها تنفيذا لقانون الاصلاح الزراعى).

ولم يقابل عبدالناصر خلال خبرات حداثته، أقباطا ذوى صفات قوية. كما لم يذكر، قط، الذين أرَّخوا لحياته وجود أى كتب عن الدين ضمن قراءاته، فهو لا يعرف شيئا عن المسيحية، وعندما زار، وهو رئيس للجمهورية، العالم الخارجى ـ موسكو ويوجوسلافيا وأندونسيا واليونان ـ لم ير قط أن الكنيسة هناك تحتل مركزا ساميا، وشعور عبدالناصر نحو الكنيسة، عموما، ليس شعور كاره لها، ولكنه ينظر إليها على أنها "حدث" جاء فى غير أوانه، وهو يعتبر الكنيسة القبطية كمشكلة ثانوية."

وليس لعبدالناصر أيضا صبر كثير تجاه رجال الاكليروس الذين يتحدون السلطة علنا، كما أوضح ذلك تجاه الكاثوليك المصريين، ففى عام ١٩٥٩ عندما أرسل البطاركة الكاثوكيك للبنان وسوريا ومصر خطاب احتجاج لعبدالناصر بخصوص معاملة المسيحيين، تجاهل عبدالناصر الخطاب، ولم يعمل شيئا إلا أن يرسل نائبه إلى حفلة استقبال دبلوماسية أقيمت فى سفارة الفاتيكان لتبليغ رسالة بأنه "غاضب"، وبعد ذلك بخمسة عشر شهرا عندما قام سفير لبنان بزيارة مجاملة لعبدالناصر، قبل عودته لوطنه لقضاء عطلة، قال عبدالناصر له بحدة: "قل لبطريركم إنى غاضب، كنت أظن أنه صديقى." وهذا البطريرك المارونى المطوّب بول ميووتشى (His Beatitude Paul Meouchi) كان يعتبر وسيط سلام ومصالحة اثناء الحرب الأهلية فى لبنان التى حدثت عام ١٩٥٨، وبعض المسيحيين المتعصبين وصل بهم الحد إلى أنهم اعتبروه ناصريا، وقد اقترح السفير اللبنانى، بإندهاش وارتباك، عقد مقابلة بين عبدالناصر وبطريرك الكاثوليك اليونانيين بمصر حول الخطاب الذى كان البطاركة قد أرسلوه قبل ذلك بخمسة عشر شهرا، فوعده عبدالناصر بأن يفعل ذلك عند عودته لمصر بعد قضاء عطلته فى بلاده، ولكن الاجتماع لم يتم قط.

وفى أواخر عام ١٩٥٥، عندما كان الكاثوليك المصريون يخططون لتقديم احتجاج، أرسل عبدالناصر رسالة شفوية إلى بعض الأساقفة، طبقا لما ذكره ولتون وين (Wilton Wynn) مراسل الأسوشيتيد برس (Associated Press) وفيما يلى نص الرسالة كما ذكرها هذا المراسل: "دعنى أؤكد لكم أننا سوف لا نسمح بالتعصب الدينى، من أي جهة يصدر، لقد جربه الإخوان المسلمون، وأنتم على معرفة بما عملناه معهم، ولا يغب عن بالكم أنكم لستم فى قوة الإخوان المسلمين، تقريبا."

وشعور عبدالناصر الذى يجمع بين مضايقته من المسيحيين، وعدم اكتراثه بهم لا دخل له فى تقواه كمسلم، وصحف ومجلات الولايات المتحدة الأمريكية واسعة الإنتشار عرضت صورا له فى جلباب أبيض ساجدا أثناء حجّه إلى مكة، وقالت إحدى المجلات أن تقواه تظهر فى تحريك حبوب السبحة التى يستعملها المسلمون عند الصلاة بأصابعه، بينما أجريت مقابلة معه، وحجه إلى مكة كان عملا سياسيا مناسبا بعد تقلده السلطة فى البلاد كما كان محاولة لكسب الشهرة والشعبية، وسبحة الصلاة التى تُعرف أحيانا بأنها وسيلة إضفاء السلطة أو القوة (Nervous Beads) يستعملها المسيحيون وكذلك المسلمون بنفس الشعور الدينى ولنفس الوظيفة تقريبا، وأصبحت عندهم كوسيلة للتسلية، وعبدالناصر فى نموه الشخصى فى القوة والنفوذ إلى أن أصبح شخصية أسطورية شعبية قيادية، بدأ يتعامل مع كل المصادر النفسية الممكنة لرفع أمة، شاع فيها الجوع والتخلف. وجعلها تتبع أوامره، ولما كان للمسلمين المصريين مثل هذه المشاعر القوية نحو الاسلام، فقد عمل على إذكاء مشاعرهم الاسلامية حتى تكون حافزا لهم فيما يفعلونه.

وأثناء أشد أوقات أزمة عبدالناصر فى نوفمبر عام ١٩٥٦، بينما كانت بريطانيا تمطر القاهرة بالقنابل ذهب إلى جامع الأزهر، وهو المركز الرمزى للتعاليم الاسلامية، وذلك لِلَمّ شعبه وشحذ هِمَمِهم، وكان المسجد مزدحما بآلاف من المصلين، فى الداخل وفى الخارج، الذين تجمعوا لصلاة الجمعة فى اليوم المقدس عند

المسلمين، وقد جلس المسلمون المؤمنون القرفصاء لمدة أربع ساعات، على الأبسطة الشرقية، معقدّة الصنع، بألوانها الزرقاء والحمراء والذهبية، بينما كانوا يستمعون إلى عبدالناصر وهو يلقى كلمة حماسية بسيطة تثير فيهم تمجيد وتأييد العظمة الوطنية، من فوق المنبر الذى كان المسلمون يتلقون منه رسالة القرآن الأسبوعية المعتادة، وبعد ذلك بأسبوع رجع عبدالناصر إلى الأزهر ليعلن أن الأزمة قد انتهت وأن :"العالم كله الآن معنا حتى الناس الأحرار فى بريطانيا نفسها، إن مصر متحدة وقوية وشامخة ظافرة، لا ينثنى عزمها ولا تستسلم تحت أى ضغط."، ويلاحظ أن الكلمتين اللتين أُلقيتا فى الأزهر قد تجاهلتا الأربعة ملايين من المصريين الذين هم غير مسلمين.

وفى داخل مجموعة عبدالناصر الصغيرة التى تحتكر تسيير الأمور فى البلاد وتقبض على السلطة الفعلية كلها، لا يوجد إلاّ زملاء من ضباط الجيش المسلمين الذين لجأ إليهم عند تكوين مجموعته السرية الثورية من ضباط الجيش، وبسبب تقوية وتثبيت الولاء الذاتى لهذه المجموعة الحاكمة المكونة من زملاء من عامة الشعب يشتركون فى الهدف والخلفية العمالية، فإنها لم تتسع قط لتضم أحدا غير أفرادها الأصليين، إن كمال رمزى استينو ممثل الأقباط فى مجلس وزراء ال ج.ع.م. إسما فقط وليس حقيقة، ليس له وظيفة إدارية وهو الوسيط الذى عن طريقه تُنقل رغبات عبدالناصر للمجتمع القبطى، وإلى حد معين فإن استينو، وهو أستاذ جامعى سابق، كان يعرض شكاوى الأقباط، ولكن موقعه فى النظام الحاكم كان موقع المراقب فقط أو المتفرج.

وإذا سلّمنا بوجود شعور اللامبالاة من جانب عبدالناصر نحو مشكلة الأقلية، فليس مما يدعو للدهشة أن الموظفين الحكوميين يطلق لهم العنان فى سلطتهم المطلقة للتصرف تجاه التعصب الدينى، وطبقا لما أُعلن فإن عبدالناصر قد أكّد لبطريرك الأقباط أنه سوف يصحح شخصيا أى موقف إذا أُبلغ عن وجود أى جور فيه، هذا فى حين أن محكمة النقض أبعد ما تكون من محاولة تغيير موقف دائم التقلب، وما لم تعط اقتراحات أو تلميحات من عبدالناصر فإن المسلمين المتعصبين فى نظامه الحاكم يتمتعون بجو من حرية التصرف طالما أنهم لا يعملون ما يقلب سياسات النظام الحاكم وخططه، والأقباط من ناحيتهم، يرون مجتمعهم يُدفع بالتدريج إلى الحضيض فى طريقه إلى النسيان، ولكن طالما لم يصل بهم الحال إلى أن يرتعدوا وهم على حافة التل، كما لو كانوا على وشك السقوط إلى الهاوية، فإن قادتهم يترددون فى أن يصيحوا عاليا طلبا للمساعدة.

إن البحث دون مقومات مرشدة، فى العلاقات الاسلامية القبطية المعقدة يمكن أن يكون تجربة قاسية مثبطة للعزيمة أو مخيبة للأمل، ومثيرة للغضب والمضايقة أحيانا، لمن هو خارج عن دائرة البحث، والذى من المحتمل أن يكون الشخص الوحيد الذى يستطيع لحياده، ممارسة الأسلوب الضرورى فى البحث ألا وهو رؤية الأشياء على حقيقتها، والصعوبة فى هذا البحث تتمثل فى أن الموقف الإسلامى القبطى فى الوقت الحاضر يعتبر مأساة تنقصها عناصر المأساة المميزة وهى تحديد المعالم وتكامل الصورة ووضوحها، وتوجد أمثلة كثيرة جدا فى دول العالم المتخلفة

للمظاهر القاسية والدموية التى تمارس فى اخضاع الأقليات لدرجة أن العالم، بعد الحرب، يميل إلى إتباع سياسة عدم المبالاه تجاه الموت البطئ الذى يهدد الأقلية التى تعجز عن عرض ما أصابها من جروح، ومع كلٍ ففى ذلك الموت البطئ توجد ظاهرة حديثة من الإصرار وعدم الخضوع للضغط، ولو أنها لا تزال قاصرة عما يجب عمله لتحقيق ما يسعى إليه الأقباط من أهداف، فالأقباط أقلية متروكة ومتجاهلة وهى فى طريقها إلى الفناء.

وخبرة الأقباط مع وزارة التربية توضح وضعهم فى نظام حكم يسيطر عليه المسلمون، فالوزارة يرأسها كمال الدين حسين، أعنف مسلم متعصب فى مجموعة عبدالناصر المحدودة التى تقبض على مقاليد الحكم فى البلاد، وهو يوصف بأنه رجل عسكرى بدرجة ضابط فى الميدان، وبعقلية موظف يعمل فى الشئون الإدارية فى الإدارات العسكرية. وكمال الدين حسين، وهو وزير "للتربية والتعليم" وكان سابقا فى وقت ما على اتصال وثيق بالإخون المسلمين، وهو الذى تقع عليه المسئولية فى ربط جامعة القاهرة بالتكتلات والجماعات السياسية، وفى خلق جو من التعصب الاسلامى داخل الوزارة التى تشرف على تنمية وتطوير النظام التعليمى فى مصر، وبينما كان الأقباط حيّارى فى الحصول على مستندات تثبت إدانة كاملة للنظام الحاكم، أصبح فى الإمكان الحصول على صورة للدور الذى يلعبه التميز وذلك فى الاسلوب الذى تتبِعه الوزارة فى توزيع المنح للدراسة الجامعية فى الخارج، وهى حلم الطلبة المصريين، والأقباط، الذين يعملون فى هذا البرنامج، مثلهم مثل زملائهم الذين يعملون فى المصالح الحكومية الأخرى، لا يتعدى عملهم المستوى الإدارى، ومُبعدون عن مستوى رسم السياسات وإصدار القرارات، وبرغم ذلك فهم قريبون بدرجة كافية تمكنهم من رؤية اسلوب عمل يُتبع فى كل أنحاء البيروقراطية المصرية.

وقد إستعاد أستاذ اجتماع مسلم، فى وصفه لما تركته فى نفسه طريقة توزيع منح الدراسة فى الخارج من خيبة أمل وكفر بالمثل العليا، إستعاد محادثة دارت بينه وبين رئيس سابق بالإدارة التى تختص بتوزيع المنح فى وزارة التربية، وقد اعترف هذا الموظف بأنه فى حالة تساوى جميع الظروف فإن المسلمين يُختارون تلقائيا، وأن المنح قد أُلغيت عندما كان المتقدمون بطلب الحصول عليها كلهم مسيحيين، وفى إحدى المناسبات جاء إلى استاذ الاجتماع أحد الذين نالوا منحة الزمالة فى علم الأجناس البشرية ملتمسا مشورته فى تخطيط دراساته الجامعية، وبدأ بقوله: أولا اخبرنى ما معنى كلمة Anthropology (يلاحظ أن هذه الكلمة هى موضوع دراسته التى نال المنحة من أجلها !).

وفى إحدى الكشوف الحكومية لمنح الدراسات فى الخارج التى ووفق عليها، لم يكن من بين أفرادها إلا خمسة وعشرون قبطيا فقط من مجموع من مُنِحوها وعددهم مائتان وسبعة وعشرون، وطبقا لما قاله الموظفون الذين يعملون فى هذا البرنامج فإن هذا البيان قد زُوّر لصالح المسلمين، ومن السهل أن نرى كيف أن عملية الأختيار يمكن أن تُمرَّر فى قنوات يسير بها تيارها نحو صالح المسلمين وضد الأقباط، فبين تقديم الطلب والأختيار توجد مراحل عدة يواجه طالب المنحة فى كل منها مقابلات شخصية للتقييم أمام لجان حكومية، ومعايير الإختيار المقررة هى حاجة البلاد من

مختلف التخصصات، والمبالغ اللازمة المتاحة للصرف على هذه الدراسات من موارد ال ج.ع.م. أو من المساعدات الخارجية، ثم قيمة الدراسات للحكومة، إذ أن كل من يُختار لهذه الدراسات يجب أن يوافق على أن يعمل فى الحكومة ضعف السنوات التى يقضيها فى الدراسة فى الخارج تقريبا، وفى كل مرحلة يشتمل الإختيار على معايير تقويم مبهمة تستخدمها لجان الإختبار التى تخضع لسيطرة اسلامية.

وتُظهِر بعض حالات معروفة، انتهت قبل أن تمر فى جميع مراحل هذه العملية كما نُصَّ عليها، ما حدث من إجراءات فيها، فقد رُفض طبيب قبطى حاصل على تقدير "جيد جدا" فى الدرجات وجميع المؤهلات الأخرى، رُفض كأصلى وأُختير كاحتياطى ثان بعد اثنين من المسلمين حاصلين على تقدير "جيد"، وعندما بدأ تقديم دعوى قانونية محتجا على هذا القرار، اكتشف أن الرصيد المالى الخاص بالمنحة كان قد استُنفذ قبل إمكان اتخاذ أى اجراء، وقيل له: "أن يأتى العام القادم". وفى مجل الهندسة، طالب منحة مسلم تقديره "متوسط" اختير احتياطيا خامسا واختير قبطيان احتياطيا وأخذا المركزين الثالث والرابع، فى هذه الحالة فاز القبطيان بالمنحة لأن الاحتياطى الخامس كان ابن وزير فى الحكومة، وعلى ذلك فاز بالمنحة الدراسية الأول الأصلى والخمسة الاحتياطيون (وعادة، يتسلم الاحتياطيون منحهم إذا تخلف من يسبقونهم فى الترتيب). وكان مهندس قبطى آخر قد تقدم للحصول على منحتين مختلفتين، فنجح فى واحدة ولكنه رسب فى الأختبار الشخصى الشفوى للطلاقة اللغوية فى الأخرى وقد توقف مباشرة إنهاء الاجراءات الخاصة بالمنحة التى كان قد نجح فى الحصول عليها، وحينئذ قدم الطالب، مستهجنا هذا القرار بشدة، حجة دامغة، وهى أن أعضاء اللجنة التى اختبرت طلاقته فى اللغة الانجليزية فى إحدى الاختبارين الشخصيين كانوا هم فعلا نفس الأعضاء الذين عملوا فى الأختبار الشخصى الآخر. فكيف إذن يمنحونه درجة النجاح فى إحدهما، ويعطونه درجة الرسوب فى الأخرى؟ (كان عمله المدرسى فى اللغة الانجليزية قد قُدر ب + B وهذا أعلى بكثير من التقدير المعتاد لصلاحية طلبات الحصول على المنح وهو - C) وفى النهاية سُمح له بالدراسة فى الخارج، ولكن الشعور المعادى للأقباط ظهر واضحا على حقيقته. وليست هناك طريقة ما تمكننا من تكوين وثيقة تضم حالات محققة لأسماء محددة جازت هذه المحنة، ولكن تزايد الأمثلة لمثل هذه الحوادث له أثر فى تضخيم عددها، إذ أنها تنتشر عن طريق الشائعات بين الأقباط مكونة فيهم الشعور بأن عليهم أن يصبروا على مقاساة حمل التمييز الثقيل بالإضافة إلى حساسية زائدة بأنهم المُستهدفون دائما، وهذا جانب من آلام الأقباط غير المنظورة.

وفى ربيع عام ١٩٥٩، كشف كمال الدين حسين وزير التربية عما يُضمره، وذلك عندما حَوّل كتابا كتبه مدرس قبطى مغمور، آراؤه مفككة وغير مرتبة إلى موضوع يثير الجدل وتتصادم فيه الآراء، وهذا المدرس يدعى نظمى لوقا، وقد استمر اسمه يتردد على ألسنة الأقباط بعد ذلك بشهور عدة، كما كان يتردد اسم أرنولد بندكت (Arnold Benedict) ـأرنولد بندكت جنرال أمريكى ثورى أصبح خائنا (١٧٤١– ١٨٠١) وقد ضُرب أطفاله وهم فى طريقهم إلى المدرسة، واحتاج منزله إلى حراسة من رجل البوليس، كما لُطخ اسمه ودُمغ بأنه خائن، وقِطَع الفضة التى أُعطيت له ثمنا لخيانته

كانت مجرد ترقية فى وظيفته كمدرس، وكانت التهمة الموجهة إليه هى تأليف كتاب يمتدح محمداً على حساب المسيحية، ولم يقتصر كمال الدين حسين على كتابة مقدمة الكتاب فحسب بل أمر أيضا بأن يُدَّرس فى مدارس مصر وسوريا، وكان القرار يشمل المدارس المسيحية وهذا يجعله مساويا للأمر بتدريس كتاب فى المدارس الكاثوليكية بالولايات المتحدة الأمريكية كان البابا قد حظر استعماله، أو بتقرير كتاب فى اللاهوت الكاثوليكى ضمن ما يُقرأ فى مدرسة لوثرية (بروتستانتية).

وفى هذا الكتاب وعنوانه "محمد، النبى والرسالة"، يتتبع نظمى لوقا ما شارك به الدين فى خدمة الجنس البشرى قبل ظهور محمد، كما يسرد بالاسلوب المميّز فى الكتب العربية الدينية الدعائية الشعبية مجموعة من العموميات الجارفة الواحدة تلو الأخرى، وهو يناقش التوراه واسرائيل القديمة تحت موضوع "دين أمة"، والمسيحية تحت عنوان "دين القلب"، ثم بعد ذلك يقول: "كان الناس فى حاجة إلى دين جديد (الاسلام)، يخاطب كل الناس دون تمييز فيما يتعلق بالأمم أو أصول الأفراد أو الطبقات."

وفى الفصل الأخير أعلن نظمى لوقا تحديه الشديد لأخوته الأقباط وهو تحدّ يدعو للسخرية إذ أنه لم يتصرف طبقا لمدلوله، فقد استمر قبطيا، من الناحية الشكلية، فى حين أنه أنهى كتابه بقوله: "أى دين يُبشر به بعد الاسلام سوف لا يصل إلى قمة عظمته، ولا شك فى هذا، وأى شخص يشك فى صدق هذا النبى (محمد) يكذب على نفسه. سلام عليه (محمد) لما عمل من أجل البشرية، وقبل مجيئه كان الناس يتبعون الطريق الخاطئ، ولكنه وضعهم على الطريق الصحيح، سلام على أولئك الذين يقولون الصدق".

وعلى غلاف طبعة الكتاب المدرسى كُتبت هذه الكلمات المثيرة: "قررت وزارة التربية دراسة هذا الكتاب فى مدارسها فى الاقليم الشمالى (سوريا) والاقليم الجنوبى (مصر)." وقد قال كمال الدين حسين فى مقدمته للكتاب: "إن فكرة هذا الكتاب قد خطرت لقلب مسيحى عربى وقد كتبه ليكون كَلَبِنَة فى أساس فكر واحد ووحدة روحية تجمع شعبنا فى إيمان مشترك بالله الواحد الأحد، وفى إيمان بالفضائل المشتركة، والمثل العليا الإنسانية المشتركة، وبالقيم الروحية." ولقد طُبع من هذا الكتاب خمس وستون الف نسخة لتوزيعها على المدارس وللبيع العام، وهذا العدد من النسخ المطبوعة لم يسبق له مثيل فى العالم العربى حيث يحتفل المؤلفون بنجاحهم لو بيع من مؤلفاتهم ألف نسخة.

وفى سوريا، قام المسيحيون بعملية حرق لهذا الكتاب، وفى مصر حتى الأقباط اشتركوا مع الكاثوليك والبروتستانت فى احتجاج منظم، وكَحَلّ وسط أُتفق على أن يبقى كتاب نظمى لوقا ضمن الكتب الدراسية المقررة، على الاّ يعتبر من المواد التى يجب أن يُمتحن فيها الطلبة، ومعنى هذا فى الواقع أن المدارس الخاصة المسيحية كان فى إمكانها أن تتجاهل هذا الكتاب، ولو أن ما احتواه من تمجيد للإسلام قد أشعل نار الغضب التى لاتزال مُستعِرة حتى الآن، وفيما يخص الأقباط فقد كشف التعصب الاسلامى ما يضمره ثانيا على أعلى مستوى للحكومة، وذلك عن طريق استعادته ذكر دستور جمهورية مصر الذى أعلن فى ١٦ يناير عام ١٩٥٦، والمادة الثالثة

من الجزء الأول منه واضحة وتقول: "الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية."، إن الربط بين الاسلام واللغة العربية والدولة لا يعنى رغبة عابرة لمتحمس متطرف، ولكنه دليل واضح آخر على سيطرة الإسلام، فالمسلمون يعتبرون اللغة العربية "لغة الملائكة" ولغة نبيهم كذلك، وهناك شعور قوى بأن غير المسلمين لايستطيعون اتقانها تماما، والأقباط لا يُشجعون على الالتحاق بقسم الأدب العربى بجامعة القاهرة، وقد قال مُستغرب ذو نفوذ أنه بذل جهوداً ناجحة ضمنت لمسيحى الالتحاق بهذا القسم، وأنه كان عليه أن يتصل عن طريق المِسرّة شخصيا مع وزير التربية فى مكالمة خاصة بهذا الموضوع، وقد أضاف هذا المستغرب قوله: "إن المصريين يقولون إن المعرفة الحقيقية للغة العربية تأتى فقط عن طريق معرفة القرآن، وقد أسرَّ أحد وزراء التربية أن هناك قانونا غير مكتوب، فى وزارته بأن اللغة العربية ليست للمسيحيين بل هى للمسلمين."

والأقباط، بدورهم، وجهوا اهتمامهم لتعلم اللغات الغربية، وخاصة اللغة الفرنسية التى كان يدرّسها راهبات ويسوعيون أفاضل فى مدارسهم الممتازة، وليس من المستغرب أن تجد ربة بيت لغتها العربية محدودة بحديث المطبخ الذى تحتاج إليه للتفاهم مع الخدم، ودراساتها مع الراهبات كانت تشمل على حصتين لمادة اللغة العربية فى الاسبوع، أما باقى المواد فكان التفاهم فيها باللغة الفرنسية، بما فى ذلك الهوايات المختلفة.

ومع تعريب الدراسة فى جميع المدارس تنفيذا لسياسة النظام الناصرى حلّت اللغة العربية، كما كان مفهوما ومتوقعا، محل اللغة الفرنسية فى المدارس الخاصة، ولما كان القرآن يعتبر الوسيلة الرئيسية لتعلم اللغة العربية، فإن الطلبة جميعهم يتعرضون بشكل مكثف، لأن يُذكر الكتاب المقدس للإسلام، كما أن المنهاج المدرسى الرسمى يعيّن أجزاء مختلفة من القرآن لكل فرقة حسب مستواها، والأقباط يرون أن هذا الاجراء هو بمثابة محاولة لتحويل الأقباط إلى اعتناق الدين الإسلامى، إذ أن الوقت المخصص لإتقان قواعد اللغة العربية المعقدة والتى يصعب فهمها، بما فى ذلك القرآن، هذا الوقت كبير حقا، وفى تقرير لليونسكو نُشر عام ١٩٥٦، وُجد أن دراسة اللغة العربية احتلت واحدة من كل ثلاث حصص فى الفرق الدراسية الأربعة الأولى، وواحدة من كل أربع حصص فى الفرقتين الخامسة والسادسة، ومع ذلك فالحكومة تجعل دراسة الدين إلزامية فى كل مدارسها، ولذلك فإن المسيحيين يدرسون دينهم فى حصتين اسبوعيا فى المرحلة الابتدائية وحصة واحدة اسبوعيا فى المرحلة الثانوية، فيما عدا السنة النهائية، وهذا يستتبع، عادة، أن المدرسين الأقباط يُؤمرون بتدريس الدين بالإضافة إلى جداولهم الدراسية المعتادة، ولو أنهم فى معظم الحالات لا يكونون مُعدّين لهذا الاعداد الصحيح.

ومقاومة الحكومة المعتادة للأقباط تثير عندهم شعور الغضب بشكل خاص، وذلك عندما يشرعون فى بناء كنيسة، لأن تعلقهم بالدين يُظهر نفسه فى رموز كثيرة مما يجعل قبة الكنيسة قد تعنى عندهم، ما هو أكثر من الصلاة، إنها تشبه رفع علم قبطى عاليا فى الأفق، ولم تُغلق أى كنيسة قبطية بواسطة الحكومة، كما أنه لم يُرفض طلب للسماح ببناء كنيسة ما، ولكن ما يحدث هو تعطيل إصدار التصاريح اللازمة

للبناء المرة تلو الأخرى، وتعثر السير فى اجراءات طلبات التصريح بسبب الروتين الحكومى وتطبيق التعليمات بكل تفصيلاتها حتى أقلها تعويقا.

وفى مدينة المنيا، إحدى مدن الصعيد توجد حفرة فى الأرض ترمز إلى تعصب المسلمين وإلى إخفاق خطط أقباطها البالغ عددهم ثلاثون ألفاً الذين أرادوا بناء كاتدرائية، فقد جُمع مبلغ ستة عشر ألف جنيها (حوالى خمسة وأربعين ألف دولار) دُفع ثمنا للأرض، ثم بدئ فى أعمال الحفر ولكن ناظرة المدرسة الحكومية القائمة بالقرب من مكان البناء، رفعت شكوى إلى القاهرة تقول فيها إن من غير اللائق وجود كنيسة بمثل هذا القرب من مدرستها، ونتيجة لذلك لم يُعط، قط، تصريح بناء الكاتدرائية، والزائر لمدينة المنيا، الذى يركب إحدى العربات التى تجرها الخيول والتى تستخدم كسيارات الأجرة بالمدينة (التاكسى) تنتقل به العربة من شارع هادئ فى حرارة الظهيرة فى فصل الصيف، ولا يرى أى شخص يتحرك فى الشارع ، ولا حتى حارس الحفرة القبطية فى الأرض المسوَّرة بحائط من الطوب.

عندما قام الاشتراكى الأمريكى نورمان توماس (Norman Thomas) بزيارة للشرق الأوسط فى خريف عام ١٩٥٧، سأل عبدالناصر، بطريقة مُقتضبة ومباشرة، عما إذا كان هناك تمييز ضد الأقباط، وإذ أنكر عبدالناصر بشدة وجود أى تفرقة، بدأ يسرد للتدليل على صدق قوله، المراكز الحكومية والدبلوماسية العالية التى يحتلها الأقباط. كما أضاف قائلا إن ثلاثة أرباع طلبة كلية الهندسة بجامعة عين شمس الجديدة بالقاهرة هم من الأقباط.

وقد خشى عبدالناصر من أن شبح التعصب القبطى قد يؤدى إلى حدوث رد فعل مضاد من جانب التعصب الاسلامى. وقال إن المجتمع القبطى قد حاول فى مناسبات عدة التدخل فى التشريعات والقوانين التى سنّها نظامه، ومن وجهة نظر عبدالناصر، فإن الأقباط عليهم أن يقضوا على فكرة التمييز المسيطرة عليهم، هذا إذا كانوا يريدون التوافق مع مصر فى نظامها الحاكم الجديد.

وقد أضاف عبدالناصر قوله إن الدستور الاقليمى المحدود لل ج.ع.م. الذى أُعلن فى ٥ مارس ١٩٥٨ أغفل الإشارة إلى الإسلام على أنه دين الدولة، وقد أعلن أن هذا الإغفال قد تم احتراما لرغبة المسيحيين السوريين المتشددين، وتمشيا مع العرف الدولى لما يُتَّبع فى الاتحادات القانونية بين الدول.

وفى مقابلة تمت مع مراسل إحدى صحف نيويورك واللواء محمد نجيب، الذى بسبب درجته العسكرية وُضع فى مركز القيادة للثورة المصرية عام ١٩٥٢، فتح قائد الثورة درج مكتبه وأخرج منه نسخة من التوراه، وكان قد عرف أن المراسل يهودى، وقال للمراسل أنها كانت هدية له من الجماعة اليهودية ثم أضاف قائلا: "إنى أعتبر جميع المصريين متساوين بغض النظر عن لونهم أو عقيدتهم، وفى منزلى تجد صورة دينية مسيحية أعطاها لى كاهن قبطى، معلقة على الحائط بجوار عدة مقتبسات من القرآن." والبطاقة التى كان محمد نجيب يرسلها للمسيحيين لتهنئتهم بمناسبة عيد الميلاد كانت تحمل صورة كنيسة مسيحية ومسجد ومعبد يهودى، جنبا إلى جنب، بخلفية تُبرز إحدى مناظر معالم القاهرة، وقد اعتاد حضور الصلاة فى مختلف الكنائس المسيحية، وقد حضر الصلاة بمناسبة أحد أيام "اليوم كيبور" (Yom

(Kippur "عيد الغفران" فى المعبد اليهودى فى الاسماعيلية، كما حضر الصلاة فى إحدى ليالى عيد الميلاد فى الكنيسة الانجيلية، وقد كتب، محمد نجيب، مؤرخا لحياته فقال: "ولذلك، فإنى، كرئيس للوزراء وكرئيس للجمهورية، قد آليت على نفسى أن أعمل كل ما هو ضرورى لإقناع الأقليات أن مصر الجديدة ستكون متسامحة كأى دولة فى العالم."

وفى السنوات الأولى من الثورة كانت تُرفع شعارات تؤكد على الوحدة القومية، وكان عنوان أحدها "الدين لله والوطن للجميع" مع صورة لكنيسة تجاور مسجدا، وبعد ذلك بأكثر من ثمانى سنوات، فى فبراير عام ١٩٦٠، وضع عبدالناصر حجر الأساس لدير طائفة الكارمليت (Carmelite) وأعلن أن "الدين لله والوطن لكل المواطنين"، وفى أواخر شهر أغسطس من عام ١٩٦١ قال عبدالناصر: "نحن فى جمهوريتنا لا نسمح بوجود التفرقة، فنحن ننظر إلى كل فرد فى مجتمعنا على أنه مواطن له حقوقه وعليه واجباته، ونحن نعطى كل مواطن فرصة للعمل بنسبة كفاءته، ولا نوزع الأعمال على أساس من التمييز أو التفرقة."، وعندما أصدر عبدالناصر إعلانه الأول علق المسيحيون عليه بقولهم إنه كان الإعلان الوحيد عن المساواة الدينية الذين يستطيعون تذكره فى أىّ من خطبه جميعا، بالإضافة إلى أنه ألقاه بينما كان فى سوريا، أما التصريح الثانى فقد وُجه إلى بعثة من شباب سوريا كانوا فى زيارة لمصر، وبعد الثامن والعشرين من شهر سبتمبر عام ١٩٦١ لاحظ الأقباط أن المسيحيين السوريين المتشددين توقفوا عن زيارة مصر مما حرم عبدالناصر من مستمعيه من السوريين.

الفصل الثامن
حركة التآخى بين المسلمين

فى صباح يوم الأحد، ٢٠ فبراير عام ١٩١٠ بينما كان "أول مصرى حقيقى يعتلى أرقى منصب فى البلاد" يدخل عربته، وإذا بصيدلانى متعصب يطلق عليه النار فيخر صريعا، والقتيل كان بطرس باشا غالى، رئيس الوزراء الذى سُمىّ أول مصرى أصيل يحتل هذا المركز كما ذُكر فى التقرير السنوى الذى قدمه الحاكم العام البريطانى لمصر العام السابق وكان يشير طبعا، إلى الحقيقة فى أن الباشا كان قبطيا.

وقبل عملية الاغتيال بيومين، كان بطرس باشا غالى، رئيس الوزراء، الذى لم يُخف قط، تعاطفه مع الاحتلال البريطانى، قد قدم مشروع قانون لمد امتياز شركة قناة السويس، ولما كان بطرس باشا غالى قبطيا، فإن اليد التى قبضت على المسدس كانت ترتجف نتيجة لمزيج من مشاعر الوطنية، وكره الأجنبى، والتحمس الاسلامى المتطرف، تلك الصفات التى لا تزال تميّز العربى المتعصب، وبعد أن صدر الحكم بإعدام القاتل، الذى كان يدعى الوردانى، اعترض عليه المفتى الأكبر والمحكمة الدينية الاسلامية كذلك، وقد بنوا اعتراضهم هذا على أن أداة القتل، وهى المسدس، لم يرد ذكرها فى القانون الاسلامى، ولأن أقرب أقارب القتيل لم يشاركوا فى إقامة الدعوى القضائية على المتهم، ويضاف إلى هذه التشريعات الوراثية المأخوذة عن الأجداد الضاربين فى القدم، كان هناك الحجة المتحيزة لجانب واحد والتى تقول: "إن قتل المسلم للكافر لا يجعله معرضا لأن يحكم عليه بالإعدام".

لقد أتى هذا القرن على الأقباط والمسلمين وهم يحملون شعورا متبادلا بعدم الثقة بشكل جعل الصحافة الوطنية تفيض بذلك النوع من السباب والقذف الذى لا يدع مجالا للشك فى أن حجج المفتى وإدعاءاته كان محتواها متوقعا وغير مثير قط، وقد تفجر مثال لردود فعل المسلمين على النشاطات القبطية عندما تكوّن حزب سياسى تحت رعاية ومساندة مجموعة من الأقباط، فقد كتب معلق فى إحدى الصحف الوطنية، وقد أُتخم بالسباب والقذف، الذى هو من خصائص العرب، كتب يقول:

"تلك العصابة الكافرة التى تنتظم بعضا من أقباط الطبقة الدنيا والتى تهاجم بلدها، مثلها مثل الابن العربيد العاق، الذى يهاجم أمه الرءوم... وعقاب مثل هذه العصابة من المجرمين هو ضربها بالأقدام حتى الموت... ولاتزال لهم وجوه وأجسام شبيهة بمثيلتها عند الشياطين والقردة، وهذا دليل على أنهم يُخفون أرواحا سامة فى داخل نفوسهم الشريرة، والحقيقة فى أنهم لا يزالون يوجدون فى العالم تثبت نظرية داروين التى تقول إن الكائنات البشرية قد تولدت مطوّرة من القردة، أنتم ياأبناء النساء الزانيات، ويا أحفاد حملة الصوانى، هل بلغ بكم التهور الحد الذى جعلكم تبدأون فى الإساءة إلى إيمان المسلمين؟ لعنة الله عليكم !... أنتم يا من لكم ذيول الجمل ووجوه القردة، مركبة على هياكل عظمية، أنتم أيها التعساء، والأغبياء الحالمون، أنتم يا أبناء السفلة الأوغاد، هل مثل هذه الأعمال تُكسب الشهرة لمثل هؤلاء الناس؟

وهكذا كانت درجة الإثارة لمشاعر الغضب والعنف فى النغمة التى كانت تتردد فى الصحافة المصرية مما جعل المسلمين يذرفون الدمع على القاتل الذى أعدم،

بينما حزن الأقباط على رئيس الوزراء القبطى الذى لم يعمر طويلا، وكما أُكتشف بعد ذلك، فإن الوردانى كان عضوا بارزا فى جماعة الإخاء المتبادل، وهى عصابة من الأرهابيين الذين كانوا فى أوائل هذا القرن، بمثابة إشارة إلى جماعة إخاء أخرى تبعتها ولا تزال تلقى بظلال من الشك واليأس والأكتئاب على الأقلية القبطية فى مصر، وهذه الجماعة، وتدعى "الاخوان المسلمين"، قد أعادت التاريخ إلى حد تدبير مؤامرة اغتيال أخرى.

والتشابه بين الجماعتين امتد إلى أن يكون لكل منهما خطة التغلغل فى صفوف الجيش، تلك الورقة الرابحة الصامدة فى مصر، وقد كشف خطاب، وُجد مع شريك للوردانى، عن خطة "الدخول إلى الجيش بغرض زرع بذور الوطنية بين الضباط والرجال، ويجب أن تُبذل الجهود فى جمع أعداد كبيرة من الشباب المتعلم مثل الأطباء وخريجى المدرسة الحربية الذين يلتحقون بالجيش، حتى يقف هذا الجيش الصغير إلى جانبنا، وليس ضدنا"، وفى أوائل عام ١٩٥٤ عندما أعلن عبدالناصر عدم شرعية جماعة الاخوان المسلمين، وقرر حلها، كانت شكايته منها هى أن "جريمتها كانت محاولتها لإقحام نفسها فى البوليس والجيش، بهدف الحصول على السيطرة عليهما للقبض على السلطة بالقوة، لقد كانوا يحاولون بدء نوع من الحرب المقدسة ضدنا."

وفى اليوم السادس من اكتوبر عام ١٩٥٤ صُّوب واحد من جماعة الإخوان المسلمين نحو عبدالناصر طلقات نارية طائشة من مسدس إيطالى الصنع عيار ٣٦ بينما كان يلقى خطابا فى حشد هائل فى ميدان التحرير بالاسكندرية، وقد كان اغتيل رئيس الوزراء القبطى عام ١٩١٠ عملية رمزية لما يعنيه التعصب الاسلامى. وموت عبدالناصر كان ولابد وأن يدعو إلى إعادة تنظيم جوهرى للتاريخ المصرى الحديث، ونتيجة لمؤامرة الاغتيال الفاشلة هذه سُحِقت جماعة الإخون المسلمين، الأمر الذى أدى إلى شعور الأقباط بالراحة النفسية إذ أنهم كانوا ينظرون إلى هؤلاء المسلمين الأصوليين على أنهم تجسيد لمشاعر العداء للمسيحية، فقد كانوا يسممون الجو بأمثلة من عقليتهم كترديد أغنية خاصة تقول: "دين واحد وليس دينان، لا صليب بعد الآن". وقد اعتاد الأقباط سماع شعار يعنى أن دور المسيحيين آت بعد دور اليهود: "اليوم سبت، وغدا الأحد". وقد استغل عبدالناصر فرصة مؤامرة الإخوان هذه لتوريط محمد نجيب فيها، والتخلص منه، وإزاحته عن مركزه كرئيس صورى للنظام الحاكم، الأمر الذى قلل من فرحة الأقباط بالقضاء على الإخوان، إذ أن محمد نجيب كان أكثر ميلا من عبدالناصر فى تنمية التوافق الاسلامى القبطى.

وحركة الإخوان المسلمين، التى تأسست بالاسماعيليه فى أبريل ١٩٢٩، قد بدأ يُلاحظ نجاحها، وبشكل مفاجئ ومفزع ـ بالنسبة للأقباط ـ وذلك بعد انتقال الجماعة إلى القاهرة عام ١٩٣٣، ولم يكن هدف هذه الجماعة مجرد تحديد دين للدولة، بل إقامة دولة دينية مبنية على الدين الاسلامى، الذى تسيطر مبادئه على كل مناحى الحياة، فلم يكن الإخوان المسلمين مجرد مسلمين مناضلين بل كانوا أفرادا متعصبين، وقد وصل بهم التعصب إلى حد أنهم هددوا بنسف المركز الرئيسى للمطبعة العربية لمجلة "ريدرز ديجست" (Reader's Digest) مالم يصبح رئيس تحريرها مسلما

وناشرا للاسلام، وقد رحّبت الجماهير بحركة الإخوان المسلمين. كما أُعجبت بها، وقد انعكس هذا فى انضمام مليونين إلى عضويتها، ومن ناحية أخرى فقد ذُكر، اثناء محاكمة عبدالناصر للإخوان المسلمين، أن عدد أعضاء المنظمة يقدر بنصف مليون، كما ذُكر رقم آخر يقول إنهم يبلغون مائتى ألف، والاشتراك الشهرى للعضو بلغ عشرة قروش، وهذا مبلغ ملائم يتقاضاه مزارع نظير عمله يوما كاملا.

ومع أن ما دفع عبدالناصر إلى كبت واخضاع جماعة الإخوان كان تهديدهم لنظامه، إلا أنه بتلك الوسيلة نفسها قد قدم صنيعه الفعّال الوحيد لإعادة طمأنة الأقلية القبطية، وتوكيد وجودها، وكرد فعل للإحساس بالنقص وعدم التلاؤم الذى شعر به المسلمون تجاه الغرب ونزعات التجديد واتباع الطرائق العصرية، كان الإخوان المسلمون، أساسا، يقودون المسلمين فى تقهقر عنيف مُسلّح إلى قلعة اجتماعية واقتصادية وقانونية وسياسية، ضاربة فى القدم، وذلك للدفاع عن القرآن، ومن وجهة نظر هذه الجماعة فإن قائمة نواحى الفساد والشر التى خُطط لمهاجمتها كانت تشمل الامبريالية (الاستعمار)، والاحزاب السياسية، والمراباة (الربا)، والشركات الأجنبية (وهذه تتسع لتشمل الشركات المسيحية)، وملابس السيدات، والأفلام السينمائية الأجنبية الكافرة (المنافية لمبادئ الاسلام)، والفسوق، والانحلال (وهذا يتضمن بالتبعية الميل إلى اتباع كل ما هو حديث وعصرى)، ولكن هدف الجماعة لم يكن إبادة غير المسلمين، بل كان إخضاعهم واستعبادهم، وكانوا يرون أن للمسيحيين والأجانب مكانا، ولكنه أقل شأنا وأدنى مرتبة، وإنه بهذه النقطة، على وجه الخصوص، استطاعت الجماعة أن تستهوى وتجذب جمهرة المسلمين.

ولقد قال المرشد العام للإخوان، مرة لمراسل الأسوشيتيد برس (Associated Press) ولتون وين (Wilton Wynn) : "فى دولة اسلامية على نحو صِرف، تكون الأقليات ضيوفنا، والمسلم الحقيقى يضحى بحياته فى سبيل حماية ضيفه"، وقد بلغ الحد بالإخوان المسلمين، بصورة رسمية، إلى أن يؤيدوا الوحدة النظرية للصليب والهلال، وليس هذا فقط بل إنهم أيضا كانوا يلقون خطبا عامة يناصرون فيها الدعوة إلى الإُخوة بين جميع المصريين، وكانوا يشتركون أيضا مع النظام الحاكم فى وجهة نظره فى المساواة الرسمية، ولو أنه من بيانات كل من الأقباط والمسلمين، وكذلك من السيرة الذاتية لمحمد نجيب يتضح أن أعمالهم تتعارض مع أقوالهم، فمما لا شك فيه، إن حركة الإخوان المسلمين كان هدفها، الذى لا تحيد عنه هو تحطيم المسيحيين اقتصاديا، وسياسيا، واجتماعيا، وألاّ يكون لهم فى مِصْرِهِم شريك، وعلى غير المسلمين أن يقبلوا مصر على أنها بلد كوّنها مسلمون، ويسكنها مسلمون، ويمتلكها مسلمون.

وإن تجربة الأقباط مع الاضطهاد، التى خلّفها الإخوان المسلمون وراءهم، لا يزال الأقباط يحسون قسوة آثارها، فهم يرون شبح جماعة الإخوان، إن لم يكن جسدها، فى زحف مستمر، مشيرا إلى أن الثورة الناصرية قد تعاونت معها منذ البداية، ففى مرحلة التخطيط للتآمر على قلب نظام الحكم الملكى فى مصر كان مساعدوا عبدالناصر على صلة وثيقة بقادة الإخوان الذين وُعدوا بمناصب وزارية فى مجلس وزراء ما بعد الثورة، وعندما حُلّت الأحزاب السياسية فى يناير من عام ١٩٥٣، لم تُمس جماعة

الإخوان على أساس أنها لم تكن حزبا سياسيا، وقد كان تأثيرها على قادة الثورة وعلى الجيش واضحا، وعندما تكونت لجنة دستورية من خمسين مصريا من الشخصيات القيادية، كانت تضم ضمن أعضائها ستة من الأقباط ومثل هذا العدد من الإخوان المسلمين المعروفين، وإلى ما قبل الهجوم على عبدالناصر كان كثيراً من الأقباط يتوقعون أن يسيطر الإخوان المسلمين على النظام الحاكم، فقد كان هناك حديث عن برنامج رسمى لطرد الأقباط من الحكومة والأعمال الحرة، ومن التعليم وشئون المال.

وبعد انقضاء ثمان سنوات على إطلاق الأعيرة النارية على عبدالناصر يصف قادة الأقباط الموقف على أنه لم يُصبه أى تغيير جوهرى ولو أنه كانت تنقصه القيادة الرسمية للإخوان المسلمين، والذى دعا الأقباط إلى هذا القول هو شعور العداء بين المسلمين والمسيحيين الذى كان يتأرجح فى الشدة فى الفترة التى انقضت بين عملية الإغتيال التى قامت بها حركة الإخاء المُتبادل فى عام ١٩١٠ ومحاولة الإغتيال التى قام بها الإخوان المسلمون فى عام ١٩٥٤، ويعتقد الأقباط أن المسلمين فى مصر لن يقبلوا أن يكون غير المسلمين شركاء كاملين ومتساوين معهم، وباستثناء عدد قليل، فإن المسلمين عندما يتكلمون عن العرب، والوحدة العربية، والوطنية العربية، والبعث العربى والتصنيفات الأخرى التى يضمها قاموسهم منها، فإنهم يَعنون إخوتهم المسلمين، ومسيحيو الشرق الأوسط هم، على الأغلب، الذين يوّسعون مدى ما يعنيه مصطلح التصنيف العربى للحد الذى يسمح بشمولهم، أما من ناحية المسلمين فإن المصطلح ينطبق فقط على الذين يعتقدون أن رسالة محمد هى الحقيقة المركزية فى التاريخ.

وعلى الأغلب فإن موقف المسلمين ينشأ من اعتقادهم فى سُموّ الإسلام وهم يتسامحون مع "أهل الكتاب" (الكتاب المقدس)، لأنهم يؤيدون صحة ما جاء بكل من المسيحية واليهودية من وحى ـ وذلك فى حدود معينةـ فالوحى بكل من هذين الدينيين، من وجهة نظر المسلمين، ناقص وغير تام، وقد نسخته رسالة محمد خاتم وأعظم أنبياء الله، الذى خلّف للمسلمين الصيغة التامة والنهائية للوحى الإلهى، وعلى هذا ومهما تكن الظروف، فالمسلمون لا يعتبرون الأديان الأخرى متساوية مع الدين الاسلامى، ويضعون مجتمعات الأديان الأخرى فى مرتبة ثانوية.

وبينما يكون الموقف غير واضح فى المدن الكبرى، ذات الأحياء الحديثة التى يسكنها الأقباط، نجد أن تقسيم السكان إلى طبقات اجتماعية يكون واضحا فى القرى، حيث يكون غير المسلمين فى أدنى مرتبة فى السلم الاجتماعى بغض النظر عما يتمتعون به من ثروات، وقد نُشر حديثا بحث أجرته الحكومة لقرية بنى سميع التى تقع على بعد حوالى عشرين ميلا إلى الجنوب الغربى من مدينة أسيوط فى مصر العليا، وقد قسّم هذا البحث سكان القرية البالغ عددهم ثمانية آلاف إلى أربعة مستويات، توصف على أنها أنماط نموذجية:

المستوى الأول: عائلات مسلمة تنحدر من "على الفيل"، وهو من سلالة محمد، وقد جاء إلى القرية منذ قرون مضت، وهذه العائلات تحتل أعلى مستوى اجتماعى، بغض النظر عن مستواهم المالى.

المستوى الثانى: عائلات مسلمة ليست من سلالة "على الفيل"، وقد حصلت

على مكانتها بسبب كبر عدد أفرادها، وغناها، ووصولها المبكر إلى القرية، أو بسبب التزاوج مع أفراد عائلات المستوى الأول.

المستوى الثالث: ويضم باقى العائلات المسلمة، وهى عادة عائلات صغيرة مرتبطة بإحدى عائلات المستوى الأول.

المستوى الرابع: العائلات القبطية وهم، بغض النظر عن مقدار غناهم، تضعهم الأغلبية المسلمة المسيطرة بالقرية فى أدنى مرتبة، وعلى هذا فالفلاح الجاهل الفقير المسلم، الذى ينحدر من "على الفيل" يستطيع أن يرقى إلى قمة السلم الاجتماعى، فى حين أن تاجرا قبطيا له رصيد مالى فى أحد بنوك سويسرا، وحسابات جارية فى باريس، ويحمل درجة جامعية، لا يكون له مكان، إلاّ فى الطرف الآخر من السلم.

وقرية "بنى سميع" التى أُختيرت ميدانا للبحث الذى أجرته الحكومة، وذلك بسبب أنها تمثل نموذجا لعادة أخذ الثأر الدموية التى لاتزال سارية فى الصعيد، أمكن الحصول منها على معلومات، غير معروفة كثيرا، عن كيف أن الأقباط يلقون حماية شخصية من المسلمين ضد مسلمين آخرين وطبقا لهذا النظام، الذى يعيد إلى الذاكرة ملاحظة الإخوان المسلمين عن استعدادهم للقتال حتى الموت دفاعا عن ضيوفهم، فقد كانت كل عائلة مسيحية تربط نفسها بعائلة مسلمة تُعرف بأنها "العائلة العربية الحامية للعائلة المسيحية"، وتأخذ العائلة المسلمة على عاتقها أن تثأر لمقتل أىّ من أفراد العائلة القبطية والعائلة المسلمة الحامية ليس فقط تقوم بالقتل أخذا بالثأر، ولكنها أيضا تصبح عرضة لانتقام مقابل فى سلسلة ردود فعل الأخذ بالثأر المستمرة فى الحدوث لعدة عقود فى قرى الصعيد فى مصر، والأقباط يساعدون حُماتهم بإمدادهم بالبنادق والمال، ولكنهم لا يقومون، قط، بدور مباشر فى عملية الأخذ بالثأر، وفى حالة النزاع بين العائلات الاسلامية، يقوم الأقباط بدور ناقلى الأخبار، والموردين للبنادق والمال أيضا، ولكنهم يبقون دائما خارج دائرة النزاع.

وبهذه الطريقة يشترى الأقباط حمايتهم دون أن يفقدوا حياتهم ودون إصابة مركزهم الاقتصادى القوى فى القرية بأى خطر، وعادة فإن الأقباط لكونهم غير ميالين للعنف وعلى درجة أفضل من التعليم، ولا يؤيدون مبدأ الأخذ بالثأر، كل هذا وضعهم فى مركز غير حصين جعلهم لا يُقدمون على الاشتراك بأنفسهم فى أى عمل من هذا القبيل، أضف إلى ذلك أن الأقباط ليسوا فى حاجة إلاّ إلى القليل من الحنكة ليعرفوا أن القتل ليس لصالح أعمالهم الاستثمارية، أما من وجهة نظر المسلمين فإن تعهدهم بأخذ الثأر للأقباط نيابة عنهم، فيه تأييد وتقوية لمبدأ عدم المساواة بين الأقباط والمسلمين، إذ أنه لو أُعترف بحق القبطى فى أن يثأر بنفسه من المسلم، فسيكون هذا بمثابة الموافقة على مبدأ المساواة فى المركز بين الطرفين، ومبدأ العين بالعين قُصِدَ به تبادل القتل بين طرفين متساويين، وعلى ذلك فلا يرغب المسلمون فى الاعتراف بحق القبطى فى أن يقتل مسلما، ومع أن الأقباط قليلوا الكلام عن تبعيتهم لأسرة مسلمة، وذلك كاحتياط ضد إثارة الضغينة، فإن الأسرة المدافعة عن كل عائلة قبطية معروفة تماما فى القرية.

ومن ناحية أخرى فالباحثون الحكوميون وجدوا أنه إذا قُتل فرد من عائلة قبطية بيد العائلة المسلمة التى تحميها، فإن العائلة القبطية لا تطالب بالثأر، وفى حالة مثل

هذه، والد القتيل القبطى زار قاتل ابنه لتهنئته على خروجه من السجن، وهذا يُظهر إلى أى حد يكون موقف القرويين الأقباط متقلقلا ومحفوفا بالمخاطر، وعندما يقتل قبطى قبطيا، فليس من المعتاد محاولة الانتقام، وفى الأحوال النادرة عندما يسعى الأقباط إلى الثأر ضد بعضهم البعض، فإنهم يستأجرون قتلة مسلمين محترفين، وقد أضاف التقرير الحكومى: "لم توجد حالة قُتِلَ فيها مسيحى مسلما، وعلى ذلك فلا يمكن معرفة كيف يكون الموقف فى مثل هذه الحالة، ولكن أكثر من ذلك إن القرويين لم يكن فى استطاعتهم أن يتخيّلوا أن مسيحيا يقدم على قتل مسلم."

وليس هناك تباين بين جو التفكير السائد فى قرية "بنى سميع" وبين التعاليم العليا للاسلام التقليدى إلاّ فى قوة الوضوح التى يحملها بيان مفتى مصر الأكبر عندما سُئل منذ بضع سنين مضت عن المسيحيين الذين أصبحوا مسلمين فقال: "إن المسيحى الذى يعتنق الإسلام ليس مُرتدا، فإنما هو يعترف بالنبى بالإضافة إلى إيمانه المسيحى، وهو يضيف بهذا إلى إيمانه ويكمّله، بينما المسلم الذى يصبح مسيحيا يكون منكرا لمحمد، وبهذا يكون مرتدا، ومستحقا للموت."

ومن الناحية السيكولوجية فإن قلب الاسلام فى مصر هو جامعة الأزهر، التى ذهب عبدالناصر إلى مسجدها فى وقت المحنة، والتى يتصيّد رئيسها ، بنشاط، آيات قرآنية لتأيد سياسات عبدالناصر، وقد قال واحد من أبرز أقباط مصر "أنه طالما وُجد الأزهر، فسيكون هناك التعصب دائما". وإن الأزهر دون ريب كان دائما قلعة الاسلام الصارم غير المتغير، واهتمامه موجه إلى الحفاظ على الأشكال والأساليب القديمة أكثر من تطوير وتنمية طرق حديثة، ولقد اعترض الأزهر على إعطاء النساء حق التصويت، وعلى إجراء أى تعديل على صيام رمضان الذى يشلّ حركة العمل، ويعطل الانتاج، الأمر الذى يسد الطريق أمام أى تعصير أو تجديد، مستخدما تفسيرات حرفية ورجعية لما جاء بالقرآن، وآلاف الطلبة الدارسين بكليات الأزهر، وهم يحبسون أنفسهم داخل معتزلهم الذى يرجع تاريخه إلى العصور الوسطى، ليعملون على تكثيف شبح التعصب الاسلامى الذى يرزخ تحت نيره غير المسلمين.

إن القومية فى مصر، كما فى أى مكان آخر فى الشرق الأوسط كان لها أن تختار أحد أمرين، إما أن تربط نفسها بالاسلام لكى تحصل على المساندة العاطفية والسيكولوجية والأيدولوجية، أو أن تنصرف إلى إنماء وطنية تُعنى بالشئون الدنيوية وتفصل القومية عن الدين، ولقد اختار النظام الناصرى الطريق الثانى وذلك من الناحية النظرية، وطبقا لما جاء بدستوره، أما من الناحية العملية فإن الزُمرة الحاكمة المكونة من مسلمين من الطبقتين الوسطى والدنيا، كانت ترى أن الأمة يجب أن تكون داخل إطار اسلامى، وبدلا من أن يقاوم النظام أى تيار للنضال والعنف الاسلامى، فإن النظام قد عمل على توجيه مجراه، وفى بعض الأحيان كان يسبح معه، وإن التودّد الذى يظهره النظام الحاكم بتلهف نحو الاخوان المسلمين ومحاولات اخماد حركتهم التى كان يقوم بها عن كره منه، والارتباط النفسى بالأزهر والاحترام العلنى للاسلام، كل هذه قوَّت الطابع الاسلامى للحكومة، ولو أن الاستراتيجية السياسية قد تكون هى المحرك الأساسى، والرأى الذى وصل إليه عبدالناصر من دراسته للجماهير المصرية هو أنهم بشكل غامر، يشتركون مع أهل قرية "بنى سميع"

والمفتى الأكبر فى اتجاههم، ولو أن المفكرين والمتحررين من المسلمين ينزعون إلى نقد التقليدية الاسلامية، فإن القليل منهم هم الذين قد يرفعون أصواتهم عاليا معبرين، علنا، عن رأيهم ضدها.

وعبدالناصر فى محاولته تطويع محتوى الاسلام لكى يناسب استراتيجية نظامه، يرفع الكلفة ويجيز ما يراه من التفسيرات القرآنية، كما يستغل قادة الدين لمساندة وتأييد حركاته أو اقتراحاته، ولقد قرر فى الواقع أن حاكم مصر يجب أن يجعل من القرآن أداة يستعملها لصالحه، وإن الوثيقة التى خلّفها محمد، المحيرة وغير الواضحة، والمتناقضة غالبا يمكن أن تُكيّف وِفق أى اسلوب يكون هو فى حاجة إلى اتباعه، وفى ٢٣ يوليو عام ١٩٦١ عندما أعلن عبدالناصر تأميمه الكامل لاقتصاد البلاد، صرّح أن الملهم له فى هذا العمل لم يكن لينين (Lenin) وأعلن أن محمد كان أول داع لسياسة التأميم وأنه كان المؤسس "لأول دولة اشتراكية" وقد قال عبدالناصر فى مقابلة شخصية إن النظام الحاكم "توّاق إلى الإمتناع عن عمل أى شئ مخالف للقرآن"، وفى استعماله لكلمة "عربى" يعطى عبدالناصر كل ما يوحى بأنه يعنى بها كلمة "مسلم"، وقد ناقش محام قبطى هذا الأمر قائلا: "إن كلمة "عربى" هى الصيغة المُقنّعة لكلمة "مسلم" وعبدالناصر يستعمل كلمة "عربى" لأن كلمة "مسلم" على درجة عالية من الثّلامة والإثارة."

وفى محاولته تقوية جماعة الإخوان المسلمين يُقصى عبدالناصر "المصريون الأصيلون" الذين يقفون خارج المسجد شاكين ومتزمرين ويشير الأقباط إلى أن ليست هذه هى الطريقة لتنمية وتطوير أمة حديثة، خاصة عندما يُحوّل أفراد أقلية كبيرة إلى دخلاء فى حين أنهم مهرة ونافعون إلى أبعد حد، ويضيفون أن الإسلام يجب أن يُحوّل عن العيش فى الماضى، وأن يُوجّه نحو التجديد عن طريق التخلص من التعصب الدينى، وهم ينبهون إلى أن نظام عبدالناصر قد ركب ديناصور الإسلام، وهم لا يتصورون كيف يستطيع هذا النظام أن يصل بهذه الوسيلة الضاربة فى القدم إلى النجاح فى تحديث مصر وتجديدها.

الفصل التاسع
أمور شخصية

من بين القادة الكثيرون الذين يتكلمون بالنيابة عن أقلية مهمومة، قليلون هم الذين تتسع وجهة نظرهم لتشمل الصورة كلها بما فيها من أقلية وأغلبية، وفى اجتماع تم فى ١٦ يونيو ١٩٥٣ لِلّجنة التى كانت تناقش مشروع قانون دستور للنظام الحاكم الجديد فى مصر، سُمع صوت محام شجاع، اسمه فريد أنطون، وهو يحاول إسماع صوته فوق صوت الإخوان المسلمين وأنطون هذا وهو الذى أُختير ليعمل فى مجلس وزراء محمد نجيب، كان يوّجه كلامه إلى مصر، فيها يرى الوطنية منفصلة عن الدين:

"من الواجب علينا حقا أن نراعى مشاعر الأغلبية، ولكنى أعتقد أن رسالتنا هى وضع دستور هدفه تكوين مجتمع ثابت، فعلينا إذن أن نتبع اسلوبا واقعيا، ومنطقيا، وعمليا، دون إقحام للدين... وأحب أن أحدد كلامى فأقول إننا لم ندع للاجتماع لنجعل دينا يسيطر على دين آخر بل لنعمل على تحقيق مصالح المصريين جميعا فى ضوء الاعتبارات العملية والمنطقية دون تدخل من الدين، وفيما يتعلق بالعبادات الدينية، فكل فرد حر فى أدائها، إما فى منزله، أو فى مسجده، أو فى كنيسته."

ولقد جاءت الاستجابة من أحد المعبرين عن الاسلام التقليدى، واسمه عبدالقادر عودة، وهو أحد قادة الإخوان المسلمين الذى وضع الدستور الذى يضم أفكار وآراء الحركة: "زميلى المبجل يريد تأسيس مبدأ دستورى مجرد من الدين."

أنطون: "أنا لم أقل أنه من الضرورى أن يتحرر الشخص من الدين."

عودة: "أريد أن أقول إن العضو المحترم يُجيز التحرر من الالتزام بالدين."

أنطون: "إنى أطلب من زميلى الكريم أن يعطينى الفرصة لأعبر بالتحديد عن وجهة النظر التى أعرضها، إنى أقول إن الهدف من الدستور هو إعلان المصالح المشتركة للمصريين جميعا، وهذه المصالح يمكن الحصول عليها على ضوء الواقع، ومن احتياجات جميع المواطنين ومن هدفهم المشترك... ونستطيع، لذلك ، الاعتراف بالمبادئ الاساسية الثابتة دون الاشتراط أن يكون لها مُسَوّغ دينى، بل يكون الاعتماد بدلا من ذلك على المنطق والخبرة والصالح العام."

وفى استعراض الاحداث الماضية والتأمل فيها، نجد أن هذه المواجهة تتخذ صفة الميلودراما (التمثيلية ذات الاحداث المثيرة)، فمن ناحية، نجد المحامى الذى يدافع عن المدعين الأقباط، ومن الناحية الأخرى هناك مستشار قانونى للأغلبية المسلمة المسيطرة، الذى كان يقوم بدورى المدافع والقاضى فى نفس الوقت، وقد حدث بعد ذلك شبيه لهذه المواجهة، ففى عام ١٩٦٠ تحدى فريد أنطون محكمة مدنية بأن واجه بجرأة أحد موظفى المحكمة المسلمين، مدافعا عن نفسه، لأن الموظف أطلق عليه لقب "الكافر" (Infidel) ، وفى ٨ ديسمبر ١٩٥٤ أعدم عبدالقادر عودة شنقا، ضمن أعضاء جماعة الإخوان المسلمين الستة الذين أدانهم النظام الحاكم بعد محاولة اغتيال عبدالناصر.

وفى عام ١٩٥٣ كان أنطون يناقش ويجادل مستخدما وسائله كمحام، لكى تُعطى لمؤكّليه الحرية الكاملة ـ الحرية من القيد الاسلامى للأقباط، وللمسلمين على

السواء ـ ولما قُوبل هذا بالاعتراض، فقد عرض قبول ضمان محدود فى صيغة حماية لقوانين الأحوال الشخصية التى تحكم الأقباط فى حالات الزواج، وإبطاله، والطلاق، وحضانة الأطفال، والميراث، والنظام فى هذه الأحوال جاء بيانه بعد إقراره فى المجالس الملّية التى أسستها الأمبراطورية (الدولة) العثمانية، كوحدات إدارية وِفق المبادئ الدينية لإدارة الشئون المدنية لكل من المجموعات الدينية، وقد حدّدت الأديان المختلفة قواعد الأحوال الشخصية لأعضائها، والنظام القضائى المصرى لا يزال يفى بأحكام قواعد الأديان هذه، والمصرى مُلزم قانونا بأحكام قواعد مجموعته من المولد حتى الممات، بغض النظر عما إذا كان يعتقد فيما يعتقد به والده أو لا، ما لم يتملّص منها بتغيير دينه.

وبسبب إدماج الدين والمجتمع فى الإسلام، فإن أى محاولات لفصل الكنيسة عن الدولة تعتبر مخالفة للتقليد الاسلامى الاساسى، وبينما كل دين يستطيع إدارة شئون مجتمعه الخاصة، فمن القواعد الجوهرية فى هذا التقليد، النظرية التى تقول أن المجتمع الإسلامى يسمو على كل المجتمعات الأخرى، وأن قوانينه لها الأولوية، وإن أعضاءه لهم مكانة خاصة، والتعميم الذى يذهب إليه أنطون، والذى يبدو غير ضار، يخفى فى ثناياه هجوما جوهريا على موقف المجتمع الإسلامى ذى الامتيازات ودعوى غير مباشرة للحصول على حماية للمجتمعات غير الاسلامية، وعبدالقادر عودة، الذى كانت جماعته تعتبر القرآن كأنسب دستور لمصر، كان مصمما على إبقاء الله مسيطرا قدر المستطاع فى أى دستور تصوغه اللجنة، ويمكن بيان التعارض والتضارب فى أحوال كالتالية:

(١) إن المبدأ الذى يخلو من سوء النية، ظاهريا، والذى يقول إن المجتمع الإسلامى مجتمع يتصف أفراده جميعا بالسمو فى التعامل الانسانى لا تُطبق قواعده إلاّ فى الأحوال التى يكون فيها المسلم متورطا مع شخص غير مسلم.

(٢) الباب مفتوح على مصراعيه أمام أى مصرى ليصبح مسلما لكى يستفيد من القواعد التى تحكم المسلمين.

(٣) إن كيان أى مجتمع، خاصة مجتمع اقلية محاصرة، لَيكمُن فى وحدة العائلة، وانتشار استعمال القواعد الاسلامية يُدمر حياة العائلة المسيحية، وحق المسلم فى أن تكون له أربع زوجات ميزة غير مضمونة النتائج، وعند جميع المسلمين وعىّ لمشاكله مما يدعوهم إلى تجنبه، ولكن الطلاق مسألة أخرى، فالقانون الاسلامى يوّفر لأسهل طلاق فى العالم، فما على الزوج إلاّ أن يعلن أمام شهود أنه طلّق زوجته.

(٤) كان أنطون يجادل، فى الواقع، للحصول على تغيير جذرى فى هذه السياسة المفتوحة، إذا كان يريد أن يُزيل من مُرغّبات التحول للاسلام تلك السهولة التى توّفرها القواعد الإسلامية، وكان يهدف بذلك إلى إعاقة القبطى من محاولة الحصول على طلاق اسلامى سهل بتغيير دينه.

وفى حالة إذا ما كَلّ قبطى من زوجته فمن الميسور أن يصبح مسلما، ويحصل على طلاق بمجرد إعلان حلّ رباط الزواج، بل ويُحكم له أيضا بحضانة أطفاله، إذ أنه فى مثل هذه الحالات تُفضّل المحكمة المسلم تلقائيا على أنه أنسب من غير المسلم لرعاية الأطفال، والمسلمون المناضلون (المجاهدون) لا يريدون قفل الباب

أمام التحولات إلى الدين الإسلامى، بما فيها من مُرَغّبات، لأنها تعتبر تهديدا متزايد الخطورة للمجتمع القبطى، وفرصة للتوسع الإسلامى فى الوقت نفسه، ومن الناحية الأخرى فإن أنطون كان يحاول قفل هذا الباب مع مطالبة الأقباط الالتزام بالقوانين التى تحكم زواجهم، وفى اجتماع دستورى لاحق أوضح أنطون كيف أنه كان يؤيد الذهاب إلى مدى أبعد من ذلك، إلى الإقتصار على الزواج بواحدة، مع قانون للطلاق، وذلك لجميع المصريين، ليحلّ محل القانون السارى وهو قانون مبنى على الدين، ومركب من عناصر مختلفة، وقد قال أنطون: "فى الاجتماع الأخير قال زميلى عبدالقادر عودة إنى أردت أن أتحرر من الدين، ولكنى أعدت طَمْأنَتَهُ، كما فعلت نفس الشئ مع الأنبا يؤنس (أسقف قبطى) وإنى أقول لهم إنى لا أشير إلى مبادئ دينية اسلامية كانت أم مسيحية، ولكننى أعالج موضوع العائلة من وجهة نظر اجتماعية على وجه التخصيص." ودعوى أنطون هذه لا تكون مدعاة للإثارة لو حدثت فى العالم الغربى، ولكنه كان يقف وجها لوجه مع التعاليم الاسلامية فى مصر، تلك التعاليم الجازمة والجامدة التى من المتعذر تغييرها، وكان يؤيد سن قوانين تُقوّى أواصر العائلة بإلزام جميع المصريين بأن يقتصر الواحد منهم على زوجة واحدة، وبتقييد الطلاق تقييداً صارماً.

وفى حالة حديثة تم فيها تحوّل كل من الزوج القبطى وزوجته القبطية إلى الاسلام، ظهرت بوضوح الاحتمالات الغريبة التى يُتوّقع حدوثها نتيجة لمثل هذا التحول، فقد أصبحت الزوجة مسلمة كى تتحرر من زوجها، إذ أن القانون الاسلامى لا يعترف بزواج إمرأة مسلمة من مسيحى، وقد أدى هذا إلى أن يقابل الزوج عمل زوجته بمثله بأن يتحول إلى الاسلام فحصل على حضانة الأطفال طبقا للقانون الاسلامى الذى يفضّل الأب عن الأم كحاضن، وتلا ذلك أن طلبت الزوجة من المحكمة السماح لها بزيارة أطفالها، ولكنها فى غضون ذلك ارتدت إلى دينها القبطى، وبذلك رُفض الإذن لها بذلك.

وقد وصفت بنت مسلمة، وقعت فى حب جار لها وتزوجته، ما نتج عن ذلك من عواقب وارتباك، إذ تصادف أنه كان قبطيا، وكان والدها وهو مهندس، محافظا نوعا ما، فكان يصوم شهر رمضان، ولكنه لا يذهب إلى المسجد للصلاة، وعندما سمع بعلاقتهما السرية التى دامت ستة أشهر، عضب لسببين، الأول لأن ابنته كانت تخرج مع جارها بمفردها، دون أن يصاحبها أحد، والثانى أن هذا الجار كان قبطيا، وقد منعها من الخروج، إلاّ إذا كانت بمرافقة والدتها أو أُخوتها أوأخواتها، ومن الناحية الأخرى، فقد هدد والد الشاب بحرمانه من الميراث لو تزوج جارته المسلمة. وبعد أن مات والد الشاب، حدد الرفيقان تاريخا للزواج، وعندما ذهب الشاب إلى منزل رفيقته ليطلب يدها، أجابه والدها أنه يوافق على الزواج بشرط واحد ألا وهو تحوله إلى الاسلام، ولكن الشاب رفض ذلك وأسرع الاثنان إلى محكمة مدنية حيث عقدا قرانهما، وخلال السنوات التسع التى انقضت منذ زواجهما، لم تر البنت، قط، أباها أو إخوتها، ولو أنها كانت تزور أخواتها وأمها خارج منزل عائلتها، كما أنها لم تزر قط بيت عائلة زوجها.

وبعد مضى سنتين من الزواج المدنى، أصبحت البنت مسيحية، وقُيّد اسمها فى

سجلات الكنيسة، وعقدت مراسم زواجها فى الكنيسة القبطية، وقد نصحها الكاهن القبطى بأن لا تسجل تغيير دينها فى السجلات الحكومية خشية الانتقام منها، وقد شرحت البنت الموقف قائلة: "إن زواج المسلمة من قبطى أمر يخالف ما جرى عليه المجتمع الاسلامى، ولكن لاغبار على المسلم إذا تزوج مسيحية، إذ أن نبينا (النبى محمد) أخذ قبطية زوجة له."

وعندما سافر زوجها إلى الخارج للقيام بعمل دراسات فنية عليا اصطدم الزوجان بموضوعات أكثر اشكالا، فالمقيد في أوراق تحقيق الزوجة أنها مسلمة وغير متزوجة، إذ أن تحولها للمسيحية لم يكن إلاّ تنفيذا للأمر الذى يحظُر على الكاهن عقد زواج قبطى على مسلمة، وجواز سفرها مبنى على بطاقتها الشخصية، وبسبب القيود الصارمة المفروضة على من يطلب الإذن بالسفر إلى الخارج، لم يكن يسمح لها بالسفر إلاّ على أساس أنها زوجة مرافقة لزوجها المسافر للدراسة فى الخارج ، ولما كان المقيّد بجواز سفرها يتعارض مع هذا الشرط، فهى تقضى إذن ثلاث سنوات بمفردها بينما يكمّل زوجها دراسته الخاصة، وبينما كانت هذه المرأة القبطية ـ المسلمة البدينة طلقة المحيّا ـ تصف سعود الحياة ونحوسها فى قصة غرامها وزواجها، كانت تبدو فرحة بين الحين والآخر، وبينما جلست هناك مستمعاً، وكان ذلك بعد ظهر يوم من أيام القاهرة الحارة، بدا ما أسمعه طبيعيا جدا، غير شبيه بقصة روميو وجوليت ولكنه كقصة غرام بين ولد وبنت مصريين لا سبيل إلى اجتناب حوادثها وذلك عندما يفرق بين الزوجين الحاجز ذو الطابع الدينى القانونى.

وهناك مضاعفات أخرى تزيد الأمر تعقيدا، فمن الناحية النظرية يستطيع أى مسلم الحصول على أمر من المحكمة بمنع المرأة المسلمة من العيش مع قبطى، ومن الناحية الفعلية فإن المرأة المسلمة التى تتزوج قبطيا تستطيع الحصول على شهادة من الكنيسة بأنها قبطية ويكون هذا، عادة، كافيا لتفادى أى متاعب قانونية، والأطفال الذين يولدون عن طريق مثل هذا الزواج يكونون غير شرعيين من الناحية الرسمية، ولو أن هذا يبدو أن يكون شئيا محتمل الحدوث أكثر من أن يكون مشكلة حقيقية، وإذا مات الزوج دون أن يترك وصيته، فإن زوجته لا تستطيع أن ترث شئيا من ممتلكاته، ففى الحالات التى لا يكتب فيها الشخص وصيته قبل موته، لا يكون التوريث محتملا بين مسلم وقبطى، ولو أنه فى حالة وجود وصية مكتوبة يمكن عن طريق التلاعب منع التوريث، ومنذ بضع سنين مضت، عجزت زوجة أحد الأقباط البارزين عن أن ترث ثروة زوجها لأنه كان قد أصبح مسلما، مستخدما هذا التحول كوسيلة ملائمة للحصول على الكسب المادى وذلك قبل أن يقتل نفسه منتحرا بشهور ثلاثة، وبما أن زوجته بقيت قبطية، وكان زوجها قد أهمل كتابة وصيته، فقد حُرمت من أن ترث ولو قرشا واحداً.

وفيما يلى الرأى الذى أدلى به محام قبطى يعمل فى نطاق القيود والشرائع الاسلامية ـ القبطية غير المحددة هذه:

"إذا أُخذ الدين فى الاعتبار فإن المسلم لا يمكن أن يفكر فى أن يرتد عن إسلامه ويصبح قبطيا، إذ أنه فى تحوله هذا يُعتبر كأنه مات، وليس من الواضح فى مصر أى المبادئ لها الغلبة فى الصراع، أهى المبادئ الدينية أم تلك الدستورية؟

فالمبادئ الدستورية تنص على أن جميع المصريين متساوون، ولا يعانون من أى وضع مُعوّق بسبب الدين، فى حين أن المبادئ الدينية تضع المسلمين فى مكان مفضل."

وطبقا لمكتب سجلات القاهرة التابع لوزارة العدل، الذى يُدوّن حالات التحول الدينى، يظهر أن عدد التحولات إلى الأسلام المسجلة فى محافظة القاهرة عدد متواضع بلغ ١٩٥، ٢٤٢، ١٨٠، ١٩١ فى الأعوام الأربعة ١٩٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩ على التوالى ولما كانت كل منطقة إدارية تحتفظ بإحصائيات مستقلة لا تُبلّغ للمكتب المركزى فليس من الممكن الحصول على رقم رسمى للتحولات على مستوى القطر، وبالإضافة إلى ذلك فإن مثل هذه المعلومات لا يؤذن بإعطائها عادة إلاّ للموظفين الحكوميين الذين يحملون خطابات تثبت أن هذه المعلومات لازمة لإجراء أبحاث رسمية، إذ أن من الواضح أن الحكومة تريد أن تتجنب ردود الفعل المزعجة لما يعتبر النقطة الحساسة ومصدر البلاء بين المجتمعين القبطى والإسلامى، أضف إلى ذلك فإن مكتب التسجيلات (السجل) يقرر عكس الاعتقاد الشائع، أن تحول المسلم إلى المسيحية لا يعتبر عملا ضد القانون.

والتحول من المسيحية إلى الإسلام له إجراءات محددة رسميا، فعندما يتقدم قبطى إلى المكتب المحلى الخاص بدائرة إقامته للتبليغ عن رغبته فى التحول إلى الإسلام، يُعطىَ استمارتين لاستيفاء بياناتهما، ترسل إحداهما إلى البطريركية القبطية، وهناك فترة انتظار تمتد إلى اسبوعين تحاول الكنيسة فى أثنائها أن تُثْنى ابنها المرتد عن عزمه، وأن تقنعه بالبقاء على دينه، ويُعقد اجتماع رسمى واحد بين أحد الكهنة والقبطى المرتد فى مكتب حكومى ولو أنه تُجرى اتصالات غير رسمية لمحاولة إزالة السببين الرئيسيين اللذان يدفعان القبطى إلى التحول للإسلام، ألا وهما الرغبة فى الحصول على عمل أو تسهيل الحصول على الطلاق، ومن بين أولئك الذين أبدوا رغبتهم فى التحول إلى الإسلام كان هناك واحد من كل ثلاثة أقباط أُقنِعوا بأن يصمدوا ويبقواء أمناء لمجتمعهم، أما أولئك الذين يصرون على قصدهم فيستمع شيخ مسلم إلى نطقهم بإعلان إيمانهم بالإسلام، ثم يوقع بيان الإيمان هذا كشاهد رسمى.

وبمجرد أن يصبح المصرى مسلما، يحق له الاستفادة من قوانين الأحوال الشخصية التى يقرها مجتمعه الدينى الجديد، ولكنه لا يوجد تقريبا أى دليل. على أن تغيير الدين كان يصاحبه تغيير الإيمان. ولا ينكر أحد أن تغيير القبطى لمجتمعه لا يعدو أن يكون إجراء لصفقة أنانية محسوبة، هذا فيما عدا الحقيقة فى أن بعض المرتدين يبلغ فتور ولائهم للمجتمع القبطى أو للكنيسة القبطية درجة تجعلهم يستبدلون واحلة بأخرى من صور عدم اللامبالاة وعند البعض الآخر تتغلب الضغوط الاقتصادية أو الدوافع والمطالب العاطفية على ولائهم لقبطيتهم.

وإلى عام ١٩٥٦، كانت الأحوال الشخصية وثيقة الصلة بالدين لدرجة أن كلا من المجتمعات الدينية كان له محاكمه الخاصة لمعالجة مثل هذه الحالات، وكانت المحاكم الإسلامية تتولى تلك الحالات التى يكون فيها الطرفان من مجتمعين مختلفين، وحتى أذا كان الطرفان مسيحيين، فإن المحاكم الإسلامية كانت تتولى معالجة القضية فى حالة ما إذا كان أحد الطرفين كاثوليكيا يونانيا، مثلا، وكان الآخر

قبطيا، فى هذه الحالة يطبق القانون الإسلامى فيما عدا حالات الطلاق التى يتقرر فيها سريان حظر الطلاق عند الكاثوليك على كلا الطرفين، ويستطيع الأقباط الحصول على الطلاق على أساس المبررات الآتية: الزنا، والانفصال لمدة ثلاث سنوات، والقسوة فى المعاملة، أو أذا كانت الزوجة عاقرا، أو إذا كان الزوج عنّيناً، ومع أن حصول الأقباط فى مثل هذه الحالات لم يكن بالغ الصعوبة إلاّ أنه كان عليهم أن يرفعوا دعواهم أمام القضاء، مؤيدين دعواهم بالأدلة، مع مواصلة الدخول فى معركة قانونية لحضانة الأطفال، ومواجهة الحكم عليهم بدفع نفقة للزوجة المطلقة مدى الحياة، والقبطى الذى يصبح مسلما يحصل على طلاقه من زوجته بتسجيل رغبته هذه، ومسئوليته عن زوجته المطلقة تكون بقدر قليل، ويُحكم له بحضانة أطفاله تلقائيا، وقد أُدخلت بعض تعديلات فى خريف عام ١٩٦٠ تتطلب من المسلم أن تسجيل رغبته فى الطلاق يكون عن طريق المحكمة، كما تتطلب أيضا التعهد بتوفير مسائل معيشية مناسبة للزوجة المطلقة.

وبالإضافة إلى هذه الفوضى التى تزيدها تعقيدا هذه المتاهة من التنويعات فقد ظهر عنصر آخر فى نظام المحاكم الدينية، وهذا العنصر هو الفساد والإفتراء الذى دلت عليه تقارير واسعة الانتشار عن رشوة القضاه، وتبعا لذلك فإن إلغاء المحاكم الدينية الذى أعلن فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٥ كان حركة تقدمية، أحالت جميع القضايا إلى المحاكم المدنية التى تطبق قوانين جميع المجتمعات الدينية فى صورة منظمة منسّقة، ومع ذلك فإن بيان الحكومة عن موضوع الطلاق الحساس الذى يتم عن طريق التحول إلى الدين الإسلامى جاء مخيبا لآمال الأقباط إذ علموا أن هذا ليس قاصرا على مصر، كما كانوا يتصورون، بل هو متّبع فى بلاد أخرى من بلاد العالم، فتغيير الدين معناه أن الأشخاص سوف يتمتعون بالحقوق الجديدة التى يخوّلها الدين الجديد، وتغيير الدين لغرض الحصول على طلاق، أو الهروب من مطالب الزواج شئ يحدث فى جميع أنحاء العالم، فالرجل يستطيع تحقيق هدفه هذا، بإختيار الدين الذى يوفر له أكبر فائدة، وبعض الناس يهاجرون من بلد إلى آخر للتخلص من هذه المطالب، فالإيطاليون، مثلا، يذهبون إلى فرنسا طلبا للطلاق، وفى الولايات المتحدة يعبر الأمريكيون حدود الولاية التى يعيشون فيها لكى يستفيدوا من مختلف قوانين الطلاق، والقانون لا يستطيع أن يعمل شيئا مع من يتبعون هذه الطرق الملتوية.

وبينما يحاول الأقباط إثبات أن القانون يستطيع أن يواجه الطرق الملتوية التى يتبعها الناس للوصول إلى أهدافهم، فإنه من الواضح أن الأغلبية المسلمة سوف لا تشارك فى معركة يخوضها الأقباط للحفاظ على مجتمعهم وحياتهم العائلية، فالأقباط، فى الواقع لا يهدفون من محاولتهم هذه إلاّ إلى الحصول من المسلمين على ضمانات ضد المتمردين والمتقلبين من الأقباط، بينما يرفض المسلمون التنازل عن الأولوية التقليدية للمجتمع الإسلامى التى تفضله عن باقى المجتمعات، وهذا، على الأقل، بغرض الإبقاء على ما يجذب المتحولين الانتهازيين من الأقباط، أضف إلى ذلك أنه عندما وضعت التنظيمات الجديدة موضع التنفيذ فى أوائل عام ١٩٥٦، اكتشف الأقباط أن المحاكم الدينية الإسلامية ـ قضاةً وكتبةً ككل ـ أُدمجت مباشرة داخل نظام المحاكم المدنية، بينما ألغيت المحاكم المسيحية، ووضع قضاتها على الرف، وبذا

قد دخل التحديث خلال الباب الأمامى بينما دخل موظفو المحكمة الذين تقيدهم التقاليد الإسلامية من الباب الخلفى، واستقروا وطبقوا القوانين على المسيحيين والمسلمين على السواء، وكما كان يحدث دائما فيمكن للقبطى أو القبطية أن يسبب اضطرابا لتقاليد مجتمعه بتحول مفاجئ للإسلام.

وقد دار الموقف دورته الكاملة فى صيف عام ١٩٥٩ أمام فريد أنطون، الذى كان يجادل عام ١٩٥٣ سعيا وراء إجراء إصلاح شامل لنظام القانون المصرى، إذ أنه وقف أمام القضاء فى المحكمة مدافعا عن أخته عندما أصبح زوجها مسلما كى يحصل على طلاق منها تلقائى، وأثناء المناقشات الساخنة فى المحكمة بخصوص موضوع إمكان الحصول على الطلاق عن طريق التحول إلى الإسلام، سُمع صوت الإسلام التقليدى من شيخ مسلم حُوّل إلى موظف مدنى من وظيفته السابقة فى المحاكم الإسلامية، إذ أن هذا الشيخ، بينما كان يقف بجانب الزوج الذى تحول إلى الإسلام حديثا، قد دعا أنطون وأخته "بالكفرة" (Infidels) وعندما رد أنطون على هذا الكلام المثير للغضب بأشد منه، أُتهم بإهانة المحكمة، ولعدة شهور كان السجن يبدو كالسيف المُصلت على رقبته، إلى أن وُجّه إليه، أخيرا، تقريع رسمى، ثم بُرّئت، بعد ذلك ساحته.

وعلى خلاف موقف أنطون التشريعى السابق مع عودة، أحد الإخوان المسلمين فى اجتماع علنى، فإن هذه المواجهة من ناحية نشر الأحداث، كانت مواجهة خاصة، فلم تظهر قط، فى الصحف مع أن أنطون واحد من أبرز الأقباط فى مصر بل كان من غير الممكن مقابلة أنطون لمناقشة هذا الموضوع معه، وبذا أصبحت هذه المواجهة "سرا مصريا"، أمره معروف تماما، وغالبا ما يُناقش سرا، ولكنه لا يُجهر به علنا قط.

الجزء الثالث
السعى وراء البقاء

الفصل العاشر
أزمة فى القيادة

بينما كانت تزداد قوة عبدالناصر فى مصر، كان من سوء حظ الأقباط أن يجلس على كرسى القديس مرقس بطريرك ضعيف، وفى ٢١ سبتمبر عام ١٩٥٥، تحرك عبدالناصر فى إتجاهين، مقيما الدليل على ما اشتهر به من إحساس بالتوقيت، فمن ناحية أثار الأقباط بإلغاء المحاكم الدينية، بينما من الناحية الأخرى وافق على إبعاد بطريركهم، أنبا يوساب الثانى، الأمر الذى سرّ الأقباط كما أكد لهم أيضا حاجتهم إلى قيادة دينية، فلم يكن هذا الوقت، إذن مناسبا للاحتجاج على إلغاء المحاكم الدينية، ولو أنهم فى نهاية الأمر فعلوا ذلك فى منشورات تنطق بالجرأة، فى أعقاب نفى البطريرك.

وقد تجسدت أزمة الأقباط فى القيادة فى شخصية الأنبا يوساب، وهو أحد رجل الكنيسة الأتقياء، الذى لم يستطع أن يرقى إلى المستوى الذى يتطلبه دوره كبطريرك، ومع ذلك فطبقا لما جرت عليه البيروقراطية (الروتين) الكنسية فقد كان مُعدّا تماما من ناحية التكريس والخبرة، ففى سن الخامسة عشر ارتبط بالكنيسة كراهب فى مصر العليا، وأرسل بعد بعض من الوقت، إلى أثينا حيث قضى أربع سنين أكمل فيها دراساته، وهناك تعلم اللغة اليونانية، التى كان يتكلمها بجانب اللغات الفرنسية والعربية والقبطية، وفى عام ١٩١٢ أضبح رئيسا للدير القبطى فى يافا، وفى عام ١٩٢٠ أصبح أسقفا لمدينة جرجا فى مصر العليا، وفى عام ١٩٣٠ أرسل كنائب شخصى للبطريرك لتتويج هيلاسلاسى أسد يهوذا المنتصر امبراطورا على الحبشة، وقد عمل الأنبا يوساب نائبا عن البطريرك من عام ١٩٤٢ إلى عام ١٩٤٤، وفى ٢٧ من مايو ١٩٤٦ تُوّج بطريركا، بادئا عهدا تزامن مع فترة سياسية مضطربة فى مصر.

وقد عكست الهجمات الشفهية والمادية والشرعية التى وُجهت للبطريرك، ذلك الإحباط شديد الوطأة الذى كان يشعر به المجتمع القبطى، وخيبة أملهم فى بطريركهم، إذ أنهم قد درجوا على توقع أن يمثل البطريرك فى نظرهم صورة الأب القوى، ولكن هذا التوقع قد أبطلته شخصية أنبا يوساب الضعيفة غير الحاسمة، وبدا الأمر كما لو أن ضعف الأب قد فضح ضعف الأسرة، وأدى إل حيرة وارتباك جميع الأبناء الذين، فى نفس الوقت، كانوا يتشاحنون فيما بينهم، وقد سارت المجادلة فى المجتمع القبطى فى الخطوط التالية:

(ا) الجسم (الكنيسة) كان فى حاجة إلى رأسه (البطريرك).

(ب) ولكن إذا كان الرأس غير سوىّ فسيدمر الجسد.

(ج) وقد أيد الأقباط، بشكل ساحق، فصل الرأس كوسيلة لإنقاذ الجسم.

والذى أساء إلى قدسية الموقف هو خادم البطريرك الخصوصى (تلميذه) وهو فلاح يدعى مِلِك، كان الأنبا يوساب قد استخدمه بينما كان أسقفا لجرجا، ولما ازداد

ضعف البطريرك أصبح الخادم وسيطه مع الأساقفة ، والكهنة، والعلمانيين، ومستشار طلاب الحظوة والتعيينات، ويُعتقد، بشكل عام، أنه شُغل بمزاولة تجارة مربحة مع الكهنة والأساقفة الساعين للترقية، ومن بين تسعه عشر أسقفا عيّنهم أنبا يوساب، يُشاع أن ما لايقل عن ستة عشر أسقفا اشتروا تعييناتهم عن طريق الخادم الخصوصى، وقد ذكرت مصادر قبطية أيضا أن قضية مدنية كانت هناك لا تزال غير مفصول فيها فى مدينة سوهاج بين الخادم الخصوصى واسقف قبطى يدَّعى بأنه لم يتم دفع المبلغ المكتوب فى صك وقّع عليه الأسقف بأن هذا المبلغ دين عليه للخادم واجب السداد (إيصال أمانة) فى مقابل تعيينه، كما يقال إن الخادم يمتلك أربع عمارات فى الاسكندرية، وثلاثا فى القاهرة، وأن فى حوزته صكوكا بمبلغ يصل إلى واحد وعشرين ألف جنيه مصرى، تمثل الإتاوات التى كان يفرضها على طلاب الحظوة والتعيينات، وعندما أصبح الخادم الأمى، والداهية برغم ذلك، أكثر مستشارى البطريرك تأثيرا، أحرز حينئذ نفوذا فى السياسة والقرارات التنفيذية التى تؤثر فى المجتمع القبطى جميعه.

وكان رد الفعل لهذه الحال قويا بين كل من الاكليروس والعلمانيين، مما أدى إلى وجود انقسام فى المجتمع حول قضية التخلص من البطريرك، فاثيوبيا، التى كان امبراطورها القبطى التقى متعاطفا مع الأسقف الذى توَّجه، قد عقَّدت الموقف بتأييد ومساندة الأنبا يوساب. أما فى الداخل فقد خلقت هذه المسألة بين الأقباط جوا من التشاحن والضغينة، فقادة المجتمع لم يكونوا على وفاق مع الأساقفة، وقد تآمر الاكليروس مع العلمانيين، وقد كانت هناك إشاعات وقصص واسعة الانتشار عن الفساد فى المحاكم الدينية، وقد وُضعت بطاقات لبيان أسعار تعيينات الأساقفة، كما أن قصصا مُشوهة لسمعة البطريرك قد سببت الحيرة والارتباك للأقلية القبطية.

وعندما وصلت الأزمة إلى مراحل سيئة، تولت مجموعة من المناضلين الأمر بأنفسهم، واختطفوا البطريرك، وقد عمل هؤلاء المناضلون تحت شعار "الأمة القبطية" التى تكونت كنظير للإخوان المسلمين فى الحماس. ولكنها لم تكن تساويها فى القوة، وقد أسسها محام شاب يدعى ابراهيم هلال، وكان هدفها إحياء اللغة القبطية، والنضال من أجل الحصول على القوة السياسية وإعادة الشباب للوطنية القبطية، وكان لها أرديتها الرسمية الخاصة، بل وقد صممت علما "للأمة القبطية"، وكان لبرنامجها طابع بيوريتانى (متزمت) شملت وسائله استعمال القوة، وتماما كما حاول الإخوان المسلمون إزاحة عبدالناصر عن مسرح الأحداث بعد أن جُرّموا وحُرموا حماية القانون، تحركت "الأمة القبطية" ضد البطريرك إثر حلها رسميا فى ٢٣ مارس ١٩٥٤.

وبعد يومين من٢٣ يوليو ١٩٥٤، وهو الذكرى السنوية للإطاحة بالملك فاروق، أجبر فريق من مناضلى "الأمة القبطية" الأنبا يوساب الثانى على الاستقالة تحت التهديد، الذى كان يوجه إليه سنويا، بأن عليه أن يستقيل وإلاّ ستكون نهايته مشابهة لنهاية فاروق، وتحرك فريق "الجماعة القبطية" الذى تم أثناء الليل، قد بلغ الذروة بعملية اختطاف البطريرك فقد ذهب فريق المناضلين إلى مقر البطريرك فى وقت متأخر من الليل، وتغلبوا على الحراس من رجال البوليس وشلّوا قوتهم بتجريدهم من

أسلحتهم، وقاموا بحبسهم، ثم جابهوا البطريرك فى حجرته وأمروه بأن يستقيل، وعندما رفض قاموا بتهديده إلى أن استسلم، مستعملا الأختام الرسمية للكنيسة للتصديق على الاستقالة، وقد أكره أربعة منهم سائق تاكسى على الحضور بسيارته ودفعوا بالبطريرك بخشونة إلى داخلها، وسار بهم التاكسى على وجه السرعة إلى دير فى مصر القديمة حيث أُودعوا البطريرك ثم رجعوا إلى البطريركية. (اشتكى سائق التاكسى، بعد ذلك، أن الأربعة رفضوا دفع أجرة رحلتهم، ذهابا أو جيئة !)

وبعد عملية الاختطاف هذه، اجتمعت "جماعة الأمة القبطية" فى كنيسة القديس مرقس بالبطريركية، وأيقظت المنطقة المزدحمة بسكانها الأقباط المحيطة بالبطريركية، بدق أجراس الكنيسة وكان ذلك فى الساعة الثالثة والنصف صباحا، وكان هدف المتآمرين وراء ذلك هو أن يعلنوا استقالة البطريرك للجموع الحاشدة التى يُتوقع حضورها إلى الكنيسة قبل الفجر مباشرة، ويقدموا للكنيسة والمجتمع والحكومة صورة للأمر الواقع.

ولكن البوليس تدخل ومنع الجموع الغفيرة التى دلفت إلى البطريركية من الدخول إلى الكنيسة، فاحتجزوا خارج الفناء المحاط بأسوار عالية، بينما كان أفراد "الأمة القبطية " مسيطرين على الكنيسة والمركز الرئيسى للبطريرك فى الداخل، وقد تردد البوليس فى اقتحام المنطقة المقدسة، خاصة أنهم كانوا محاطين بجمهور من الأقباط، وعلى ذلك فقد أرسلت الحكومة وزير التموين القبطى، جندى عبدالملك، للتوسط لحل الموقف المتأزم هذا، وقد ناشد الوزير جماعة "الأمة القبطية" تفادى الدخول مع البوليس فى معركة بالاسلحة النارية وقد استسلموا فى النهاية، وقُبض فورا على ستة وثلاثين مناضلا، أما الباقون فقد تسلقوا الحائط على عجل ثم هربوا، وفى آخر الأمر قُبض على ثمانية وستين ووُجهت إليهم تهمة الاختطاف والتهديد بالقتل وكذلك اعتقال أربعة من رجال الشرطة، واثنين من البوليس السرى.

وبعد عمليات الاختطاف والقبض على المناضلين، وبعد عودة الأنبا يوساب توقف نشاط "الأمة القبطية" التى كانت شعبيتها قاصرة أساسا على شباب الأقباط، خاصة فى حى الفجالة فى القاهرة، ولايزال مؤسس هذه الجماعة موضوعا تحت رقابة البوليس، وقد جرت مقابلة مع أحد أتباعه بعد إطلاق سراحه من السجن، وكان قد عُرف طريق تواجده عن طريق عدد من الوسطاء، وبعد أن فحص جوازات السفر الأجنبية بدقة لإزالة شكوكه، وبعد أن طالب، مرة بعد مرة، بالحصول على ضمانات وتأكيدات لطمأنته، بدأ يتكلم عن الأيام الأولى لجماعة "الأمة القبطية" وقال أنه فى الأيام الأولى من الثورة الناصرية تقدم النظام الحاكم إلى "الأمة القبطية" طالبا التعاون معاً، ولكن الجماعة القبطية رفضت الاتفاق على أى وضع كان، ولما وُضعت تحت الرقابة ثم تقرر حلها بعد ذلك، أخذت تعمل سراً لتقويض جماعة الإخوان المسلمين، وتعزيز القضية القبطية، وقد قال: "إن مبادئ عبدالناصر هى نفسها مبادئ الإخوان المسلمين، لقد أردنا من البطريرك أن يوجد وظائف للأقباط، وأن يفتح مصانع وشركات للأقباط العاطلين عن العمل، ولكنه كان ضعيف الشخصية." وكان الشاب أثناء حديثه يتلوى فى كرسيه قلقا، وكان بذلك يرمز إلى إفلاس "الأمة القبطية"، التى رفضتها العناصر المسئولة فى المجتمع، وكان البوليس السرى يتعقبها

فى كل مكان، وقد كان هذا اللقاء غير المتوقع مدعاة للإكتئاب، فالمناضل الذى بدأ شابا جسورا انتهى إلى أن يكون شخصا رعديداً منبوذاً من المجتمع، وقد رفع أصبعا من أصابعه مُصبّغا بالنيكوتين ، ثم قال: "إنى أصبحت لأفزع حتى من إصبعى الخاص."

ولم يكن يعيب اسلوب العنف الذى اختارته "الأمة القبطية" كونه غير ملائم لطبيعة الأقباط، فقط بل كان محكوما عليه بالفشل وذلك لعدة أسباب عملية، ففى التخطيط لأجراء اختبار فى القوة مع المسلمين كانت "الأمة القبطية"تُظهر أنها تقبل بوضوح التحدى فى معركة غير متكافئة هزيمتها فيها محتومة، وقد تجر هذه الهزيمة وراءها جزاءاً جسيماً يصيب الأقلية القبطية جميعها، فبدءاً بافتراض "الأمة القبطية" أن المسلمين كانوا يمارسون حربا مقدسة ضد غير المسلمين، فمما يستتبع هذه المقدمة المنطقية أن العنف المسيحى لابد وأن يؤدى إلى إزدياد أعمال القمع الإسلامية، أضف إلى ذلك أن أحلام قائد الجماعة كانت بعيدة المنال، فقد قال مرة لكاهن قبطى: " فى ستة أشهر سوف نتولى مقاليد الأمور فى البلاد."

وقد لفتت "الأمة القبطية " الانتباه إلى ضعف أساسى فى أى حركة قبطية للنضال، فأكثر العناصر قوة وأهمية فى المجتمع هم أيضا أكثر العازفين عن الكفاح، فلكونهم أغنياء وذوى مراكز ثابتة وطيدة فسيخسرون أعظم خسارة لو أصبح لهم نشط فعّال وبدأوا يعادون النظام الحاكم، فوزير التموين القبطى مثلا، له كثير من أقاربه يحتلون مراكز عالية فى الحكومة. كما أن رئيس المجلس الملى القبطى مقاول ثرى يعتمد فى نجاحه على رضاء الحكومة عنه، فلا غرابة إذن، فى أن أعظم الأقباط شأنا هم أكثرهم "حصافة" فى التعامل مع النظام الحاكم، وعلى ذلك فشباب المجتمع الذين جذبتهم "الأمة القبطية" هم أؤلئك الذين تكون خسارتهم أقل خسارة ويكونون أقل قدرة على تعبئة الدعم العام، ولكونهم يائسين وضعفاء، فهم يُكوّنون القطاع من المجتمع الذين يلاقون أكبر الصعوبات للحصول على عمل ما، كما يُعتبرون موردا لعدد كبير من المتحولين إلى الإسلام.

وفى النهاية عندما نفى البطريرك رسميا، كان هذا نتيجة تحالف الكنيسة وقادة المجتمع، وقبلا كان مجلس المجتمع (المجلس الملى) يقاوم عقد أى اجتماع للمجمع المقدس للأساقفة ما لم يرأسه البطريرك، وهذا جعل النفى مستحيلا بدون موافقته، ولتدعيم هذا الموقف، أصدر البطريرك بيانا يستشهد فيه بمادتى ٢، ٧ من قوانين المجمع المقدس وحصل على مصادقة خمسة عشر أسقفا، وكان هناك تشابك وترابط بين نص المادتين يتطلب أن يقوم البطريرك برئاسة المجمع المقدس، كما يتطلب موافقة الرئيس لأى قرار يتخذه المجمع.

ولكن تفسيرا آخر ساد فى اجتماع المجمع المقدس، وأدى أخيراً إلى نفى البطريرك، فقد أُعلن أن الرئيس الشرعى هو أقدم الأساقفة طبقا لتاريخ السيامة، وقد صادق المجلس الملى فى الحال على قرار نفى البطريرك الذى أصدره المجمع المقدس، وفى اليوم التالى، الواحد والعشرين من سبتمبر عام ١٩٥٥ أعلن وزير التموين القبطى، جندى عبدالملك أن "الحكومة قد وافقت على إعفاء البطريرك من سلطاته استجابة لرغبات الشعب القبطى وقادة الكنيسة بعد أن اتفق الجميع على أن

قداسته لم يعد أهلا للإضطلاع بواجباته."

وفى خلال اسبوع واحد نُقل البطريرك، المكتئب رقيق الصحة، إلى دير المحرق فى صعيد مصر، الذى يُذكر بالتبجيل على أنه موقع المكان الذى عاشت فيه العائلة المقدسة أثناء تواجدها بمصر، ثم أُختيرت لجنة من ثلاثة أساقفة لإدارة شئون الكنيسة إلى أن تحين وفاته، واختيار الأساقفة الثلاثة تم فى اجتماع مشترك بين ثمانية عشر عضوا من اعضاء المجلس الملى واثنى عشر أسقفا ووافقت عليه الحكومة فورا، وتحت هذه القيادة واجه الأقباط حينئذ، النصف الآخر من قرار النظام الحاكم الصادر فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٥ بإعفاء البطريرك، وهذا النصف هو إلغاء المحاكم الدينية، فإن الشكوك التى كانت تساور الأقباط حول قوانين الأحوال الشخصية، خاصة فيما يتعلق بالزواج والطلاق، هذه الشكوك قد أثارت المجتمع القبطى، وقد أدرك كل من رجال الاكليروس والعلمانيين الخطر الذى يتهدد وحدة العائلة القبطية عن طريق الطلاق السهل، ذلك الخطر الذى ينعكس فى النهاية على المجتمع كله، وأرادوا قفل باب التحول إلى الإسلام كمخرج من القوانين المسيحية، وكمدخل للامتيازات القانونية الإسلامية، وكان هذا صدىً لمطلب فريد أنطون الذى أعلنه فى اجتماع اللجنة الدستورية عام ١٩٥٣.

وإذ أصيب الأساقفة بالإحباط بسبب فشل محاولاتهم فى الحصول من الحكومة على فرصة تتيح لهم الإدلاء بوجهة نظرهم وعلى تعديلات مؤكدة، اجتمعوا فى ٦ديسمبر ١٩٥٥، وأعلنوا "حالة للحداد" تميّز بمقاطعة احتفالات عيد الميلاد، والتلويح بالمقاومة السلبية كان السلاح الأخير لأقلية تحاول التفاهم فى حوار لتبادل الآراء طرفه الآخر غير راغب فى الإصغاء، وهذا الطرف الآخر هو النظام الحاكم الذى يسيطر عليه الإسلام، ولقد كانت هذه مواجهة جسورة بين عبدالناصر والأقباط: "رفض للإصغاء ضد مطالبه بالاستماع، وفيما يلى ما أعلنه الأساقفة:

لقد استقر المجمع المقدس على القرارات الآتية:

(١) إعلان حالة الحداد فى جميع كنائس الكرازة المرقسية، وذلك على النحو التالى:
   (ا) عدم دق أجراسها.
   (ب) حظر إقامة جميع الاحتفالات فى ابروشياتها.
   (ج) مقاطعة جميع الحفلات الرسمية والمناسبات الاجتماعية التى قد تدعى إليها الكنيسة.
   (د) إعلان صوم حتى غروب الشمس على الأقل وإعلان وقت للصلاة... الامتناع عن تقديم قرابين أو إقامة قداسات أيام الأربعاء والخميس والجمعة، الرابع والخامس والسادس من يناير عام ١٩٥٦.

(٢) إغلاق جميع الكنائس فى كل الأبروشيات عشية عيد الميلاد، وفى يوم عيد الميلاد، السابع من يناير، تقام الصلوات كالمعتاد.

(٣) إغلاق أبواب البطريركية، والأسقفيات، وحجرات الاستقبال فى جميع الكنائس يوم عيد الميلاد، والامتناع عن تبادل التهنئات.

(٤) لو، برغم هذه التظاهرات، لم تتحقق أى استجابة لمطالب الكنيسة والمجمع المقدس الذى يلتزم فى قراراته بقوانين الكنيسة، يترك كل أسقف أبروشيته

ويلجأ إلى دير للصلاة والاحتجاج على مهاجمة أحد الأسرار الكنسية المقدسة (الزواج) إلى أن تتحقق استجابة مؤيدة لجميع مطالبهم، ويعاد وضع الكنيسة مرة أخرى فى أيدى كهنتها، حينئذ تقام الصلوات من جديد كالمعتاد يومى الأحد والجمعة، وفى أوقات أخرى. ورب الكنيسة قادر أن يحفظها ويقيها من كل شر."

ولقد تعاون الأقباط مع المجموعات المسيحية الأخرى فى مصر سعيا وراء إمكان عقد مؤتمر مع عبدالناصر أو أحد مساعديه الرئيسيين، وفى الواقع سار الكاثوليك قُدُما فى تعاطفهم، فحظروا إقامة الاحتفالات، وقداس نصف الليل لعيد الميلاد عندهم الذى يسبق عيد الميلاد عند الأقباط، ونتج عن ذلك أن سُجن، من بين الأساقفة الكاثوليك، من كان أكثرهم نضالاً، سُجن لمدة خمسة أيام وذلك لإظهار غضب النظام الحاكم، ولكسر شوكة هذا الأسقف وتحطيم نفسيته.

وعندما أقترب عيد الميلاد عند الأقباط، وافق وزير العدل، أحمد حسنى، على عقد اجتماع مع ثلاثة أساقفة يمثلون الكنيسة القبطية وبعض العلمانيين الممثلين للمجتمع القبطى، ولو أن عبدالناصر كان يعتبر الأقلية القبطية كذبابة مصرية مضايقة، إلاّ أن أزيزها قد أصبح عاليا أكثر مما ينبغى، وهذا المخطط الذى ينطوى على التحدى كان من الممكن أن تكون له آثار فى صالح الأقباط، لأنه حدث فى وقت لم يكن نظام عبدالناصر قد وصل فيه إلى حالة تجعله يُوصف بأنه النظام الذى لا يُقهر، وكان المفكرون ورجال الأعمال فى حالة من السخط والإستياء متزايدة بسبب تعديات النظام الحاكم على الحقوق، وكان منافسو مصر فى العالم العربى يتحدون إدعاءات عبدالناصر وطموحاته، وكانت المصالح الأجنبية لازالت قوية فى مصر، فقد كانت هذه الفترة سابقة لتأميم شركة قناة السويس، وأزمة لبنان، وثورة العراق والاندماج مع سوريا، وقد تصادف فى ذلك الوقت أن المارشال تيتو كان يزور مصر، وهو قائد رحبت به الصحيفة اليومية القبطية "مصر" مُحيّية فيه اعتقاده "بأن القوة الروحية أعظم من القوة المادية"، وهذا إطراء كان يناسب الظروف التى وجد الأقباط أنفسهم فيها، ومع أن تيتو لم تُوّجه إليه أى تهمة قط بأنه دُعامة لأى كنيسة فإن الاحتجاج القبطى كان على أى تقدير أمرا مربكا لعبدالناصر خلال تلك الأيام المبكرة من مصادقته لتيتو.

ووزير العدل، الذى، مما يدعو إلى السخرية، أُتهم بأنه كان عضوا سابقا بجماعة الإخوان المسلمين، كان قد أُوحى إليه، دون شك، إقناع الأقباط بالحضور إلى الكنيسة ليلة عيد الميلاد، وقد نجح فى ذلك، فقد أُلغيت المقاطعة بعد اجتماعه مع اللجنة القبطية، وقد قالت صحيفة "مصر" فى افتتاحية تحمل طابع الإذعان، موجهة إلى عبدالناصر: "نحن نعرف عن عنايتك المفرطة بنا، لقد هدأ روعنا." أما سراً فقد سمى الأقباط تلك المواجهة التى تمت مع وزير العدل: "فِعلة يهوذا.... مهمة أدارها مجموعة من سُذّج مخدوعين .... محاولة فاشلة فشلا ذريعا.... خيانة كبيرة."

وفى الاجتماع وعد أحمد حسنى ظاهريا بأن يعنى بالمطالب القبطية، خاصة بمنع الطلاق عن طريق التحول إلى الإسلام. وعلى ذلك أعلنت اللجنة القبطية أن مقاطعة الاحتفالات بعيد الميلاد لم تعد ضرورية، ويقول بعض الأقباط أن الأساقفة اكتفوا بوعد بأنهم سوف لا يخسرون دخلهم من حالات الزواج والطلاق وأن اهتمامهم كان بالناحية المالية أكثر منه بالناحية اللاهوتية، وقد قيل أيضا أن الأسقف الذى سبق وأن

قال "إنى راهب وسوف لا أخسر شيئا، إنى سوف لا أخضع للقانون" هذا الأسقف بالذات هو الذى إتصل تليفونيا بالأسقفيات القبطية فى جميع جهات القطر معلناً إلغاء المقاطعة، ويقول البعض الآخر أن الوزير الناصرى قد كذب على اللجنة القبطية، ولم تكن عنده النية لتنفيذ مطالبهم، وسواء كان فى الأمر سوء فهم أو خداع، فلم يُعمل شئ قط بخصوص المطالب القبطية، ووصلت العلاقات بين الأقباط ونظام عبدالناصر إلى نقطة تحول، فقد أُضعِفت قدرتهم على التحدى إلى حد بعيد، وظهرت جليا قدرة عبدالناصر على السيطرة على الأقباط، وعندما مات الأنبا يوساب فى الخريف التالى – فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٦ – اختار الثلاثة والعشرون عضوا بالمجلس الملى وتسعة أساقفة بإجماع الآراء، الأنبا أثناسيوس، أسقف بنى سويف، قائما بعمل البطريرك، وواجه الأقباط. حينئذ، مهمة اختيار بطريرك جديد.

الفصل الحادى عشر
البطريرك المتوحد

فى الساعة العاشرة والثلث من صباح يوم الأحد ١٩ أبريل ١٩٥٩، أدخل طفل اسمه رفيق باسيلى الطوخى، وعمره خمس سنوات، وهو أحد أفراد الخورس من مدينة طنطا إحدى مدن دلتا النيل، أدخل يده فى ظرف يحتوى على ثلاث قصاصات من الورق تحمل أسماء ثلاثة من الرهبان على كل واحدة منهم اسم راهب منهم، كُتب بالمداد الأسود، وعن طريق قانون المصادفة وبواسطة يد طفل كانت سنوات عديدة من الاضطراب الذى أصاب الأقباط، على وشك أن تنتهى، وذلك بانتخاب بطريرك جديد.

والجموع الحاشدة التى ازدحمت بها كنيسة القديس مرقس كانت فى حالة قلق، وهو أمر متوقع بطبيعة الحال، فقد أنقضت أكثر من أربع سنوات منذ نفى البطريرك الأنبا يوساب، وهى عملية بَتْرٌ مؤلمة مبطئة، تبعتها فترة من الضغينة والعداء، سادتها حالة من الفوضى مستشرية وذلك فى محاولة لانتخاب خليفة له، وقد بدأ القداس القبطى يوم الأحد الحاسم ذلك فى الساعة السابعة والنصف صباحا، وسار فى أجزاء مراسمه المتواصلة لمدة ثلاث ساعات تقريبا، وكان الجو خارجا جو ربيع القاهرة، أما فى الداخل فقد كانت سُحُب من البخور لا تزال باقية فى الهواء بينما كان جمهور المصليين ينتظرون نتيجة انتخاب "صاحب القداسة بابا وبطريرك المدينة العظمى الاسكندرية وجميع أرجاء مصر، وأورشليم المدينة المقدسة، والنوبة، والحبشة، والخمس مدن الغربية، وسائر الكرازة المرقسية."

وقد انتشر فورا فى القاهرة كلها نبأ من أُختير ليكون بطريركا، وفى أقل من ساعة واحدة وُزعت فى الشوارع صورة الراهب المنتخب مكتوب عليها لقبه الجديد (بعض الأقباط الذين شعروا، بعد ذلك بأن الأختيار قد خيّب أملهم، علقوا على فورية تواجد الصور بقولهم "هل كان نفس الاسم مكتوبا علىكل من قصاصات الورق الثلاث؟!). وفى كنيسة مارمينا فى مصر القديمة بدأ الخادم دق الأجراس بحماس شديد إلى أن أوقفه أبونا مينا المتوحد البرموسى، الذى لم يُرد أن يُعاق أثناء إقامة القداس الالهى، وبعد انتهاء الصلاة،علق هذا الراهب، المعروف باسم مينا المتوحد (The Solitary) تعليقا بسيطا على اختياره البطريرك الجديد بقوله: "هذا اختبار جديد ومهمة جديدة عَهَدَ الله إلىّ بها". ثم أنهى صيامه بشرب كوب من عصير الليمون، وبعد ذلك قال البطريرك فى حديث وجهه إلى خالقه أكثر من أن يكون موجها إلى إخوته الأقباط: "لقد عشت يا إلهى دائما متوحدا وكنت أود أن أعيش وأموت متوحدا، ولكنك لم ترد لىّ ذلك، لتكن إرادتك، يا إلهى، لأن إرادتك مُستغلقة لا سبيل إلى فهمها، وطرقك خفيَّة، أيها السيد الرب."

وفى واد من ارتباك الأقباط وسخطهم سار البطريرك المائة والسادس عشر فى سلسلة متصلة ترجع فى مبدئها إلى القديس مرقس، وكشخص ورع يمثل التقاليد الرهبانية الموّقرة، فإنه أعلى من شأن دوره الجديد، وأخفض من شخصيته، مبديا الاتضاع الملئ بالفخر، تلك الصفات التى يتقبلها المؤمنون بسرور ممن كرّس حياته للتوحد، وكانت رُؤَاه (ووجهات نظره أيضا) تنتمى إلى عالم آخر، وأكثر من ذلك،

فالبطريرك الجديد الذى سُميّ كيرلس السادس، قد ألقى الظلال على المشهد اللافت للنظر الذى عرضه الأقباط، كنيسة ومجتمعا، فى عملية إختياره، فالائتلاف بين الأساقفة والعلمانيين، الذى كانت تشوبه الحفيظة والحقد، والذى نجح فى نفى البطريرك قد انهار عندما ووجه باختيار خليفة له.

فعندما بدأ الأقباط فى اختيار خليفة للأنبا يوساب، واجههم السؤال التالى: "هل يُختار البطريرك من بين الرهبان أو من بين الأساقفة؟" وهذا السؤال الذى يتعلق بالقوانين الكنسية، ومن الواضح أنه قليل الأهمية، ولكنه فى الواقع يُعتبر مدخلا للصراع من أجل السلطة والسيطرة على الأرض والمال، وكذلك للسعى وراء أحسن الوسائل لتحقيق هدف، وهو استمرار بقاء الأقباط، والأوقات المضطربة التى مر بها الأقباط أثناء ولاية الأنبا يوساب قد كشفت عن ضعفهم، ولكنهم، على الأقل، أبدوا قدرة على تعبئة الجهود للتعامل مع مشكلة إبعاد االبطريرك ومقاطعة عيد الميلاد، ولكنهم عندما ووجهوا بموضوع اختيار خليفة له، وهذا موضوع واضح المعالم ظاهريا، أعلن قادتهم الإفلاس، فلم يستطيعوا أن يتحدوا لتجنب الإضرار بأنفسهم، وقد علق على هذا رئيس عائلة قبطية بارزة بقوله: "إن الأقباط ربما يتقاتلون ويتنازعون فيما بينهم لأنهم لم يعتادوا حكم أنفسهم، ولأنهم أيضا درجوا على الفوز والسبق عن طريق التآمر والخداع."

وبعد إنقضاء أسبوع من وفاة البطريرك المبعد أُختير أسقف بنى سويف قائما بعمل البطريرك، ليحل محل لجنة الأساقفة الثلاثية التى كانت آنذاك تدير شئون الكنيسة وقد أُريد أن يكون اختيار البطريرك من بين الرهبان، وخلال ثلاثة أشهر ساد الأقلية القبطية اضطراب شديد حول اختيار مرشحين لمركز البطريرك مما جعل الحكومة تتدخل وتوقف عملية الانتخاب، وكان ذلك فى اليوم الأول من شهر فبراير عام ١٩٥٧، ومع أن ممثلا للمجلس الملى طلب من الحكومة أن تعيد النظر فى القرار، فقليلون هم الذين اعترضوا جديا على إعلان وزارة الداخلية بإيقاف عملية الانتخاب، وقد نشر كل من المسلمين والأقباط فى صحفهم بيانات تقول: "إن الوزارة قد وجدت أن هناك صراعا مريرا بين المجتمع القبطى والدوائر الدينية المختلفة حول وظيفة البطريرك، كما وجدت أيضا أن الحملة الانتخابية سوف تكون مثيرة للاضطراب، ولما كانت الحكومة توّاقة للحفاظ على وقار وقداسة المركز البابوى، وتجنب الخوض فى معارك انتخابية مريرة، وضمان اختيار مرشح جديد بأن يكون أبا وراعيا لكل المسيحيين، ولما كانت البلاد تواجه ظروفا معينة (أثار ما بعد الغزو البريطانى الفرنسى الإسرائيلى للسويس) لهذا كله أصدر وزير الداخلية أمرا بوقف انتخاب البطريرك."وكان المجمع المقدس والمجلس الملى فى نزاع مُدَوّ وعلنى فى معارك يسودها الارتباك حول الاختصاصات المتشابكة والمتعارضة، للكنيسة من ناحية وللمجتمع من ناحية أخرى، فالمجلس الملى برغم الخلافات القائمة بين أعضائه، بدَا أنه يؤيد اختيار البطريرك من بين الأساقفة، أما المجمع المقدس للأساقفة فكان من رأيه أن يُختار من بين الرهبان، وفى ٩ ديسمبر ١٩٥٦، أعلن المجمع المقدس فى أعقاب وفاة البطريرك المُبعد أن خليفته يجب أن يكون سنه فوق الأربعين، وأن يكون قد قضى خمسة عشر سنة فى أحد الأديرة، وأعلن الأساقفة عن قرارهم بألاّ يرشح أحد

منهم نفسه لوظيفة البطريرك، وإذ كان الأساقفة على وعى بالاتجاه العام الجارف الموالى لاختيار البطريرك من بين الرهبان، وكانوا فى الوقت نفسه منقسمين شِيَعاً، لكل رأيها الخاص، فقد أرادوا لذلك أن يُختار من يعتلى كرسى القديس مرقس من بين الرهبان وليس من بين الأساقفة، ومن الناحية الأخرى، فربما كان فى ذهن أعضاء المجلس الملى أربعة أو خمسة من الأساقفة الأغنياء الطموحين، وكانوا يتطلعون إلى أن يُعيّن بطريرك متعاون وله خبرة الأسقف ومؤهلاته.

وقبل تعطيل الحكومة لعملية الانتخاب، كان ثمانية من الرهبان قد قدموا أنفسهم كمرشحين، وكان من بين هذا العدد إثنان كان إسماهما فى النهاية فى الظرف الذى أُستعمل للفصل فى مسألة اختيار البطريرك، وأحد هؤلاء الأثنين كان سيصبح بطريركا، وبحلول اليوم السابق لتعليق الانتخاب وصلت للجنة الانتخاب أسماء واحد وعشرين راهبا وأسقف واحد، وهو الأنبا ميخائيل، أسقف أسيوط.

ومن الناحية المثالية، فإن الرأى المؤيد لاختيار البطريرك من بين الأساقفة رأى سديد، فالأساقفة الذين أُختيروا، أنفسهم من بين الرهبان، يكتسبون خبرة إدارية، وحذقا فى معالجة الأمور الدينوية، ولهم سجل من الانجازات يمكن تقييمه (تقويمه) كما أن لهم من الإعداد ما هو مطلوب للاضطلاع بمسئوليات البطريرك، وحتى مسز بُتشر (Mrs.Butcher) التى نأتْ بنفسها عن النقد فى تأريخها المتعاطف للأقباط، حاولت إقامة الدليل على خطأ اختيار "راهب ورع، ولكنه جاهل، من صحراء النطرون"، وكان هذا بعد وصفها، فى نهاية مجلديها الإثنين، للمتاعب التى حاقت بالبابا كيرلس الخامس، الذى نُفى عام ١٨٨٣ بعد ظهور بعض من الفضائح، وقد عاد إلى منصبه "مِثْلافاً، طائشاً فى تصرفاته"، ولو أنه كان "أمينا وغير أنانى فى رعاية مسئوليات منصبه"، ولم يكن هناك بد من نشوء مشكلة جديدة أمام الكنيسة القبطية عند عودة ظهورها، لتحتل مكانتها فى السنوات الحديثة، فقد كان هناك شعور عام وأمثلة سيئة رجحت الكفة لصالح اختيار البطريرك من بين الرهبان، فإن البطاركة الثلاثة السابقين للبابا كيرلس السادس كانوا قد أُختيروا من بين الأساقفة وأُعتبرت عهودهم عهود شؤم ونكبة للكنيسة، وقد لخّص أحد أعضاء الإرساليات التبشيرية المشاعر التى كانت قائمة ضد اختيار البطريرك من بين الأساقفة بقوله: "إنهم، من قبل، فاسدون." أما عن نقطة النقاش التى تقول بأن الكنيسة عليها أن تَجِدّ فى البحث عن قيادة على درجة كبيرة من الثقافة والتعليم، فإن الأقباط كانوا يجيبون بقولهم: "إن الروح القدس ليعطى القوة والإرشاد لأى شخص يُختار كبطريرك، حتى إذا كان شخصا غير متعلم."

وبعد ذلك بعام، فى يناير ١٩٥٨، سمحت الحكومة بأن تُستأنف عملية الانتخاب، إذ أن الأقباط أصبحوا فى قلق متزايد بسبب طول فترة التأجيل. (أصحاب الدعابة فى القاهرة، وهم واعون بحقيقة أن رجال الدين الأقباط لهم لِحىً طويلة، كانوا يقولون إن عبدالناصر ينتظر حتى يترك واحد من ضباط جيشه لحيته لتنموَ حتى تصل فى طولها حداً يكفى لجعلها صالحة لأن تكون لحية بطريرك!).

وكانت الحكومة تناصر قرار المجمع المقدس وهو الذى يؤيد اختيار البطريرك من بين الرهبان، بأن المرشح لوظيفة البطريرك يجب أن يكون سنه فوق الأربعين، وأن يكون قد قضى فى الرهبنة خمس عشرة سنة على الأقل وأن يكون تقياً حسن السمعة.

وكان على كل أسقف أن يختار اثنى عشر ناخبا للإدلاء بأصوتهم فى عملية الانتخاب، وهؤلاء يجب أن يكونوا حَسنى السمعة وعلى صلة بالكنيسة، ويكونون إما حاصلين على درجات جامعية أو ممن يدفعون ضريبة تبلغ أكثر من مائة جنيه كل عام، وهذا، فى الواقع، حصر قائمة الناخبين فى طبقة المتعلمين وذوى المراكز الثابتة، وقائمة الناخبين التى يقدمها الأساقفة يجب أن يصدّق عليها من المجلس الملى، الذى يشترك فى التصويت كما يشترك فيه الأساقفة أيضا.

وقد كان تكوين لجنة الانتخابات انعكاساً لميزان القوى الذى كان الأقباط قد أُضطروا إلى إتباعه فى عملية نفى البطريرك، فكانت تشتمل على ثلاثة أساقفة، وثلاثة من أعضاء المجلس الملى، وموظف من وزارة الداخلية، ويلاحظ أن التمثيل كان متساويا بين الكنيسة والمجتمع، ولكن من الواضح أن صوت الحكومة الواحد كان معادلا لحق نقض أو رفض محتمل لقرار قد يُجمع عليه ممثلو أحد الطرفين، الأساقفة والمجلس الملى، وبعد أن ضيّقت اللجنة عدد الرهبان إلى خمسة، عرضت اسماؤهم للإقتراع السرى الذى أبقى منهم ثلاثة، وُضعت اسماؤهم فى الظرف الذى عن طريقه تُحسم نتيجة الانتخاب.

وفى يوم الأحد، ١٢ أبريل ١٩٥٩ أُقيمت صلوات خاصة فى كنيسة مار مرقس استمرت من الصباح المبكر إلى بعد الظهر، وأعلنت الكنيسة حينئذ صوماً خاصاً لمدة ثلاثة أيام بينما تجمّع فى القاهرة سبعمائة وخمسة وستون ناخبا من مصر وأورشليم والحبشة والسودان، وكان استينو، وزير التموين، بوصفه رجل عبدالناصر فيما بين الأقباط، يتردد على مكان الانتخاب مناشدا إخوته فى الدين التزام الهدوء طوال يوم الانتخاب، وقد أُعطىَ كل ناخب بطاقة تحمل اسماء المرشحين الخمسة النهائيين، فيشطب إسمين تاركا الثلاثة الذين يساندهم للإختيار النهائى، ولو أن الانتخاب سار هادئا فقد كان من الواضح أن الفجوة بين المجتمع والكنيسة من ناحية وبين المجموعة التى تؤيد انتخاب البطريرك من بين الأساقفة وتلك التى تؤيد انتخابه من بين الرهبان من ناحية أخرى، تلك الفجوة كانت لاتزال موجودة كما هى، فلم يُدْلِ بأصواتهم اثنان وعشرون عضوا بالمجلس الملى من مجموع أعضائه الأربعة والعشرين، كما امتنع عن التصويت أساقفة قنا وأخميم والخرطوم وعطبرة وأسقف أسيوط (الذى كان سابقا مُفْعَماً بالأمل فى أن يصبح بطريركا).

وفى نتائج الاقتراع السرى التى أُعلنت فى السابع عشر من أبريل عام ١٩٥٩ لإختيار ثلاثة من خمسة اشخاص لوحظ أن الراهب الذى كان اسمه آخر اسم أُلتقط من الظرف ليصبح بطريركا كان قد جاء الثالث فى الترتيب فى الاقتراع السرى مسبوقا بدميان وانجيلوس وهما راهبان من الدير المحرق الذى قضى فيه البطريرك المطرود الشهور الأخيرة من حياته، وقد أُختير دميان، وكان ترتيبه الأول، أسقفا. وعيّن مطرانا لعطبرة فى السودان، أما انجيلوس وهو راهب وديع صغير الحجم، وقد كان يبكى طوال اليوم بينما كانت تُجرى عملية الانتخاب فهو يشرف، مغموراً، على المكتبة البطريركية المتواضعة وغير المخطط لها.

وفى أحد الأمسيات، وبعد انتهاء الخدمة الطقسية المسائية التى رأسها الأنبا كيرلس السادس، والتى حفلت بالمراسم والأبهة الملائمة، بدأ أمين المكتبة

البطريركية يعرض مكتبته متباهيا بحماس يشبه حماس الأطفال، وكان هناك فهرست يجرى إعداده لبيان مجموعة الكتب التى تحتفظ بها المكتبة، وكانت نسخ من الصحيفة اليومية القبطية "مصر" والمجلة القبطية الأسبوعية "وطنى" مكدسة على منضدة، وكانت بعض المخطوطات القديمة موجودة خلف أبواب زجاجية، بينما كانت مجلدات متنوعة بالعربية والقبطية تُرى موضوعة على الأرفف، وهذه المكتبة، فى مجموعها، تمثل ابروشية متواضعة لراهب كان من الممكن أن تؤدى زلة يد طفل به أن يصبح بطريركا.

وتلك الخطوة النهائية فى اختيار البطريرك تبدو بدائية ومنافية للعقل، إذ كيف أن مصير كنيسة شعب تعداده أربعة ملايين يُترك تقريره، فى القرن العشرين، لقانون الحظ الأعمى، ومع ذلك، فبعد التفكير بتأنّ، نجد أن هذه الطريقة تنطوى على حكمة بديهية، فإن أقلية تمزقها الخلافات والمنازعات والمطامح المتعارضة، وتقوم هيئة الكهنوت فيها بمراتبها المتسلسلة، وجمهور مؤمنيها العلمانيين بالتنافس والتعاون بالتناوب، إن فى أقلية كهذه يكون إجراء انتخاب عام موسع لاختيار فائز واحد مَفْسَدَةً للأخلاق، ومدعاةً للفوضى، كما تكون الحملات الانتخابية ومناوراتها غير ذات حدود، وذلك بسبب وفرة حصص المكاسب المتوقعة المتضمنة فى مثل هذه المغامرة، والتى تؤثر على الأقباط جميعهم، وتضييق حلقة الصراع لتشمل ثلاثة متبارين فقط، مع ترك القرار بعد ذلك لمجرد الحظ، كل هذه تُثْنى الطموحين، والتواقين إلى تدبير المؤامرات عن محاولة الخوض فى حملة هدامة، تستخدم فيها جميع الطاقات، وتكون أرجحية النجاح فيها واحدة مقابل اثنتين للفشل. وبالإضافة إلى ذلك، فمن وجهة النظر الدينية فإن يد الولد قد أجرت الاختيار بشكل رمزى، فقد قال البطريرك المنتخب حديثا إن الله هو الذى اختاره، وتقول صلاة الرسامة عنه "لقد أصبح الكاهن الأعظم، والراعى والمعلم، حيث أنه قد استلم السلطة من الله."

وفى العاشر من مايو عام ١٩٥٩، عندما نُصّب الراهب مينا المتوحد بطريركا باسم الأنبا كيرلس السادس، كان يُرى وهو يبكى طوال مراسم التنصيب، ويمسح عينيه بمنديل ملوّن كان ممسكا به فى يده اليسرى، أما فى يده اليمنى فكان يقبض على صليب من الذهب قبطى كبير، وقد استجاب الأقباط بحماس كرد فعل لتجسيد القداسة التى يعتقدون بتأصلها فى تقاليد الرهبنة منذ مئات السنين، وقد كتب دكتور أُتّو ميناردس (Dr. Otto Meinardus) وهو قس بروتستانتى فى مصر، وكان قد أصبح خبيرا بتاريخ الكنيسة القبطية، كتب يقول: "لقد أصبح الطريق ممهدا أمام كنيسة مار مرقس القديمة لكى تبدأ عهداً جديداً."

وقد ذهب البطريرك الجديد إلى مغارة الدير حيث كان قد عاش فيها وحيداً لمدة أربع سنين ثم صلى وبكى، وعندما قال له أسقف كان مصاحباً له: "إن الله قد إختارك" أجاب البطريرك قائلا: "إنها لمسئولية جسيمة"وقد استعاد الأقباط ذكرى زيارة نُبوئيّة تمت قبل ذلك الوقت بعشرين عاما، قام بها البطريرك أنبا يؤنس التاسع عشر إلى راهب يعيش فى طاحونة هوائية مهجورة فى مصر القديمة، وبينما كان البطريرك الهَرِم، وهو مستند على عصاه الرعوية بكل ثقله، يصعد التل شديد الانحدار المؤدى إلى الطاحونة الهوائية وإذا بعصاه تنكسر، ولما عرض الراهب إصلاحها، أصرّ

البطريرك على أن يحتفظ الراهب مينا المتوحد ـ البطريرك الحالى ـ برمز منصبه، والأقباط يستمتعون بمثل هذه القصص النُبوئيّة، فهى تعزز الاعتقاد بأن الاختيار هو أصلا اختيار إلهى.

وحياة أبونا مينا كراهب بدأت وهو فى سن الخامسة والعشرين عندما استقال من مكتب توماس كوك الشهير للسياحة (Thomas Cook) وذلك بعد حصوله على الإذن الخاص من البطريرك ليصبح راهبا، وأثناء دراسته بالمرحلة الثانوية بالإسكندرية كان قد تأثر كثيرا بقراءة تاريخ حياة المشاهير من الرهبان، والدير الذى إختاره ليعيش فيه، كان هو دير البراموس، الذى يقع بقرب مسقط رأسه فى قرية طوخ النصارى بدلتا النيل، وقد وُلد عام ١٩٠٢، وتعلم فى مدرسة ابتدائية فى دمنهور، التى غالبية سكانها من المسلمين. وقبل التحاقه بمكتب كوك للسياحة عام ١٩٢٤ كان يعمل مع أخيه فى شركة هولندية.

وقد وقع أبونا مينا وهو راهب شاب تحت تأثير الشخصيات الروحانية البارزة فى الكنيسة، وفى أوساط عمره نقل روح الإلهام والإثارة التى اكتسبها منها إلى شبان آخرين، وعمل على إذكائها فيهم، وهؤلاء يُكوّنون الآن جزءا من طبقة من الرهبان تجمع بين التعليم والتقوى، وهذان قلّما يجتمعان معا فى الكنيسة القبطية، وبعد سيامته كاهنا عام ١٩٣١ التحق أبونا مينا بكلية للرهبان بحلوان حيث أمضى فيها سنتين، وبعد فترة قصيرة قضاها فى الصعيد، دخل مغارة بالقرب من دير البراموس وفى هذا الدير اتخذ راهبا مشهورا من بين رهبانه أبا روحيا له، وهذا الراهب المعروف بإسم أبونا عبدالمسيح الحبشى، والمشهور بأنه نبى أثر فى أبونا مينا تأثيرا عظيما بينما كان يعيش حياته التوحدية فى الكهف، ولم يكن ليذهب إلى الدير إلا للحصول على إمدادات من الماء والدقيق لإعداد ما يحتاج إليه من خبز، وكانت حياته الشخصية حياة طهر قاسية تقتضى ضمنا أن تكون هناك أيام للصوم وساعات للصلاة.

وفى عام ١٩٣٦، بعد أن رُفض السماح له بإعادة بناء دير مار مينا بالقرب من الإسكندرية، انتقل أبونا مينا إلى طاحونة هوائية من جهة بابليون مهجورة فى مصر القديمة، وهناك بنى مغارته التى يعيش فيها حياته الرهبانية كما بنى كنيسة صغيرة ملحقة بها، وكان ينام على خيش مفروش على الأرض ويعيش على ما يُهدى من طعام، وشهرته المتزايدة كمتصوف جذبت الحجاج الأقباط الذين جاءوا لأخذ البركه منه، ولقد كان هذا المكان، هو المكان الذى جاء إليه البطريرك يؤانس التاسع عشر فى زيارته النُبُوئية.

وطبقا لما كتبه الدكتور ميناردوس، فإن الراهب طُرد من الطاحونة الهوائية أثناء الحرب العالمية الثانية، وقد طرده البريطانيون الذين اشتبهوا بأنه جاسوس، وهناك مصدر آخر يميل إلى الاعتقاد بأنه طُرد ليفسح المكان للقيام بعمليات حفر لكشف بعض الآثار القديمة، ورسالته المُفّعمة بالورع التى خاطب بها الأتقياء الذين أحاطوا به عندما ترك الطاحونـة الهوائية، هذه الرسالة تصور ما تعهد بالتزامه من الإيمان بالله والتسليم لإرادته، فقد قال: "لاتبكوا ياأولادى، لتكن إرادة الله، إن خططه سامية، وسوف لايتركنى، إن الله الذى يوّفر الغذاء لأضعف طير، سيمنحنى الحماية والقوت، لا تكونوا قلقى البال من ناحيتى."

وقد مكث أبونا مينا لبضع سنين فى حجرة بالقرب من كنيستى القديس ميخائيل والقديس ثيودور الشرقى (Theodore the Eastern) إلى أن عُيّن عام ١٩٤٤ رئيسا لدير الأنبا صموئيل فى مصر العليا، ومع أنه كان فى دير يعتبر أكثر أديرة الصحراء انعزالا، فلم يتوقف الحجاج من السفر إلى أبونا مينا لإلتماس نصيحته وبركة صلواته.

وبعد ذلك بدأ الدور الأخير من انجازاته قبل أن يعتلى كرسى البابوية وذلك باستغلال تبرعات الحجاج فى بناء كنيسة القديس مينا فى مصر القديمة حيث كان يصلى يوم اختياره بطريركا، وفى منزل وُهب للكنيسة، متاخم لها، أخذ فى تدريب بعض الطلبة على حياة الرهبنة، ولما توقف هذا المشروع استأجر عددا من الحجرات ببضع قروش ليعيش فيها طلبة الجامعة الذين يأتون من الصعيد، ومن بين الجيل الحاضر من الرهبان الذين وقعوا تحت تأثيره، هناك اثنان بارزان، أحدهما أبونا مكارى السريانى الذكى النشيط، الذى هو الآن مساعده ومستشاره الرئيسى، والآخر هو أبونا متى المسكين، الذى يترك مغارته التوحدية، دوريا، ليثير الحمية والحماس فى طلبة الجامعة وخريجيها الذين يشغلون بتعهد إحداث حركة نهضة روحية.

وفى السنة الأولى بعد إعتلائه كرسى البطريركية أظهر البابا كيرلس السادس بوضوح إخلاصه، وإحساسه الدينى العميق، وتحت إرشاده تجمعت قافلتان من السيارات ـ واحدة من القاهرة والأخرى من الإسكندرية ـ فى منطقة صحراوية، كان يحتلها يوما ما مبنى دير مار مينا، وهو الدير الذى حاول البطريرك إعادة بنائه قبل ذلك بربع قرن تكريما للقديس الذى سُميّ البطريرك على إسمه، وكان هذا القديس ضابطا فى الجيش الرومانى، وقد أُستشهد فى عام ٢٩٦ ميلادية لإعلانه إيمانه المسيحى بتحدّ، وقد أقيم بتوجيه من البطريرك، مذبح فى مكان يُظن أنه موقع قبر القديس مينا، وأقام البطريرك القداس الإلهى، محاطا بجماهير المؤمنين من الأقباط، وذوى المناصب الرفيعة منهم، الذين كانوا قد سافروا إلى هذا المكان عبر صحراء مريوط الوعرة غير واضحة المعالم، وذهب، بعد ذلك، إلى مكان اختاره لأن يكون موقع دير ينشأ لكى يستعيد الرهبان تعمير موقع دير مار مينا، وذلك بعد إنقضاء فترة ألف سنة من إهماله، وعلى حجر الأساس لهذا الموقع الذى يبعد كثيرا عن المناطق التى تسير فيها الحياة اليومية فى مصر، نُقشت العبارة الآتية:

"دير أبو مينا ثوماترجس (Abu Mina Thaumaturgus). وضعت حجر أساسه اليد المباركة لصاحب القداسة البابا المعظم أنبا كيرلس السادس، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية، وكان هذا فى يوم الجمعة المبارك، السابع والعشرين من نوفمبر عام ١٩٥٩ ميلادية، السابع عشر من هاتور، عام ١٦٧٦ للشهداء."

والدير الجديد، وهو واحد من أوائل المشروعات التى تعهدها البطريرك، قد أحتل كثيرا من اهتمامه، وأقتضى منه ضمنا أن يقوم بأحد اتصالاته الرسمية الأولى مع النظام الحاكم، فقد حصل من مصلحة الآثار الحكومية على خمسة عشر فدانا صحراوية منعزلة لبناء الدير عليها، ومن بعض الوجوه، فإن هذا الحدث يمثل عهد البطريرك الجديد: جلال دينى يظهر بجلاء بوجود قائد ومرشد مُنح موهبة إلهية لعمل المعجزات كالتنبؤ والشفاء، يقاسى مما يعتبره أولئك الذين يُكيّفون اعتقاداتهم وفقا

للظروف أو الأوضاع، يقاسى أعراض الانعزال والإنطواء على النفس، وكان المجتمع القبطى محاصراً، والأقلية قلقة على مصيرها، وهيئة الكهنوت المكونة من الاكليروس والرهبان بمراتبها وسلطاتها المتسلسلة، كانت فى حالة من الفوضى، فكانت الكنيسة جريحة الاضطراب، والبطريرك يضع حجر أساس فى مكان صحراوى لدير آخر.

ومع أن قوة البطريرك المتمثلة فى روحانيته، يمكن أن تُفسّر على أنها مدعاة إلى قصر اهتمامه على الأمور الروحية مما يجعل المجتمع القبطى غارقا فى ضعفه، برغم ذلك فقد كان يُذكّر المسلمين بطريق غير مباشر بأن المصريين كانوا مسيحيين قبل أن يصبحوا مسلمين بوقت طويل، وكان يذكّر الأقباط بطريق مباشر، أن لهم تُراثا من الشجاعة والتحدى لسلطات القمع، وفى الاتصالات الشخصية يؤكد البطريرك ما تُعنيه إيماءاتُه وكلماته ويعززها، وهو فى تقواه حصين، وفى سموّه الروحى لا يمكن مهاجمتة أو الإغارة عليه، فأنت تتكلم، وهو يسمع، ولكنه لايبدو عليه أنه مُصغ، أو مُنْتَم للحظة التى يدور فيها الحديث، والصليب، وهو الوسيط القبطى الدائم بين الإنسان والله، يبدو أن يكون له نفس الوضع بين البطريرك والناس الآخرين، فأنت تسأله سؤالا، فيتجه هو إلى الإجابة برسم إشارة الصليب رمزا للمباركة، وبينما ينزل على درجات سلم البطريركية لتحية الجماهير التى تنتظره قبل الخدمة المسائية، يرسم إشارة الصليب بينما يكون ماشيا، ثم يقف ليتسنى للشعب تقبيل صليبه الذهبى، وفى هدوء كامل وعدم انزعاج، يبدو اسلوبه فى التعبير مليئا بالنظرة المُحدّقة التى لا تتحول أو تنصرف عن مُحدّثه، تلك النظرة التى هى من طبيعة سكان الصحراء.

ومن السمو الروحى هذا، نجد أن البطريرك قد أدهش، وأذهل، وكدّر الواهنين الذين تعوزهم الحيوية، وغير المبالين والمناضلين، فهو ينظر إلى الأقباط وإلى مصر نظرة متسامية تختلف فى طبيعة تساميها تماما عن نظرة عبدالناصر إليهم، وعندما مارس عبدالناصر ضغطا على البطريرك ليحمله على القيام بزيارة رسمية إلى دار رئاسة الجمهورية، اكتشف هوة الخلاف فى الرؤيا بينهما، ويقال أن البطريرك أجاب على رسالة عبدالناصر غير المباشرة بوجوب زيارته له بقوله: "إن البطريرك يُزار ولكنه لا يزور."، وبعد انتخاب البطريرك ارسل عبدالناصر مندوبا لتحيته، وبعث البطريرك بإثنين من الأساقفة رداً لهذه المجاملة، وعندما علّق عبدالناصر أمام الوزير القبطى استينو، على حقيقة أن البطريرك لم يقم شخصيا بالتوقيع بإسمه فى سجل التشريفات برئاسة الجمهورية، حمل استينو هذه الملاحظة إلى البطريرك الذى أجاب: "لقد أرسل عبدالناصر مندوبا واحدا، وأرسلت أنا إثنين، لم يكن هو الذى انتخبنى، بل لقد انتخبنى الله والعناية الإلهية." وحينئذ قال البطريرك لستينو: "أرجوك ألا تحاول رعاية شئون الكنيسة، إنها مشكلتى أنا." ولم يَلِن البطريرك إلا بعد انقضاء عدة شهور من الفتور وعدم الاكتراث، ففى العاشر من أكتوبر عام ١٩٥٩ زار القصر الجمهورى، ووقع فى دفتر التشريفات بعد أن كتب: "لك أحرّ صلواتى، وأصدق تمنياتى والسلام."

وفى داخل الكنيسة وضع البطريرك أهمية خاصة على إعادة النشاط والمنزلة اللائقة للحياة الدينية، والأنظمة الطقسية، وكان يقوم بزيارات مفاجئة للكنيسة تبدأ الساعة الخامسة صباحا، وقد اكتشف أن أساقفة أبروشيات عديدة كانوا يهملون إقامة

قداس الصباح المبكر أيام الأحد والأربعاء، وعندما كان يجد أبواب الكنيسة مقفولة، وكان من الواجب أن تكون مفتوحة، كان يفتحها شخصيا ويصلى فى الداخل، وقد هاجم الرهبان الذين كانوا يعملون ككهنة أحرارا على مسئوليتهم، آمرا إياهم بالعودة إلى الأديرة بعيدًا عن اللهو الدنيوى، وللرهبان الذين كانوا يُرَوّعون جماعة المؤمنين بجمع الأموال دون تمييز أو تفريق، أصدر أمراً صارماً بأن يحصلوا على تصريح البطريرك شخصيا قبل القيام بأى جمع للمال.

وعندما خلا كرسى مطرانية جرجا، حيث كان سلفه أسقفا فيها، أذهل الأنبا كيرلس السادس العائلة القبطية القيادية فى تلك المنطقة بحرمانها من حقها المعتاد الذى كان مقصورا عليها فى اختيار الأسقف، ففى احتفال بطريركى مصغّر، دعا رئيس العائلة إلى اجتماع عام ووضع أسماء ثلاثة من الرهبان فى صندوق، واختار واحدا منها ليكون هو الأسقف التالى، ولما كان الاكليروس جميعهم تحت سلطة ونفوذ هذه العائلة، فإن أى فائز بالأسقفية سيكون مناسبا ومُرضيا لها، وبعد ذلك بوقت قصير مات رئيس العائلة، وزارت عائلته البطريرك لتخبره عمن اختاروه أسقفا لهم، ولما اعترض البطريرك على عملهم هذا، هددت العائلة قائلة: "سنتحول إلى الكاثوليكية، ما لم تقبل من اخترناه نحن."، وقد أخطأوا التقدير بتهديدهم هذا، مما يعتبر اعتداء على منطقة اختصاص البطريرك الروحية، وقد رفع صوته عاليا، قائلا: "لا. لا. لا."، وقد ترك البطريرك كرسى المطرانية خاليا لبعض الوقت ثم عيّن أسقفا اختاره هو.

ولما كانت قداسة شخصية الأنبا كيرلس قد أثارت حماس الأقباط ومشاعرهم فى جميع أجزاء مصر، فإنه قام بجولات فى أجزاء البلاد، ولقى استقبالات حماسية من الجماهير فى كل مكان حلّ فيه، وقُدرته هذه فى الحصول على استجابات قوية من جماعة المؤمنين الأقباط هى بلاشك أقوى أسلحته فى التعامل مع النظام الناصرى، فالأقباط، وجميع المصريين، فى الوقع، يميلون بطبيعتهم إلى الشعور بالولاء نحو الشخص القوى المتفانى فى إخلاصه لمثله العليا، وفى هذا المضمار أحرز الأنبا كيرلس نجاحا لا نظير له كقائد دينى بين البطاركة الأقباط فى هذا القرن.

وبالتقوى والإنجاز يحرك البطريرك مشاعر الأقباط الدينية العاطفية المتوترة، فهو يستيقظ يوميا فى الثالثة صباحا ليصلى، ويرأس القداس اليومى العام، وأثناء فترة الصوم الكبير يصوم يوميا من منتصف الليل إلى السادسة مساء، وعندها يقيم القداس المعتاد إقامته أيام الصوم الكبير، وفى مقابلة مع الصحافة بعد رسامته أجاب على الأسئلة الصعبة بالتذكير بأن "الأحرى بنا أن نصلى لا أن نتكلم".

وأظهر الأقباط فى كل مكان أنهم يَعُونَ ويدركون قداسة البطريرك، فقد قال كاتب: "إن البطريرك محبوب جدا من الجميع لأنه إنسان بسيط وتقى، ويواسى كل فرد ويقضى فى الصلاة ساعات طوال، وهو ليس طموحا، وفكرة كونه بطريركا لم تكن فى الواقع إلا حلما له."، وقال أحد علماء الآثار: "إن للبطريرك مقاما وهيبة، وهو رجل سلام، ومحبة، وإيمان."، وقال محرر صحفى: "البطريرك محبوب جدا... إنه يصلى كثيرا."، وقال مهندس: "إنه محبوب كإنسان مقدس تقى، وهو له أيضا شعبية نتيجة جولاته بين الناس."

وطبقا لقوانين الكنيسة القبطية، فإن البطريرك يدير شئون الكنيسة بالتعاون مع

الأساقفة، ويلقب بأسقف الإسكندرية، والأسقف الأول، والأسقف الأعلى مقاما، أما لقب البطريرك فهو لقب غير معروف فى قوانين الكنيسة، وهو لا يدّعى العصمة من الخطأ، ووظائفه مساوية لتلك التى يقوم بها الأساقفة الآخرون، فيما عدا حق رسامة الأساقفة فهذا مقصور عليه، ومن الناحية العملية، طبعا، فهو بابا المسيحيين المصريين، وهى وظيفة يشكلها حاملها، ولذلك، فمعرفة وجهة نظره الخاصة لهذه الوظيفة، بالإضافة إلى سياسته فى إدارتها، كل هذه ضرورية للحصول على أى وصف لما تكون عليه حالة الكنيسة القبطية.

وبالتعاون مع مستشاره ومساعده الرئيسى، أبونا مكارى السريانى، كانت تقدم إلى البطريرك سلسلة من الأسئلة المكتوبة، وكان أبونا مكارى يناقش الإجابات مع البطريرك ثم يصوغها نيابة عنه، ولما كان لأبونا مكارى دور كبير فى رسم السياسات للبطريرك، فإن أى دمج لوجهات نظر الإثنين لابد وأن يدعم صلاحية هذه الإجابات، والملخص التالى للإجابات المكتوبة بصيغة الغائب (Third Person) يؤكد إيمان أنبا كيرلس الثابت فى أولوية الاهتمام بالحياة الروحية، وتركيزه على الأقباط بوصفهم مجتمعا دينيا:

ماهو أكبر مطمح لك بخصوص الكنيسة القبطية أثناء عهدك كبطريرك؟ أكثر ما يطمح إليه هو أن يرى الكنيسة فى حركة إحياء روحية تشبه ما كانت عليه الكنيسة فى الأيام الأولى للآباء الرسوليين، وكناسك كانت عنده تجربة شديدة العمق مع الصلاة، وإيمان قوى بأن الصلاة ستقود الكنيسة إلى هذه الحالة من الإحياء العظيم للروح الدينية، وهو يحاول تشجيع كل الشعب الكنسى القبطى على تنمية تجربته مع الصلاة، وهو يشعر بأن الصلوات قد حلت المشكلات الرئيسية الثلاث التى كانت تواجه الكنيسة:

(١) المشكلة الأثيوبية: (وُقعت اتفاقية فى ٢٥ يونية ١٩٥٩، أزالت نقاط النزاع بين الكنيستين القبطيتين فى مصر واثيوبيا).

(٢) الوحدة: قبل اختيار البطريرك الحالى كان الناس يأكل بعضهم البعض، أما الآن فالكل وراء البطريرك.

(٣) الأوقاف: لمدة ٧٠ عاما، كانت الأوقاف (هبات دينية) حجر عثرة فى حياة الكنيسة ولكنها أصبحت الآن معترفا بها.

وقد كان كل هذا الإنجاز من عمل الصلاة، دون الحاجة إلى التحدث عن المشكلات أو حتى ذكرها، وسيُحل ما تبقى من مشاكلنا بنفس هذه الطريقة.

ماهى حاجة الكنيسة الأكثر الحاحا؟ إنها الإحياء الروحى والوحدة الإجتماعية.

هل يخطط البطريرك لعقد أى مناقشات مع الحكومة؟ نحن على إتصال دائم بالحكومة كلما دعت الضرورة إلى ذلك، واستينو (الوزير القبطى للتموين) هو ضابط الإتصال الحكومى المختص بالأمور القبطية، نحن نرسل له معظم مطالبنا وهو يرسلها بالتالى إلى رئيس الجمهورية، وفى بعض الأحيان نتصل بعبدالناصر مباشرة أو بوزراء الحكومة المختصين، وفى معظم الأوقات نتسلم ردودا ايجابية ومشاعر وديّة.

ماهى تضرعات البطريرك فى صلواته لأجل المسيحية فى العالم؟ إنه يصلى لكى يصبح المسيحيون مسيحيين حقيقيين، ولكى تعود لهم الحياة الروحية فى كل مكان،

وفى القداس القبطى توجد ابتهالات نردد فيها تضرعاتنا بأن يعين الله الكنائس على إنهاء الشقاق والفرقة بينها، وعودة الوحدة إليها.

ومع أن النهوض بالأمور الدينية أمر ذو تأثير محيى، فإن الأقباط المناضلين غير مقتنعين بعدم توكيد الإهتمام بالأمور الدنيوية والسياسية والعملية فى عهد البطريرك الجديد، وقد اشتكى كاهن كان لايزال مصمما على خوض المعركة القبطية، قائلا: "البطريرك رجل على درجة كبيرة من القدسية والتقوى، إنه قديس، وكذلك مساعده، الأب مكارى، وهو إيضا ذكى جدا، وله حظ كبير من الثقافة، وهناك كثير من الصلوات كل يوم فى البطريركية، ولكننا فى حاجة إلى نشاطات أخرى بجانب الصلاة، إن الصلاة وحدها ليست كافية."

ويصل يوميا إلى البطريركية سيل من الخطابات كما يؤمها أعداد غفيرة ممن يقومون بزيارات شخصية لها، وهذه جميعها بأعدادها المفزعة تُذكّر بالشعور بالقلق الذى ينتاب الأقباط. كما تنبه إلى خطره، ولو أن موظفى الكنيسة حساسون بخصوص مناقشة ما تحمله هذه الخطابات والزيارات من موضوعات، فهناك قليل من الشك فى أن آراءهم الرئيسية فيها، التى تتكرر دوريا لا تعدو أن تكون انعكاسا للدوافع الرئيسية للتحول إلى الإسلام ألا وهى: ميزة الحصول على طلاق سهل عن طريق التحول إلى الإسلام، وإغراء الوظائف، والأمل فى الحصول على ميزات اقتصادية، وتجنب التمييز والضغوط الإسلامية.

وبينما يميل البطريرك إلى أن يرى أن وظيفته هى أن يُعنى، فى المقام الأول، برعاية الشئون الدينية، فهو أيضا رئيس المجتمع القبطى و"السياسة جزء من عمله"، وذلك طبقا لما قاله محام قبطى بارز، وأولئك الذين خيّب البطريرك أملهم، يوضحون فى مناقشاتهم بأن ما يرد إلى البطريركية مُذكّراً بقلق الأقباط يتطلب مزيدا من العناية والاهتمام بالشئون الدنيوية، وتعريفا موسّعا لمعنى الصلاة، فإن بابا روما، ورئيس أساقفة كانتربرى (the Archbishop of Canter-bury) يؤديان عمل السيد المسيح ليس فى المذبح فقط، ولكن فى مكاتبهم إيضا.

ومما يؤسف له من وجهة النظر هذه أن مفهوم الكنيسة عن الإنسان التقى أنه ليس رجل عمل أو فعل، بخلاف وجهة نظر الإسلام الذى يرى أن الإنسان المتدين هو رجل دنيا ودين، كما كان نبيّه الأعظم محمد، والبطريرك الحالى، الأنبا كيرلس السادس. الذى كرس كل حياته لخدمة مملكة ليست فى هذا العالم، يستمر فى الاستغراق فى الصلاة والتأمل وليس من السهل أن يُحوّل عن هذا الاستغراق، فلم يكن ما حدث إذن هو مجرد أن راهبا قد أصبح بطريركا، بل إن البطريرك قد بقى راهبا كما هو.

الفصل الثانى عشر
أبناء الصحراء

إن الرهبان الأقباط بمصر أناس وجدوا فى الحياة معنى الأبدية والخلود، وهذا اليقين الذى وصلوا إليه ببساطة أخذوه معهم إلى البيئة غير المتغيرة للصحراء المصرية حيث لا يوجد ما يتعارض معه أو يعوقه، وقد عاشوا هناك منذ أن بدأ القديس أنطونيوس، مؤسس الرهبنة فى القرن الثالث في مصر، ممارسته لحياة التوحد مع أن فكرة حياة الانعزال ترجع إلى تخصيص الملتجآت المقدسة فى هياكل مصر القديمة، ووجود أماكن لإقامة الكهنة الوثنيين فى المقابر المهجورة.

والصحراء هى الحقيقة الغامرة فى البيئة المحيطة بهذه الأديرة، فرمالها التى لايُبليها كرّ الأيام، وأفقها الخالى، الذى لا يتسم بوجود ما يساعد على العيش أو التماس المأوى، وسماؤها الصافية بشمسها ذات الغروب المفاجئ، كل هذه لا يقطع تملّكَها لجذب الإنتباه الدائم إليها إلا جمال سائرة، أو أشجار نخيل تُرى عرضاً.

وهى تشبه حراساً، باقين فى مراكزهم بعد أن يكون الجيش قد ارتحل، وعند الظهر يكون ضوء الشمس مُنوّما، وبالليل يُغلّف الفراغ المكان، ، ويُشيع فيه الهدوء، وفى إحدى الأمسيات عندما غادرنا أحد الأديرة، رأينا القمر هلالا وكان يلقى بضوئه الشاحب على الأماكن المحيطة المُقفرة وذلك عندما بدأنا نمشى بثقل فى الرمل لنصل إلى سيارتنا الجيب (Jeep) وكانت على بعد ميلين منا تقريبا، وقد ألقى رئيس الدير نظرة أخيرة حول المكان، وقال ما كنا جميعا نفكر فيه: "إن سكون الصحراء لشئ فاتن."

وحياة الرهبنة فى مصر مفهومها بسيط: إنها تمثل حقائق خالدة تحميها بيئة غير متغيرة، وتفرض نفسها بالقوة، فليس فى استطاعة الرهبان إحداث تغيير فى الصحراء إلا بدرجة قليلة محدودة: كبعض أفدنة تُحوّل إلى أرض منزرعة، وأبنية للدير محاطة بأسوار، وصوت رنين جرس، وترانيم القداس، ولقد فرضت الصحراء شروطها فى صفقة التعامل مع الرهبان، وفى مقابل ذلك فهى تجعل من الراهب التقى شخصا حصينا تماما كما فعلت مع البطريرك ـ الراهب كيرلس السادس.

وعندما سمع أنطونيوس رسالة الانجيل التى تقول: "إذا أردت أن تكون كاملا، بع كل مالك وأعطه للفقراء... وتعال اتبعنى"، أجاب ملتزما بالمعنى الحرفى، وهى صفة لا تزال تميّز الرهبان الأقباط، فعمل على تحرير نفسه من ميراثه الذى بلغ ثلثمائة فدانا، ثم بدأ حياة الانعزال عن العالم، وبذا فقد شارك آخر الأمر الحواريين المريدين لاتباع الانضباط. شاركهم فى التماسهم الارشاد فى حياة التوحد، معطيا مثلا لها فى نفسه، ولجميع الأجيال التى تبعته.

وقد جاء هذا متماثلا مع ما عمله شخص معاصر لأنطونيوس يدعى بولس الطيبى (أنبا بولا) - (Paul of Thebes) الذى يعتبر الناسك الأول، وبينما كان أناس آخرون فى بلاد أخرى يفرون من وجه الاضطهاد إلى أماكن نائية فى الجبال منعزلة ـ كما فى لبنان ـ لم يكن أمام المصريين إلا الصحراء، وهكذا فعل بولس هربا من الاضطهاد الذى حدث فى مصر فى عهد الامبراطور ديسيوس (داكيوس) (Emperor Decius)

وقد بقى بولس متوحدا إلى أن تقابل مع أنطونيوس، تلك المقابلة التى تُمجّد ذكراها فى فن (نقوش) القرون الوسطى، ويقال إن بولا وجه إلى أنطونيوس الأسئلة الآتية: "بحق المحبة التى تحتمل كثيرا، أرجوك أن تخبرنى، إلى أى وضع صار حال الجنس البشرى؟ هل أقيمت مبان جديدة فى المدن القديمة؟ امبراطورية من تلك التى تسيطر على العالم الآن؟ ألا يزال باقيا من يعيش واقعا فى شرك آثام الشياطين؟" وتقاليد كل من بولا الناسك، وأنطونيوس الراهب، تستمر جنبا إلى جنب فى مصر، فبينما يلتحق جميع الرهبان المصريين الحديثين بأديرة، نجد أن بعضا منهم ينعزلون فى مغارات ليعيشوا متوحدين.

وتتشابه كلا الطريقتين مع الصحراء فى أنه لم يصبهما من التغيير إلا القليل، فالرهبانية الأولية ـ يُحافظ عليها بوعى عن طريق ممارسة الحياة الملائكية فى الأديرة القبطية الثمانية القائمة فعلا فى مصر، وهذه حياة سلبية، تتجنب التعليم، أو القيام بدراسات خاصة أو بأى من النشاطات التى تتضمنها الرهبنة الغربية، والرهبان، الذين لا يتزوجون، على خلاف الكهنة الأقباط، يقيمون القداس الإلهى كل يوم، ويصومون، ويُنزلون عقوبات ذاتية بأنفسهم تعبيرا عن توبتهم، مُركّزين على أداء طقوس محددة للعبادة.

وفيما يلى اقتباس لإثنين من التأملات التذكيرية المُميّزة التى أوردها القديس أنطونيوس وذلك فى القرن الثالث، ويلاحظ أن فى هذا الإقتباس تلخيصا لما يحاكى المعتقدات المعلنة للرهبان الأقباط فى القرن العشرين:

إن حياة الإنسان لقصيرة حقا إذا قيست بما يتتالى من عصور، كما أن جميع أيامنا فى هذه الدنيا تعتبر لاشئ لو قورنت بالحياة الأبدية، وفى العالم يباع كل شئ بقدر ما يستحق من ثمن، كما أن الشئ يستبدل بآخر مساو له فى القيمة، أما الوعد بالحياة الأبدية فيُشترى بثمن بخس.... لنكُفّ عن الالتفات بأفكارنا إلى الماضى، وتوّهم أننا قد ضحينا بالكثير من الأشياء، لأن الأرض بكل ما فيها شئ تافه بالمقارنة بالسماء جميعها.

وفى دير القديس أنطونيوس، الذى يُنظر إليه بالتوقير والتبجيل على أنه المكان الذى دُفن فيه، يشير الرهبان إلى أهمية تقديم فروض الولاء الشخصية للقديس كل مرة يدخلون فيها إلى كنيسة الدير، كما يروون أن فى حالة عدم مراعاة هذا الأمر فإن القديس يُذكّرهم شخصيا بما أغفلوه، ويحكى دكتور أوتّو ميناردس (Dr. Otto Meinardus) فى دراسته لأديرة القبطية، قصة رواها راهب كان قد أُرسل لإحضار كتاب من الكنيسة، وبسبب تعجله أهمل تقديم احتراماته للقديس، وفجأة ظهر الراهب خارج الكنيسة شاحب الوجه، مرتعشا، وهو يقول إن القديس أنطونيوس قد ضربه على كتفه ضربا خفيفا، كما أن رهبانا آخرين فى الدير يقولون أيضا أنهم شعروا بوجود القديس أنطونيوس أو رأوه بالعين.

ومعتقدات رهبان دير القديس أنطونيوس هذه تعطى صورة نموذجية للإيمان التام وغير المُتحفّظ للرهبان الذين تحيط بهم مصادفات من حالات تتسم بالورع يقبلونها على أنها دلائل على التقوى بيّنة وبشائر توكيدية لها. وبسبب تحديد الرهبان للوضع الدينى للكنيسة من ناحية الاسلوب والطابع والمثل العليا، فقد أصبح لهم أثر عميق

على موقف الأقباط من قضيتهم كأقلية، فكل مجموعة من الناس يجذبهم أبطال شعبيون، ورواد يُحتذى بهم، وهؤلاء عادة يكونون أشخاصا ذوى تأثير بالقلم أو السيف أو الخطابة الدعائية لتحويل الناس من دين إلى آخر، والأقباط من هذه الناحية، يجدون أبطالهم فى أولئك الناس المقدسين السلبيين الذين يهربون من هالة الفساد والقابلية للرشوة التى تحيط بالأقباط العلمانيين أو الأساقفة الذين يجدّون فى طلب السلطة، ولكن وجهة نظرهم تصور الرهبان على أنهم أفراد غير مُرتقب أن يكونوا أناساً عمليين، وتأثير هؤلاء الرهبان شبيه بتأثير الحشيش (مُخدّر) الذى يستعمله الفلاحون المصريون، فهم يُشيعون الهدوء، كما يُضعفون الرغبة فى القيام بأى عمل إيجابى، وقادة الكنيسة الذين يُختارون من بين الرهبان الأتقياء من المُرجّح أنهم يشبهون البطريرك ـ الراهب الحالى ـ ، والأفراد الذين اختارهم ليساعدوه، والثقة التى لا تتزعزع فى أن مجرد الإيمان السلبى يضمن النصر فى النهاية قد يُثير مشاعر الرهبان ولكنه أيضا يصيب مجتمع الأقباط بالشلل.

والأقباط الذين يضعون ثقتهم فى الرهبان يصدقون، فى الواقع، النبوءات التى يتميّز بها باب محراب يرجع تاريخه إلى القرن العاشر فى كنيسة دير السريان، فصُفوف ألواحه السبعة المستطيلة يعتبرها الرهبان، جديا، كبيان لِممر الزمن فى الماضى والحاضر والمستقبل، وما يراه الزائر، ويفك الرهبان طلاسمه كما يأتى: الصف الأول ـ صور للسيد المسيح، والعذراء المباركة، والقديس مرقس والقديس اغناطيوس الأنطاكى (St.Ignatius of Antioch)، والقديس ديوسقورس (St. Dioscorus)، والقديس ساويرس (St. Severus) (العصر الرسولى)، الصف الثانى ـ نقوش لدوائر متشابكة تُكوّن صلبانا (انتشار المسيحية)، الصف الثالث ـ دوائر متصلة تحتوى على صلبان (تكوين الكرازات الأسقفية فى الأيام الأولى للكنيسة)، الصف الرابع ـ سلسلة من الصلبان محاطة بسيقان نبات الشبْذَر (Shamrock) بأوراقها الأربعة (نشأة الإسلام وتطويقه للمسيحية)، الصف الخامس ـ علامات النازية (Swastikas) داخل دوائر (نشأة المذهب المادى متضمنا النازية)، الصف السادس ـ مزيج من مِشواة (أداة الشواء) قاتمة اللون، ومساحات بيضاء ودوائر متصلة (ضعف الكنيسة)، الصف السابع ـ ستة صلبان واضحة المعالم، دون زخرفة، يملأ كل واحد منها لوحاً (الوحدة والنصر النهائى للكنيسة).

وداخل تلك الكنيسة ضعيفة الإضاءة، التى تقع وسط الصحراء فى وادى النطرون ـ فى منتصف المسافة بين القاهرة والإسكندرية ـ كان هناك راهب يشرح هذه النبوءة فى همس يفيض بالورع، بينما كان ممسكا بشمعة مقربا إياها إلى النقوش. تلك النبوءة التى لا خوف عليها من الزوال، فهى مكفولة لها الحماية الكاملة، فوراءها قوة الرهبنة القبطية التى تتمثل فى إيمان شامل، وحصانة، وثقة مطلقة، ولكن هناك أيضا بعض العيوب كعدم القابلية للتكيف، والسذاجة، والاحساس الزائد عن الحد بأحداث التاريخ، مع إدراك بالغ القلة لما تعنيه هذه الأحداث، ولما قد يُستفاد منها، وأبناء الصحراء المترهبون هؤلاء لم يُعدّوا أو يُؤهّلوا لمؤازرة اخوتهم الأقباط فى الضغوط الحديثة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى يواجهونها، وليس من المعقول مع ذلك أن نتوقع للأقباط الكثير من رهبان عددهم أربعمائة من مجموع

الأقباط وعددهم أربعة ملايين.

أما بالنسبة للكنيسة نفسها هناك ثلاثة من الرهبان الشبان هم الذين كان لهم أثر هام جدير بالذكر، إثنان منهم يؤكدان النمط الكنسى ويعززانه، وغالبا ما يتواجدان فى مغارات الصحراء، أما الثالث فهو أبونا مكارى السريانى، أهم مساعدى البطريرك الثلاثة، وقد كان هو الناطق بلسان البطريرك فى الإجابة على الأسئلة التى قدمتها للبابا، ويُشار إليه عادة على أنه "الشخص الذكى، ذو التفكير البارع فى البطريركية، لقد ذهب إلى برنستون (Princeton) للدراسة هناك، وبالإضافة إلى حصوله على درجة الماجستير من المعهد اللاهوتى ببرنستون، فقد حصل أبونا مكارى أيضا على درجة فى القانون من جامعة القاهرة، وعلى درجة فى الآداب من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وقد درّس أيضا فى المعهد اللاهوتى القبطى فى اثيوبيا.

ولقد شذّ أبونا مكارى عما عُرف من اتجاهات للرهبان، فهو العضو الوحيد فى الصفوة منهم الذى يوجه اهتمامه إلى المشاكل المعاصرة التى تواجه الأقباط، ويعطى الانطباع بأنه تكتيكى قدير، بارع فى تنظيم القوى، ولكونه مبعوث الكنيسة لحضور الاجتماعات المسكونية والمؤتمرات المسيحية فى جميع أجزاء العالم، فهو أيضا الموّصل والناقل الرئيسى لمظاهر التأثير التى قد تُحدثها الكنيسة الغربية، وخبراته التى اكتسبها من دراسته فى برنستون قد خلّفت فى نفسه انطباعات قوية، وهو فخور بالرسالة التى قدمها وحصل بها على درجة الماجستير، التى بقراءتها يتضح أنها ملخص بارع مُوّثق لتاريخ الكنيسة، ولو أنه لا يتضمن مخططا عمليا لإتخاذ أى إجراء أو للقيام بتحليل ذى مغزى أو دلالة، وبالرغم من ذلك فإن أبونا مكارى يحاول إيجاد حلول، ولو أن نُقّادَهُ يشيرون إلى أن هناك قليلا من الأدلة على تحقيق أى إنجاز، مع وجود بعض ما يشير إلى أن له طموحات بطريركية.

والراهب الثانى ذو النفوذ، أبونا متى المسكين قاد الراهب الثالث، أبونا أنطونيوس السريانى، وعشرة آخرين من الرهبان الشبان إلى مغارات فى الصحراء، سالكا الطريق الذى سار فيه القديس أنطونيوس، والبيان الذى عرضه أبونا متى لهدفه الذى كان مصمما عليه يوّضح متانة وصلابة التقليد الأنطونى (نسبة إلى القديس أنطونيوس): "المسيحية لا يمكن أن تعاد إليها الحياة إلا عن طريق إنعاش وتنشيط المثل الأعلى للرهبنة الحقة، وهذا يتمثل فى حياة وتعاليم آباءنا... هنا (فى الصحراء) نحن فقراء، فقراء مثل آباءنا ليس عندنا مكتبة، ومع ذلك فكتبنا مسجلة فى عقولنا لخدمة عقولنا.... وفى الدين، الذى هو الحياة مع الله، تأتى الفلسفة الحقيقية من القلب لخدمة القلب، وهكذا، فنحن لسنا فى حاجة إلى مكتبة فمكتبتنا فى داخلنا، فقلوبنا هى التى تحتوى على مكتبة الله."

وأبونا متى المسكين من خريجى الجامعة كلية الصيدلة، ولكنه ترك العالم خلف ظهره، بأن باع صيدليته فى دمنهور إحدى مدن دلتا النيل والصيدليات مؤسسات تجارية تدُر الربح الوفير، وبذا فهى من الأعمال الحرة التى تُغرى الكثير من الأقباط على مزاولتها، ثم التحق بأكثر الأديرة القبطية انعزالا، وهو دير القديس صموئيل فى مصر العليا، الذى تفصله مسافة تقارب الأربعين ميلا عن أقرب قرية بيوتها من الطين، ثم بعد ذلك سعى إلى توّحد أكثر إنعزالا فقضى ثلاث سنين فى مغارة، وقد غادر مغارته

مؤقتا إلى الإسكندرية حيث أُختير للعمل وكيلا بطريركيا فيها، وهناك اكتسب مجموعة من الأتباع والأنصار من بين طلبة الجامعة والمدرسين، وعندما عاد إلى حياته التوّحدية الرهبانية جمع فريقه المكون من أحد عشر شخصا، كثير منهم من خريجى الجامعة، وذهب إلى مغارات الصحراء قرب دير القديس صموئيل.

أما أبونا أنطونيوس، وهو متخرج من جامعة القاهرة، فقد ترك المجموعة أخيرا وعاد إلى مغارة قرب دير السريان الذى ينتمى إليه، ولم يكن ليقطع استمرارية توّحده إلا ليذهب إلى الدير للعمل أمينا لمكتبته، وقد أقنعه البطريرك الحالى بأن يعمل سكرتيرا له، ولكنه لم يبق فى هذه الوظيفة إلا مدة ثلاثة شهور فقط. وخلال هذه الفترة لم يكن ليغادر حجرته إلا للقيام بواجبات وظيفته.

والمغارة التى يسكنها أبونا أنطونيوس الآن كانت قد قُدّت فى العصور القديمة، داخل الحجر الرملى الذى يكوّن سلاسل تلال فى الصحراء التى ليس فيها نَبْض بالحياة، ويبلغ طولها اثنى عشر قدما، وعرضها ثلاثة أقدام، واتساعها يوّفر بالكاد مساحة كافية لإحتواء سرير من الحجر الرملى، ومكتب صغير، وأدوات مطبخ بسيطة، وحصيرة، ومجموعة متنوعة من كتب دينية، وشروح وتفسيرات، وفى تلك المغارة يجد هذا الراهب عالمه الذى يهدف إليه ويعنيه، وهو يعتبر أحد اللاهوتيين البارزين بالكنيسة القبطية.

وخلال تاريخ الكنيسة، كانت حالتها تُقاس بدرجة قوة وانضباط الحياة الرهبانية، فقد تزامنتا فى الازدهار أو الذبول، إنها علاقة وثيقة ربطتهما منذ البداية الفعلية لإستقلال الكنيسة وذلك عندما قاد الرهبان حركة ضد ما أُعلن فى مجمع خلقيدونية عام ٤٥١ ميلادية، من شَجْب لعقيدة أن للسيد المسيح طبيعة واحدة، ونمو الرهبنة والنسك فى بلد وُصف بأنه "دير واحد فسيح" قد أكسب مصر فى ذلك الوقت لقب "الأرض المقدسة" مما جعلها مميّزة عن فلسطين، ولكن ليس كل الرهبان كانوامعتدلين، بل كانوا يعرفون، أيضا، فى تلك الأيام بتعصبهم، فقد قادوا الغوغاء فى الوجه البحرى فى حملة هدمت المعابد الوثنية، كما أنهم أصابوا الآثار الهائلة لمصر الفرعونية بأقسى مظاهر التخريب.

ولو أن الرهبان قد مرت بهم فترات ازدهار بعد الفتح الإسلامى لمصر (فى إحدى الفترات كان الخلفاء يقضون أيام عطلتهم الصيفية فى الأديرة المسيحية)، إلا أنهم كانوا عرضة لهجمات إجرامية قاتلة وعند هذا الحد كانت الأديرة قد أصبحت حصونا دينية ذات قلاع يُلجأ إليها فى حالة حدوث أى هجوم، وأديرة وادى النطرون الشهيرة، على وجه الخصوص، كانت معرضة دائما لهجمات رجال القبائل بالصحراء، وبعد كل هجمة يقوم الرهبان الذين يكونون قد نجوا من الموت بإعادة أداء الإجراءات الروتينية للأديرة، وقد كانت توجد فى وادى النطرون فيما مضى سبعة أديرة هامة لم يتبق منها إلا أربعة فقط.

من بين هذه الأديرة الأربعة، يعتبر دير السريان مثلا بارزاً للرهبنة الحديثة فى مصر وقد خصه البطريرك الحالى بالثناء أثناء جولاته التى قام بها لزيارة الأديرة فى خريف عام ١٩٦١، كما حاز إطراء لاترابى غربى (Trappist أحد رهبان دير لاتراب فى نورماندى)، الذى مكث هناك أثناء رحلته لزيارة مصر، وزيارة لهذا الدير تثبت صدق

هذا الانطباع الذى يفيض بالمديح، وطبقا لما نُقل من معتقدات، فإن هذا الدير، وإسمه الرسمى دير القديسة العذراء والقديس جون كامى (St. John Came) مبنى على طراز فلك نوح، وبرجه، الذى كان يستعمل فيما مضى مأمنا يلجأ إليه الرهبان إذا ما حدث هجوم على الدير، يُطل على الكنيسة الرئيسية للسيدة العذراء، ثلاث كنائس أصغر منها، وهناك شجرة القديس إفرايم ، وهى شجرة تمر هندى لافتة للنظر، قطرها سبعة أقدام، وتعتبر نِتاج عصاة غرزها القديس، وكان ذلك فى القرن الرابع، وعندما استعاد الدير نشاطه حديثا، أُضيف إليه مكتبة، ومتحف، ومطبعة، وصهريج لتخزين الماء وملتجأ للرياضة الروحية.

وهذا الملتجأ يُؤْوِى الشبان الذين يأتون، كما أوضح أحدهم "للراحة ولبناء قوة تكفى لتمكينهم من مواجهة العالم"، وهم يأتون إما فرادى، أو فى أزواج، أو أحيانا ثلاثة فى وقت واحد، فى أوتوبيس حتى منطقة الاستراحة التى تقع على الطريق الذى يربط القاهرة بالاسكندرية، ثم بعد ذلك يسيرون قرابة ثلاث ساعات عبر الصحراء حتى يصلوا إلى الدير، وقد قال رئيس الدير شارحا "إننا نرحب بأى شخص يقرع على باب الدير، وتكون سيماء وجهه معبرة عن الطيبة."

وهؤلاء الضيوف الأتقياء هم الموّصلون الشخصيون للتأثير الرهبانى إلى العالم الخارجى، فهم يتبعون الرجال المقدسين إلى أماكن تواجدهم، كما دأب المصريون على عمل ذلك دائما، ثم يعودون إلى مدنهم وقراهم للسير طبقا لما تأثروا به، وتعهدوا بتنفيذه، وخلال فترة إقامتهم فى الدير، يوّفر لهم الحد الأقصى من فرص الاحتكاك بالرهبان، وبذا يصبحون حواريين (تلاميذ) مؤمنين.

وقد وصف واحد من طلبة الجامعة النازلين فى الدير الروتين اليومى للعلمانى فيما يلى:

الساعة الرابعة صباحا – صلاة جماعية.
من الخامسة إلى السابعة والنصف صباحا – القداس الإلهى.
من السابعة والنصف إلى الثامنة والنصف صباحا – الافطار.
من الثامنة والنصف إلى العاشرة والنصف صباحا – الإمساك عن الكلام، والتأمل
من العاشرة والنصف إلى الثانية بعد الظهر – القيام ببعض الأعمال فى أرجاء الدير أو القراءة أو التأمل.
من الثانية إلى الرابعة والنصف بعد الظهر – الغذاء وراحة.
من الرابعة والنصف إلى الخامسة بعد الظهر – الاغتسال والتحضير لاستئناف النشاط الروحى.
من الخامسة إلى الخامسة والنصف – صلاة جماعية.
من الخامسة والنصف إلى الثامنة – قراءة، والقيام بأعمال، وتداولات مع الرهبان الذين "يتحدثون معنا عن حياتنا وعن خطايانا وعن المستقبل".
من الثامنة إلى الثامنة والنصف – العشاء.
من الثامنة والنصف إلى العاشرة – مزيد من الاجتماعات مع الرهبان فرادى أو مجموعات.

وهذا البرنامج يعكس الميل الفطرى للأقباط لحياة التنسك والزهد، وحتى طلبة

الجامعة الذين يغادرون القاهرة والإسكندرية قاصدين مُلتجآت الرياضة الروحية بالصحراء، يشعرون بأن نشاطات هذا البرنامج ملائمة وفيها صلاحهم، إذ يعتبرونها أسمى وأهم جزء من تراثهم، وقد عبّر عن ذلك أحد علماء الآثار القديمة الأقباط بقوله: "نحن الأقباط جميعا نحمل"ميكروب"الإيمان،والصيام، والحياة الرهبانية، وفيما يختص بى، فإنى لا أمتنع قط عن بيع كل ما أملك، بل إنى أُقْدِم على ذلك عن طيب خاطر، فترة صيامنا قادمة، وإنى لفرح جدا."وفترات الصيام فى الحقيقة، تتكرر خلال السنة القبطية، فبالإضافة إلى الصيام الكبير ومدته سبعة أسابيع، تعيّن الكنيسة ٤٣ يوما للصوم قبل عيد الميلاد، و١٥ يوما قبل عيد صعود جسد العذراء والدة الإله، ومن ١٥ إلى ٤٩ يوما قبل عيد الرسولين بطرس وبولس الذى يتوقف تحديده على تاريخ عيد الفصح، وهناك أيضا صوم هيراكليوس (Heraclius)، ومدته اسبوع واحد، وصيام يونان ومدته ثلاثة أيام، وعندما يصوم الأقباط يمتنعون عن أكل اللحوم، والبيض، واللبن، والزبد، والجبن، وأثناء صوم صعود جسد العذراء أم الإله، ويونان، والصوم الكبير يمتنعون تماما عن تناول الطعام أو الشراب حتى الظهر.

إن اعتقاد معظم الأقباط فى صلاحية الحياة الرهبانية، ذلك الاعتقاد الذى يقبلونه دون مناقشة أو اعتراض، ليدعو إلى بروز ملاحظة عملية، وهى أنه يُفْضى إلى تبديد الطاقات وتشتيت المثل العليا وما يكرس الشباب أنفسهم له، وفى أوقات الشدة والتوتر، يعتبر الناسك نفسه فرداً من المجتمع يعيش حياة رفاهية، راهنا فيها الحاضر من أجل الحصول على المستقبل، وعمله هذا، أساسا، لايرجع بالفائدة إلا على نفسه فقط، فبينما هذا العمل يلهب حماس ومشاعر الكثيرين، فهو غير كاف لأن يكون نموذجا واقعيا إلا لعدد قليل جدا من أفراد المجتمع، والرهبنة بإنغلاقها على نفسها داخل حالتها الأصلية البدائية، ليس فقط أنها لم تُسهم إلا بالقليل من الخدمات للمجتمع، بل إن السلبية التى هى من عصب بنائها قد انحدر مستواها حتى تمثل فى انحلال دينى، فالراهب، وهو الرجل البسيط الملتحى، الذى ينتعل الصندل، ويلبس الأردية السوداء، كثيرا ما قد أصبح شخصا يحيا حياة غير مثمرة، حياة من يعيش فى الماضى، دون صلة بالحاضر، يعمل قليلا، ويصلى قليلا، وينسى نفسه فى نشوة السعادة الشخصية القصوى، التى يلتمسها من طريق قتل شهوات النفس، والانعزال فى مكان ينسى فيه الهَم والألم والواقع الخارجى، وقد انحدرت حالة الراهب، عموما، تحت السلطة المركزية للكنيسة، التى تتسم بالانحلال خلال معظم هذا القرن، فتحوّل إلى شحاذ متسخ يجول وسط حالة فقر تسود المدن، أو موظف دينى يعرض نفسه على الأبروشيات القبطية ملتمسا العمل كأجير بكنائسها، وعندما صدر أمر البطريرك إلى الرهبان بالعودة إلى الأديرة، كان نصفهم خارج أسوارها، وفى إشارة من البطريرك إلى تأثر الأديرة بمصر بمثيلاتها فى الغرب، وهى اشارة تمثل أمنية أكثر من أن تكون ممثلة لهدف واقعى، أعلن أن "الأديرة ستصبح مرة أخرى مدارس دينية حيث يكرس الرهبان فيها وقتهم للدرس والكتابة."

وقد أعلن عن حدوث حزازات وضغائن داخل أسوار أحد الأديرة. مما يعطى مثالا لما وصلت إلية الحال فى الأديرة من سوء. وإعلان مثل هذه المتاعب فى الأماكن البارزة فى الصحف، بما فيها الصحافة العالمية، قد يُفضى إلى إعطاء المسلمين مبرراً

لشعورهم بالازدراء نحو الصفة الدينية فى العقيدة القبطية (المسيحية)، ومثال لذلك، فإن الدير المحرق (دير العذراء مريم)، الذى يقع بالقرب من أسيوط، وهى مركز للأقباط، قامت فيه ثورات متكررة ضد سلطة أسقفه، ففى السنوات ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٩، ١٩٤٧، بل وحديثا فى ابريل ١٩٥٩، قام الرهبان بثورات احتجاج، وأخرجوا أسقفهم من الدير ومنعوا دخوله بإقفال الباب من الداخل، متحدين بذلك كلا من السلطتين الكنسية والمدنية.

وفوق ذلك فالجانب من الحياة فى مصر الفاسد والقائم على اغراءت الإرتشاء لم يترك الرهبان يعيشون فى سلام، فبعض الأديرة لها ثروات ضخمة، تتمثل فى مساحات من الأفدنة الزراعية الحصينة التى وُرِّثت لها كأوقاف (هبات دينية) وهذه كانت كافية لأن تُدير رءوس بعض الأساقفة، وتحملهم على القيام بإحداث تغيير جذرى فى أهدافهم ومثلهم العليا مما يجعل المجتمع يقاسى من نزاعات مريرة، وفى عام ١٩٥٠. عندما انفرد قبطى، كان قد كرّس نفسه لخدمة الكنيسة، بجمع مرشد عام عن الأقباط ـ وهو مؤلَّف يعتبر الأول من نوعه ـ كان عليه أن يستعمل مرجعا يحتوى على تدوين للحسابات نُشر فى عام ١٩٤١. وقد قال معبرا عن رأيه: "كنا نود أن يكون فى استطاعتنا نشر الميزانية الحالية للأديرة، ولكنها ليست معروفة، وهى تحت اشراف وتصرف رئيس كل دير."

وكانت أراضى بعض الأديرة تُعامل كأنها أملاك شخصية للأساقفة ورؤساء الأديرة المشرفين عليها، ودير المحرق الذى لا تفارقه النزاعات قط، والذى يقع فى منطقة عرف أقباطها دائما أنهم الأكثر سطوة، والأقدر على التبرع بالأرض، ليس من المستغرب أن يكون هو أكثر الأديرة غنى بأرضه التى تبلغ مساحتها ألفين وثمانمائة فدانا، والذى يلى دير المحرق فى الثروة هو دير القديس أنطونيوس، وله ألف ومائتان فدانا، وقد أبعد رئيس هذا الدير بالقوة وحل محله رئيس جديد عُرف بقداسته وحرصه الشديد على أملاك الكنيسة." وبعد ذلك رُبط رئيس الدير المعزول على أفقر دير، وهو دير أنبا بيشوى فى وادى النطرون، فله فقط حوالى مائة فدان، أما مجموع أملاك الدير المستأجرة فتصل إلى خمسة آلاف وثلثمائة من الأفدنة ذات القيمة العالية.

وبالرغم من ذلك فإن الشعور بأمكانية القيام بحركة إصلاح رهبانية قائم عند المجتمع القبطى وعند الكنيسة على السواء، ومن الواضح أن التحديث شئ ممكن، ولكن هناك عامل آخر وهو قدرة الراهب الطاهر الورع على أن يأسر خيال الأقباط، وقد أقام البطريرك الأنبا كيرلس السادس الدليل على هذا، وإن راهبا كهذا ليستطيع، أيضا، تعبئة الأقباط، ودفعهم للفاعلية والنشاط، فالراهب الورع، بمقاومته لعوامل الفساد، وبعزوفه عن الرشوة، وصموده أما إغرائها، لا يكترث بأى عقاب لأن الصعوبة التى يلاقيها السجين فى زنزانته، لايمكن ، بحال ، أن توضع موضع المقارنة مع قسوة الحياة التى يعيشها الراهب فى مغارته بالصحراء، ولا يُشكّل الموت أى فزع عند أولئك الذين يعتبرون أن حياتهم ماهى إلا خيال زائل.

والشئ الذى يجب أن يُعمل بالضرورة هو تحويل الالتزام بهدف واحد يستقطب كل القوى وهو الإعداد للعالم الآخر، تحويل هذا الالتزام الأوحد إلى اهتمام بالمشاكل الحديثة التى يعمر بها هذا العالم، إن الخطر المُصَلّت على الدين القبطى

لمن الممكن أن يكون حافزاً للعمل على إحداث مثل هذا التحول وأن يُقدّم راهبا، فى صورة بطولية، يتحدى الأغلبية المسلمة والنظام الحاكم، والضغوط المتزايدة ضد الأقلية القبطية، ويستطيع مثل هذا الرجل تحطيم القالب الرهبانى، وتحويل استغراقه فى السماويات إلى اهتمام بالمشكلات الأرضية، وهذا يعنى تجسيد شخصية الشهيد، ليست فى صورة المؤمن، فى الأيام الأخيرة، التى تظهره شخصا متهالكا مهزوما، ولكن فى صورة الشهيد المشارك فى حملة صليبية، الذى يموت محارباً، وهذا هو الفارق بين التزامين، واحد منهما سلبى، والآخر ناشط فعّال، وككل الأشياء فى مصر، نجد أن لهذا الموقف سابقة، تتمثل فى الرهبان المناضلين أيام الكنيسة الأولى، فمن المتوقع إذن أن فى مكان ما، فى مغارة منعزلة، تستطيع قوة التجديد الدافعة الكامنة فى حياة التوحد فى الصحراء، تستطيع هذه القوة تحويل راهب إلى شخص يضحى بنفسه فى سبيل الدعوة إلى الاصلاح متشبها ومتمثلا فى ذلك بالسيد المسيح، ومن الممكن أن يحدث هذا فى أى وقت من الأوقات.

الفصل الثالث عشر
كنيسة الشعب

ربما تكون الكنيسة القبطية هى الكنيسة المسيحية الوحيدة التى يكون عِلمانيوها فى القرن العشرين أكثر تفانيا فى خدمتها من رجال الكهنوت بها، واستمرار بقاء الكنيسة يعتمد على التزام أبناء الأبروشيات أكثر من اعتماده على عمل الكهنة أو على الأمثلة التى يعطونها، وفى كل مكان فى مصر، لا يزال معظم رعايا الكنيسة ينتظرون من كهنتها أن ينهضوا بأعباء القيادة الروحية، وتقوية وتدعيم شخصيتهم كأقباط.

ولما كان القبطى ليس فقط هو المسيحى الذى يكون عضوا فى الكنيسة ـ حتى الملحدين يبقون فى عداد الأقباط ـ فالكنيسة إذن مطالبة بوضع علامة مميزة لقصة حياة كل قبطى عند البداية (العماد)، وفى الوسط (الزواج) ثم فى النهاية (الدفن)، ولما كانت هذه الطقوس التى لها عند الأقباط معنى إما رمزى أو روحى أو كليهما، لا تؤدى إلا عن طريق الكاهن، فقد أصبح يُحاط بدرجة من الاحترام تجعل الأقباط لا يزالون يقبّلون يده عند تحيته، ومع ذلك فإن مظهر الاحترام هذا يحمل فى داخله عادة معنى رمزيا، أكثر من أن يكون دليلا على التقدير الشخصى، والأقباط من الطبقتين العليا والوسطى ينظرون إلى الكهنة على أنهم فى درجة أدنى من الناحية الاجتماعية، أما الأقباط المتعلمون فلا يُخفون النظر إليهم بازدراء.

وقد أعلن أحد علماء الاجتماع الأقباط عن اتجاه سائد فى هذاالخصوص بقوله: "إن الكهنة الأقباط جهلة، حتى فى الأمور الدينية، ولم أقابل قط كاهنا قبطيا لفت انتباهى إلى المسائل أو الشئون الروحية." كما أن أحد المفكرين من أسيوط، برغم كونه قبطيا ملتزما، ذكر أن الصالحين للخدمة من الكهنة يبلغ عددهم حوالى سبعة فقط، ويُنظر إلى الكهنة، الذين يتزوجون قبل رسامتهم، على أنهم يهتمون بعائلاتهم أكثر من اهتمامهم بكنائسهم، والشكاوى المتعلقة بهذا الموضوع حافلة بالتكرار، ففى بداية هذا القرن عندما كان عدد الكهنة الأقباط يبلغ حوالى السبع مائة كتب أحد المعلقين الغربيين مايأتى: "إذا لجأ شخص إلى رجال الكهنوت الأقباط للحصول على أى معلومات، فإنه يُقابل إما بالاقتصاد فى الادلاء بالحقائق، الذى هو أكثر من السكوت تضليلا، أو بما يدل على جهل مطبق."

وقد قدّر الدكتور وهيب عطالله، مدير معهد اللاهوت القبطى، وأحد الثِقات البارزين فى دراسة وضع الاكليروس، قدّر عدد الكهنة الصالحين ـ أعنى الذين يقومون بواجباتهم على نحو كاف ـ بمائتين، وقد أوضح أن الباقين إما غير أكفاء أو يتمتعون بقدر لا بأس به من اللامبالاه، ومن الواضح أيضا أن الكنيسة القبطية لا تعرف عدد كهنتها على نحو دقيق، ويقول الدكتور عطالله أن هناك حولى سبعمائة كاهن قبطى، وقد ذُكرت أعداد أخرى تصل إلى ثمانمائة بل وإلى ألف يعملون فى حوالى سبعمائة كنيسة، وليس من المستغرب بعد ذلك أن تعطى البطريركية القبطية أعلى تقدير لهم وهو ألف ومائة كاهن.

وعن طريق أى إحصاء من الاحصائيات التقريبية غير المكملة نجد أن عدد

الكهنة الأقباط العاملين ليس كافيا لأن يمد الكنيسة القبطية بأسباب الحياة، هذا إلا إذا كان الأقباط أنفسهم هم الذين يريدون لكنيستهم الاستمرار فى البقاء، وإن ما يقوّى ويثّبت هذه الملاحظة هو نوعية الكهنة الواهنة والمعترف بها، وهم عموما يُختارون ويُدربون كيفما اتفق، ثم يُعيّنون بواسطة مجموعة متنوعة من الأساقفة الذين يمارسون سلطتهم للسيامة بإنفرادية واستغلال، وسيامة الكهنة التى كانت تتم بين عشية وضحاها أصبحت أمرا شائعا وعاديا فى كل أجزاء مصر، ففى يوم يكون الشخص مهندسا أو صيدلانيا، ثم فى اليوم التالى يصبح كاهنا، ورعايا الكنيسة القبطية هم الذين يختارون من يُرشّح لمنصب الكاهن، وهذه وسيلة تعطيهم الفرصة لأن يؤكدوا اهتمامهم الراسخ فى أن يكون الكاهن رمزاً للمبادئ المسيحية، وعلى ذلك فيكون من يختارونه عادة شخصا على درجة كبيرة من الاحترام والتقوى، ويكون ممن يقومون بخدمة الكنيسة وتعزيزها، والأسقف الذى ينتمى المرشح إلى أبروشيته يقوم بسيامته من غير إبطاء، والمختار لوظيفة الكاهن يجب أن يتزوج قبل سيامته. هذا إذا لم يكن متزوجا من قبل، لأن الأقباط يشعرون أن كهنة الأبروشيات الذين يزورون المنازل ويستمعون لاعترافات النساء لهم، يجب أن يكونوا متزوجين، ولا يستطيع الكهنة الزواج بعد الرسامة، والرهبان الذين يساعدون فى الخدمة فى الأبروشيات لا يقومون بزيارات منزلية قط. ولا يسمعون إلا اعترافات الرجال، وككل مواطنى الشرق الأوسط، فإن الأقباط يظهرون اهتماما بالمحافظة على الاحتشام، وباتباع آداب المجتمع، ويُشغل بالهم بالحرص على الطهارة الجنسية وحمايتها.

وفى صيف عام ١٩٦٠، أصدر البطريرك قرارا بأن جميع المرشحين لوظيفة الكاهن يجب أن يكونوا من خريجى معهد اللاهوت القبطى، وأن الاستثناءات تتطلب موافقته الخاصة، وقد أكد أحد أساتذة المعهد أهمية هذا القرار، فقد كانت تُحزنه حقيقة أن الأساقفة كانوا يسيمون كهنة ليست لهم أية معرفة بعلم اللاهوت، ولكن لاتزال توجد فى مصر مسافة طويلة تفصل بين صدور الأمر من فم البابا ووصوله إلى آذان الأساقفة المحليين.

ودور شعب الكنيسة فى التعيين الفجائى للكهنة كان قد وَضُحَ قبل صدور قرار البطريرك هذا ببضع شهور، وذلك عندما ثار الأقباط فى إحدى مدن الدلتا ضد كاهن ابروشيتهم المسن، وكان قد ضايقهم برفضه عرضا تقدم به أحد رجال الصناعة المحليين يبدى فيه استعداده لبناء كنيسة قبطية ثانية فى المدينة، ولخوف الكاهن من المنافسة، فقد طلب، بدلا من ذلك، بعض المال لاصلاح كنيسته، ولكن أقباط المدينة اتحدوا معاً وجمعوا مالا يكفى لبناء كنيسة جديدة ثم اختاروا أحد موظفى الحكومة كاهنا لهم. وقد ترك هذا الموظف عمله الحكومى فى الساعة التاسعة صباحا وأصبح كاهنا قبل موعد أكلة الغذاء، ولحسن الحظ، فى هذا المثل، كان من أُختير شخصا مخلصا كفئاً، وعلى استعداد أيضا لإنقاص مرتبه إلى الثلث في سبيل أن يصبح كاهنا، وكان قد قضى سنين كثيرة فى تدريب غير رسمى على القيام بمهام الشماس، تعلم خلالها الاجراءات الكنسية والطقوس الدينية.

وفى أغلب الأحوال، فإن المختارين من الكهنة أو الرهبان يكونون من عامة الشعب، وإن أى عائلة ذات مكانة أو موارد مالية لتعتبر أن وظيفة الكهنوت غير مناسبة

حتى لأبنائها الفاشلين التافهين، وعلى ذلك فهناك حلقة مفرغة تعزز ذاتها، فلأن لوظيفة الكهنوت حظا من التقدير قليلا، فقد جلبت لها أشخاصا من العامة،وهذابدوره تسبب فى أن يدوم ذلك التقدير على ما هو عليه من ضآلة، وتماما كما وقع المصريون أثناء حكم عبدالناصر تحت سلطان نتاج نظام عسكرى كانوا يحتقرونه، فكذلك كانت كنيسة الأقباط تحت سيطرة طبقة المتخلفين من المجتمع، أما أولئك ذوى المواهب والمركز الاجتماعى فقد اتجهوا إلى النشاطات القبطية التقليدية فى الأعمال الحرة والوظائف المهنية، وإلى درجة كبيرة، فقد تلقّت (تبنّت) الكنيسة أشخاصا من الدرجة الثانية، وبدأت تهمل تدريبهم، وكانت تدفع لهم رواتب منخفضة وأثقلت كاهلهم بمجموعة متنوعة من المهام، والكهنة بدورهم قد زادوا من أعبائهم الشخصية وذلك بإنتاجهم ذرية وفيرة العدد.

ومثال لذلك، فقد وصف أحد كهنة القاهرة واجباته فيما يلى: تدريس اللاهوت فى المعهد القبطى، والنهوض بأعباء ابروشيته فى أكثر مناطق القاهرة ازدحاما بالسكان، ورعاية عائلة تتكون من ثلاثة أولاد وثلاث بنات، وواجباته الكهنوتة تتضمن طقوسا دينية تستغرق وقتا طويلا، ومراسم الزواج، والمآتم، والعماد، والاعترافات، وافتقاد أبناء الأبروشية، وفى الشرق الأوسط حيث تحل أساليب العمل الواهنة المتعبة فى البلاد الشرقية محل طبيعة البروتستانت التى تتمثل فى بذل أقصى الجهد فيما يقومون به من أعمال، يستطيع الشخص أن يتخيل كيف تكون نوعية ثقافة هذا الكاهن اللاهوتية وقوة وجدّية نشاطاته التى يزاولها فى أبروشيته، أما عن الإخلاص التقليدى لعائلته، فهو أمر لاشك فيه، وإخلاصه هذا يعنى أيضا أنه ليس من المحتمل أن يكون على قدر كبير من الجرأة أو الصراحة، وذلك لحاجة ابنائه للوظائف الحكومية والمنح الدراسية، ولحاجته هو لراتبه المتواضع، فمن الواضح إذن أن عليه أن يتخلى عن كثير من الصفات الخاصة السامية فى سبيل أن يُتاح له العيش.

والعلاقة بين الكاهن القبطى والشعب وصف خصائصها مراقب متعاطف، وهو كاهن كاثوليكى مصرى قضى سنوات عمله فى الخدمة الاجتماعية بين الأقباط فى القاهرة، وفيما يلى الصورة التى عرضها: "إن الشعب القبطى متعلق بدينه أكثر من تعلق رجال الاكليروس أنفسهم به، وهذا عكس الوضع فى الكنيسة الغربية، ويعتبر عدد كبير من رجال الاكليروس الأقباط أن وظيفة الكاهن ما هى إلا عمل يؤديه الكاهن لقاء أجر محدد، كالعمل فى حقل القانون أو الطب، مثلا، فيما عدا أنه لا يتطلب نفس القدر من المجهود العقلى، بينما فى الوقت نفسه هو عمل يروق لأبناء الشرق الذين يجدون المتعة فى الراحة والاسترخاء، والشعور بأنهم على قدر من الأهمية، وهناك نوع من الاشتراك بين الشعب والاكليروس، فى خلق هذا الاتجاه، فالشعب يقبل الكاهن على أنه قائد يساعدهم على الشعور بالأمن باعتباره عضوا فى المجتمع القبطى، وكما لو كان الأقباط افراداً فى جيش، فهم يجدون بالقرب منهم ضباطهم المحليين الذين يُعتبرون حلقة الاتصال مع الجيش كله، والأقباط حساسون من ناحية موقفهم كأقلية يحوطها المسلمون، ولكن عندما تمتلئ الكنيسة بهم فإنهم يشعرون بالحماية والأمن."

ودور الكنيسة فى كونها العامل على الوحدة والترابط يتضح على وجه

الخصوص، فى قداس الأحد، فعند الممارسة المفعمة بالحيوية لشعائر تحويل الخبز والخمر إلى جسد السيد المسيح ودمه بإلوهيته، تذخر الكنيسة بالأداء الحسى لطقوس العبادة الدينية، فحواس النظر، والسمع، والشم، واللمس تصبح جميعها متضمنة، وذلك عندما يشارك جمهور المصليين بدورهم فى أداء الطقوس كأعضاء فى المجموعة، ثم يسود طابع الشرق المسيحى مباشرة تقريبا، ولا يتبين الشخص الدخيل الذى لا ينتمى إلى جماعة المصليين اللحظة التذكارية إلا عندما يُسمع صليل الصنج (الدف) (the cymbals) للمرة الأولى، وتنفجر حُفنة من الشمامسة عند المذبح مؤدين الألحان القبطية، وهى مجموعة من الألحان الدخيلة ذات لحن حزين، وتؤدى بصوت عال وذلك على نوبات وطفرات، وترجع فى أسلوبها إلى موسيقى المعابد عند الفراعنة، وعلى فترات متكررة، يضيف الكاهن لحنه المنفرد، ويملأ الجو بسحب كثيفة من البخور، ولذلك فإن العبير الذى يدفع المرء إلى النعاس، لا يغادر الكنيسة قط أثناء خدمة تستمر أكثر من ساعتين (والأقباط وهم تقليديون بشكل ثابت متماسك، ليفخرون بنسخة قداسهم غير المختصر والذى لم يطرأ عليه تغيير قط).

وعند الدخول إلى الكنيسة يترك المصلى عطاءاً متواضعاً فى مقابل رغيف من "الخبز المقدس" (القربان) يشبه فى الشكل رغيف الخبز الفرنسى بقطره الذى يبلغ الثمانى بوصات، ثم بعد ذلك يذهب الرجال والنساء للجلوس فى قسمين منفصلين، للرجال قسم وللنساء آخر، الآباء ممسكون بأبنائهم الذين يقضمون خبزهم (قربانهم) مرات متكررة اثناء القداس. والأمهات قابضات على بناتهن، ومن بينهن البنت الصغيرة الجادة التى تحشو خبزها المقدس فى محفظة يد بالغة الصغر، ويسود الاجتماع الهدوء، ولو أن إحساسا بالإثارة يتولد نتيجة انطلاقات الألحان القبطية، واهتزاز سحب البخور، وصوت الدف، والأجراس اليدوية (hand bells) والمثلث (the triangle) والسجود الجماعى كلما ذُكر تمجيد لله، إنها عبادة تتطلب أداء سلسلة من الطقوس.

وعندما يبدأ القداس يكون الحاضرون فى الكنيسة ، عادة قلة، ثم تمتلئ بعد ذلك باطراد إلى أن تظهر أخيرا مجموعات غير النظاميين الذين يصلون قبل النهاية ببضع دقائق، ويقفون فى الخلف وعليهم مظاهر العجلة وعدم الجدية، ثم يبدو كما لو كانت مراسم شعيرة التناول قد بدأت، وذلك دون حدوث ما يعلن عن بدئها أو يشير إليه، فنجد أن السائرين فى ممرات الكنيسة، وقد جذبتهم حالة من الفوضى والاضطراب، ينضمون إلى من يجاورونهم مكونين حشدا كبيرا، وقد حدث إنى ذهبت مع مرافق لحضور قداس كهذا فى كنيسة بهليوبوليس، وهى ضاحية حديثة من ضواحى القاهرة، وكان لهذا المرافق رأى وهو أن مجموعة المصلين الذي يَصِلون متأخرين هم دائما أحسن الأشخاص هنداماً، ومن الواضح أن التأخر فى الحضور إلى الكنيسة كان متناسبا مع االمركز الاجتماعى تناسبا طرديا.

ووفقا لإحدى المُستَغْرِبات التى كانت تلاحظ تصرفات الأقباط فى المناطق الريفية، فإنهم يذهبون إلى الكنيسة كأنهم ذاهبين إلى قضاء أحد الأمور أو المصالح فى القرية، وقد أضافت تقول: "إنهم فى الكنيسة يصغون إلى الألحان والترانيم، وقراءات من الكتاب المقدس، ولا يبدو أنهم يفهمون ما يقال فى القداس، ولكنهم

يشعرون أنه كلما طالت فترة الصلاة فى الكنيسة كلما كانت أكثر فعالية."

وفى القداس هناك إيماءة تشير إلى الوحدة عندما "تُمرَّرُ تحية السلام من شخص إلى آخر" آخذة شكل سلسلة حلقاتها إتصالات بدنية متبادلة، تربط جمهور المصلين جميعا، وهذه الإيماءة تحدث بعد العظة عندما يصافح كل قبطى يد جاره من اليمين واليسار، ومن الأمام والخلف.

وغنى عن البيان أن القداس الاسبوعى هو بمثابة اجتماع لِلَمّ شَعْث الأقباط. فيه يستجمعون قواهم، ويجددون التأكيد على شخصيتهم وعضويتهم فى جماعة المؤمنين، وبمثل هذه الوسائل تصبح الكنيسة هى القيّمة على شخصيتهم القديمة الأصيلة والحارسة لها، ولو أن الأقباط يحتاجون إلى حارس كهذا، يستخدمونه ويُبقون عليه، إلا أنهم لا يزالون ينظرون إلى الكنيسة فى المقام الأول، على أنها خادمتهم، وليست سيدتهم، ومع أنهم يحترمون الكاهن، عن طيب نفس، ويعتبرونه رمزاً، إلا أنهم يسرعون إلى انتقاده كشخص، ويتوانون فى اتباعه كقائد.

وبينما تكون شخصية الأقباط مرتبطة بالكنيسة القبطية فإن تقواهم ملتزمة، دون تحفظ، برسالة السيد المسيح ومعنى الصليب، فإذا لم توّفر لهم الكنيسة القبطية وكهنتها أى مخرج أو مُتنفّس دينى، فإنهم يولون وجوههم نحو كنائس الإرساليات الفرنسسكانية أو الكنائس المشيخية الأمريكية (the American Presbyterian) ولكنهم يبقون على ولائهم لقبطيتهم ويستمرون غالبا فى اللجوء إلى الكنيسة القبطية عند أداء مراسم العماد والزواج، ولكنهم يذهبون إلى الكنيسة الكاثوليكية أو الكنيسة المشيخية أيام الآحاد، ويحضرون اجتماعات الصلاة فيها، كما يستفيدون بمراكز الخدمة الاجتماعية بها، ويرسلون أبناءهم إلى مدارسها.

إن النقاط المذهبية الدقيقة لا تعتبر موضوعا أساسيا حتى عند رجال الاكليروس الأقباط، وعندما تصل إلى أغوار المناطق الريفية فى مصر تجد ما لاحظته إحدى راهبات الإرسالية الكاثوليكية فى مدينة القوصية، وهى تقع على بعد مائتى ميل إلى الجنوب من القاهرة، فالنسوة الأقباط اللواتى يتقاطرن إلى فصول تلقين خلاصة المذهب الكاثوليكى، ويحضرن الصلوات العامة يشعرن أن ليس هناك سبب يدعوهن للتحول إلى المذهب الكاثوليكى، فقد قالت الراهبة التى تتكلم الفرنسية، فى بسالة ولكن بواقعية إن هؤلاء النسوة يشعرن أن ما يزاولنه "هو نفس الشئ" la meme chose" وتضيف الراهبة قائلة إن بعض النسوة هؤلاء يقلن إنهن يَمِلْنَ إلى أن يصبحن كاثوليكيات وذلك عندما يكن على فراش الموت، ولكن إلى أن يحين هذا فهن لا يسمين أنفسهن أقباطا أو كاثوليك، بل يقلن إنهن مسيحيات ثم يشرن إلى وشم الصليب على معاصمهن.

والارتباط الدينى يكون على أشده فى مصر العليا، حيث تكون الحياة فى أقسى حالاتها، وتكون مليئة بالمآسى العنيفة والمتقلبة، وقد تكرر وصف إيمانهم وثقتهم بالبساطة، ولا غرابة فى هذا، فإن الحياة بالنسبة للفلاح المصرى، المقيّد بالأرض وبعائدها الهزيل، لا يمكن التغلب على مشكلاتها إلا بشق النفس، بل وقد تكون هذه الحياة أحيانا فى حالة لا تطاق، والشئ الوحيد الذى ينقذ الفلاح من الموت جوعا هو الفيضان المنتظم للنيل، وهذا قَدَرُ يتقاسمه المسلم والقبطى، ولكن لا يغرب عن

البال أن الأقباط يواجهون مشكلة أخرى ألا وهى شعور العداء نحوهم فى المحيط الإسلامى.

والصليب يصلح فى هذه المرحلة القاسية من التاريخ الغامرة بالفقر والاضطهاد يصلح كمعين لهوية الأقباط ومثبت لها، وكمُتنفّس لإنفعالاتهم كذلك، إنه سِمتُهم ومُسكّن آلامهم أو شافيها، فهو يعطى للحياة معنى عندما لا يكون أمامهم إلا عالم خارجى مُتّسم بالغموض وفقدان الحس، ويذخر بمِحن لا يجدون لها تفسيرا أو تعليلا، وإذا كانت المسيحية الغربية تعطى التمجيد الرئيسى لعيد القيامة ـ يوم قيامة السيد المسيح، والتحرر، وإثبات ألوهيته ـ فإن الأقباط يجدون أن الجمعة العظيمة أكثر ملاءمة لهم من الناحية النفسية، ففى هذا اليوم، عندما بدأ الإيمان بالصليب على أنه رمز للمسيحية العالمية، فى هذا اليوم يردد الأقباط الحديثون عبارة "كريالیسون Kyrieeleison" (ارحمنا يا الله) أربعمائة مرة، مائة مرة فى كل من الاتجاهات الأربعة، وفى فترة عيد القيامة، يقوم الأقباط بحجهم التقليدى إلى أورشليم ويعودون منها وأذرعهم تحمل وشما لصلبان مزخرفة.

وقد وصف أحد أفراد عائلة قبطية بارزة بالقاهرة مثالا مميزا لما يكون عليه الإنهماك الدينى، فقد رَسَخَ جده، وكان رجلا ثريا، عادة فى عائلته لإطعام المصلين فى كنائس عديدة حتى يستطيعوا البقاء أكبر فترة ممكنة فى الكنيسة بدءًا من يوم الخميس المقدس (خميس العهد) حتى قداس نصف الليل الذى يقام احتفالا بعيد القيامة، وأبناؤه، ومن ضمنهم والده واصل كل منهم إتباع هذه العادة فى واحدة من الكنائس، ولذلك فهو يستطيع تذكر كيف كان ، وهو بعد طفل، يمكث فى الكنيسة من الخميس المقدس إلى السبت مساءً، بل وينام هناك مع عائلته، والمال اللازم للإطعام طوال الاسبوع المقدس، الذى يأتى عن طريق التعهدات والالتزامات، يجب أن يُكمّل فى هذه الأيام حتى يمكن مواصلة إتباع هذه العادة، وهذا المهندس الشهير، الذى لا يزال مبقيا على هذه العادة العائلية قد عبّر عن موقفه الشخصى من الدين باسلوب توكيدى قائلا: "أنا شخصيا لست من المترددين على الكنيسة، وإنى أشعر أن الأقباط هم يمثلون جنسا أكثر من أن يكونوا مجموعة من أتباع دين خاص." ولكن يوم الجمعة العظيمة يُعتبر استثناءً، فهو يذهب دائما إلى الكنيسة فى هذا اليوم، وإذا سئل عن السبب فتكون الإجابة "إنى أشعر أن علىّ أن أذهب."

وبينما يتقاسم الأقباط الصليب مع باقى الطوائف المسيحية، إلا أنه لا تدانيهم فى درجة استحواذ الصليب عليهم أىُّ من الطوائف الأخرى، ويتضح هذا بدءًا من البطريرك الذى يمسك بالصليب أمامه، كما لو كان الصليب ترساً وسلاحاً معاً، إلى أطفال القرية ذوى الأسمال البالية، الذين يطاردون الزائرين من الأجانب، تُطوّق الصلبان أعناقهم، وعلى معاصمهم اليمنى، من الداخل، يُرى وشم أزرق اللون للصليب، بسيط وغير متقن. وفى أى وقت يظهر فيه البطريرك، ترى الأقباط يندفعون لتقبيل صليبه، كما يصطفون لتقبيله أيضا بعد الصلوات التى تقام فى المساء، وهذا التعلق الشديد الراسخ بالصليب يُرمز إليه فى العماد عندما يُمسح الطفل بالزيت ستة وثلاثين مرة فى جميع أجزاء جسمه.

والصلبان تُرسم ملونة أعلى أبواب بيوت الأقباط فى المدن والقرى، أو تُشكل

من الطين فى نقش ضئيل البروز فوق فتحات البيوت المبنية من الطين، وفى بعض الأحيان يكون بنيان البيت والصليب من القرميد، وإن الأقباط المولعون بقراءة الإنجيل فى البيت مع أفراد عائلتهم، لعلى وعى بما جاء فى سفر الخروج الإصحاح الثانى عشر والعدد الثالث عشر، ويدركون دلالة العلامة التى يقصد بها النجاة من العقاب الإلهى، فالآية تقول: "ويكون لكم الدم علامة على البيوت التى انتم فيها، فأرى الدم وأعبر عنكم فلا يكون عليكم ضربة الهلاك حين أضرب أرض مصر."

والصليب يقوم بدور وظيفى فعّال، بدرجة كبيرة، فى أقلية تعيش فى بيئة تتسم بالقسوة والعنف، فهو يدل المسافر على البيت الذى سيلقى فيه مشاعر الود والترحاب، وإذا ما فاجأ المرض شخصا وهو بعيد عن بيته، فإن وشم صليبه سيحدد حالا شخصيته كمسيحى، كما أن أطفاله، بصليبهم، لا يمكن أن يُخطفوا ثم يُدَعّى بأنهم مسلمون، وإذا مات فى مكان بين أناس لا يكون معروفا لديهم، فسيضمن له وشم صليبه أن يدفن طبقا للشعائر المسيحية، ووشم الصليب يستعمله الشحاذون أيضا لاستجداء الصدقة من المسيحيين، كما يستخدمه الباعة فى الأسواق المصرية ليقسموا به (لإقناع الزبائن بأن السعر مناسب)، والصليب يجعل من العسير على البنت أن تصبح بَغِيّاً، تلحق العار بكنيستها ومجتمعها وبعائلتها كذلك، وإن وشما للصليب على المعصم لهو أمر يدعو إلى الإحراج التام فى حالة إذا ما أراد حامله التحول إلى الإسلام، وفى الأقاليم الريفية بمصر، كما لاحظت راهبة إحدى الإرساليات، يسم الأقباط حيواناتهم بالنار لإحداث علامة فيها تدل على ملكيتهم لها، و"يُعلّمون أبناءهم بالصليب لتعيين أنهم خاصتهم."

وبعد قرون من الإهمال تحت قيادة ورعاية رجال الكهنوت عرفوا بالجهل واللامبالاة، أصبح مكان الصليب قائما وسط مجموعة منوّعة من الخرافات والممارسات البدائية، كاستخدامه علاجا لعضة الكلب، يقوم به أحد الكهنة الأقباط، وهذا العلاج يستخدمه المسلمون والأقباط على السواء، فيقام لهذا الغرض حفل يتطلب أن يتواجد فيه، كجزء من الشعائر، سبعة أطفال وسبع ثمرات، وسبع قطع من الخبز، وابريق به ماء، ثم يتلو الكاهن بعض الصلوات، ويطلب من الضحية (الشخص المعضوض) أن يأكل بلحة واحدة، وقطعة من الخبز واحدة، ويبتلع ملء الفم ماءً مرة واحدة، ويداوم الضحية على تناول هذه الجرعة يوميا إلى أن يتم له الشفاء.

وتشمل الخرافات على وصفات تجعل العاقر مُخصبة، وترفع الأجور، وتنمى المحصول، وتقاوم العين المصيبة بسوء، وهذه كلها أمور تشغل بال المصريين عامة، وقد استخدم جدّ تلميذا من أحفاده، أثناء عطلاته، فى قراءة الوصفات من "كتاب الملائكة السبعة"، (رقم ٧ هو رقم مُفضّل عند الأقباط)، والنسوة كنّ يقفن فى صفوف طويلة، ويدفعن قروشا قليلة، كل فى دورها، وذلك كى تُقرأ الوصفات على مسامعهن، وإذا ظهرت الروح الشريرة بعد وفاة شخص، فيُستدعى الكاهن القبطى، ويذهب إلى مكان ظهور هذه الروح مسلحاً بفرع من شجر النخيل وإبريق من الماء، ثم يجعل الروح الشريرة تدخل الإبريق، وعند ذلك يدفنه أو يلقيه بعيداً فى الصحراء.

ومثل هذه الممارسات قد لاحظها، فى السنوات الحديثة، الدارسون فى المعهد

القبطى ـ وهو مؤسسة كاثوليكية تختلف عن المعهد العالى للدراسات القبطية، وهو الأحدث من سابقه ـ وهى تعكس ما كانت عليه حالة الكنيسة، وبخاصة فى الأقاليم الريفية بمصر، ومن الممكن إدراك أن الإرساليات الكاثوليكية قد كيّفت نفسها مع حالة المسيحية بمصر، وقد لخص أحد الكهنة الفرنسيسكان، الذى كان على صلة وثيقة بالفاتيكان وسياستها التبشيرية، لخص أسلوب فهم الكاثوليك للمسيحية فى مصر فيما يلى:

"إن الإرساليات الكاثوليكية فى مصر تدرك أن عليها أن تساعد على إعداد كنيسة قبطية قوية، والفاتيكان يريد من إرسالياته أن تعمل على تقوية الكنيسة القبطية، فالأفضل أن يكون الشخص قبطيا صالحاً من أن يكون كاثوليكيا طالحاً، وليس لنا الحق فى أن نزرع بذور الشك بين أناس يكونون على ثقة قوية بدينهم، ولكن الإرساليات الكاثوليكية التبشيرية تتسبب فعلا فى تحول أفراد لا يكون لهم من يرعاهم أو يسأل عنهم، تماما كالممتلكات التى لم تجد من يطالب بملكيتها."

ولو أن الكنيستين القبطية والكاثوليكية تتعاونان طبيعيا فى مصر، إلا أن هناك قليلا من الأمل فى إمكان إقامة أى علاقات ودية مع روما، ومن الناحية التاريخية، فقد قام الفاتيكان بمحاولات للتقارب فى القرون الثلاثة: الثالث عشر، والخامس عشر، والسابع عشر، وكان من الممكن أن تنجح المحاولة الأخيرة لولا سلوك وموقف الكاثوليك الأوروبيين الذين يعيشون فى مصر، وفى القرن الثامن عشر عندما أصبح الأسقف القبطى بأورشليم كاثوليكيا، وُضع تحت رعاية وإشراف الأقباط الكاثوليك فى مصر، ولكن الشعور ضده كان قويا جدا لدرجة أنه لم يستطع دخول مصر بعد ذلك قط، وأول بطريرك للأقباط الكاثوليك عيّن فى عام ١٨٩٥ واستقال فى عام ١٩٠٨، تاركا كرسى بطريركية الكاثوليك خاليا وذلك حتى عام ١٩٤٧، ومن الواضح أن الأقباط يعتبرون الاتحاد مع روما كتهديد لهويتهم، وبينما ينضم البعض إلى الكنيسة القبطية الكاثوليكية، فإن لمثل هذه التحولات تأثيرا محدودا.

والمبشرون البروتستانت الذين جاءوا أصلا للعمل على تحويل المسلمين إلى المسيحية سرعان ما تحولوا عن هذه الفكرة الميئوس منها، موجهين همهم إلى المسيحيين الذين كانوا يقاسون الكثير من الإهمال، وفى عام ١٩٥٣، أى بعد قضائها مائة عام بالبلاد، أعلنت الكنيسة المشيخية أنها تضم بين رعاياها حوالى مائة تحولوا من الإسلام إلى المسيحية وحوالى مائة ألف قبطى، وهؤلاء الأقباط الذين أصبحوا يقومون بدور فعّال فى الكنائس البروتستانتية، يبدون، وبشكل ملحوظ، غربيى السمة والثقافة، ويميلون إلى اتباع نفس الأسلوب الذى يسير عليه معلموهم الغربيون.

ولقد نجحت جميع الإرساليات التبشيرية فى مصر، إلى حد كبير، فى احتواء المسيحيين الذين لم يكن لهم من يرعاهم أو يُسأل عنهم، وكذلك فى المحاولة التى قاموا بها للمساعدة فى إحياء الكنيسة القبطية، والدليل على تأثير هذه الإرساليات يتمثل فى نواحى مختلفة، فقد أدخل الكهنة الأقباط العظات فى القداس، وذلك عندما بدأت عظات البروتستانت تجذب انتباه الأقباط، وفى الإسكندرية عندما قام الفرنسيسكان بطفرة من التقدم بعد الحرب العالمية الثانية، وجهت الكنيسة القبطية أخيرا اهتمامها إلى الأقباط الذين يعيشون فى الأحياء الفقيرة بالمدينة، وأفتتحت عدة

كنائس جديدة، وكنائس الإسكندرية الخمس التى كانت موجودة فى الفترة التى سبقت الحرب قد زادت ثلاثة أو أربعة أضعاف منذ نشوب الحرب، وقد أعلن مرسل فى إحدى مدن صعيد مصر أن حضوره الاجتماعات القبطية للصلاة، كإشارة منه لشعوره الودى نحو الأقباط، قد أثمر فى إزدياد عدد الحاضرين من الأقباط أنفسهم، والإرساليات التبشيرية، وهى المُنبهّة إلى أخطار الإهمال، والتى تعتبر أمثلة للنشاط والفعالية فى الحقل الكنسى، تلك الإرساليات قد حفزت الكنيسة القبطية للحفاظ على أعضائها داخل القطيع من رعيتها.

وبمرور الأيام شاهد رجال الكهنوت البروتستانت والكاثوليك حركة إحياء نشيطة داخل الكنيسة القبطية، خلّفت فى أنفسهم انطباعا قويا، ولو أن حركة الإحياء كانت، دون ريب، فى طريقها إلى النشوء والارتقاء قبل تنصيب البطريرك الحالى، إلا أن سلفه غير الكفء كان قَطْرساً (طائر بحرى ضخم)، لم يكن فى استطاعة الكنيسة قط زحزحته أو التخلص منه، بشكل كامل، طوال الفترة التى كان فيها على قيد الحياة. وتتمثل نهضة الإحياء أساسا فى حركة الشباب، التى تتضح فى برامج مدارس الأحد المزدهرة، وكذلك فى الدم الجديد الذى سرى بين الكهنة والرهبان، وبفضل صدق التزامهم للكنيسة، أمكن للعلمانيين من جمهور المؤمنين الوصول بهذين الإنجازين إلى حيز الوجود.

وقد أُعلن أن برنامج مدارس الأحد الطموح يضم مليونا من الطلبة الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والسادسة عشر، وأربعة آلاف فرع، وأكثر من خمسة آلاف من المدرسين المتطوعين، وقد بدأت حركة مدارس الأحد عام ١٩٠٨، ثم عُدّلت عام ١٩٣٠، وفى أوائل عام ١٩٤٠ اكتسبت حركة مدارس الأحد قوة دافعة عن طريق حملة تعزيز وتوسع شملت جميع أرجاء البلاد فاقت بكثير ما كانت عليه الحصة النسبية السابقة، وهى مدرسة أحد واحدة بكل كنيسة واحدة، ولو أن الإحصائيات مبالغ فيها، دون شك، إلا أن الكنيسة قد نجحت فى تنظيم وصيانة عملية على نطاق واسع تمد الكنيسة بشبكة من الفروع واحتياجاتها من العاملين المخلصين، وبينما يعمل برنامج مدارس الأحد على شد أزر الأقباط كمجتمع، فهو فى الوقت نفسه مُحصّن، بطبيعته، ضد أى ضغط سياسى يوجه إليه عن طريق نظام يسيطر عليه الإسلام، والدروس الرسمية الوحيدة بهذا البرنامج هى دروس دينية، ولو أن كل تلميذ يمثل التزاما صريحا من الوالدين بالهُويّة القبطية، وعند هذه المرحلة من العمر، التى تتميز بالحساسية وسرعة التأثر، يتعلم الطفل أين يكون إنتماؤه، وذلك عندما يتلقى ما تحمله إليه الرسالة العاطفية للسيد المسيح والصليب من انطباعات.

وفى كثير من الكنائس وصلت حركة مدارس الأحد إلى المرحلة التالية وهى تكوين مجموعات متزاملة من الشباب، فمثلا، فى كنيسة الجيزة تجتمع جماعة الشبان بعد ظهر الخميس، وبعد ظهر الأربعاء تجتمع جماعة الشابات، بينما تعقد فرق مدارس الأحد يومى الأحد والجمعة (المدارس الحكومية تُعَطّل الدراسة فيها يوم الجمعة إحتفاءً باليوم المقدس عند المسلمين).

وفى عام ١٩٥٨ بدأت حركة دينية علمانية وكان مركزها الرئيسى فى حلوان، قرب القاهرة، فى مبنى كان أصلا قصرا لإحدى أميرات مصر، فتحت قيادة أبونا متى

المسكين، وهو أحد رهبان دير القديس صموئيل، والمعروف بنشاطه وقوة تأثيره، تكوّن فريق صغير من الشباب، ومن بينهم طبيب ومدرسون حكوميون، وأخذوا على أنفسهم عهدا بتكريس حياتهم لخدمة الكنيسة، وهم عازمون على البقاء دون زواج، وينوون، فى آخر الأمر، قضاء كل وقتهم فى خدمة الكنيسة كعلمانيين، وهم الآن مشغولون فى القيام بأنشطة اجتماعية مشتركة بسيطة، مقيدة بأوقات فراغهم من أعمالهم اليومية، كما يقومون أيضا بنشر كتب دينية، وقد حدد واحد من هذه الجماعة النقص الذين يحسون به ويأملون معالجته بقوله: "إن عدداً كبيراً من رجل الاكليروس عندنا لا يقومون بعملهم على الوجه الأكمل، إن عملهم قاصر على أداء القداس، ولا تعامل بينهم وبين الشعب."

والموقف الداخلى للكنيسة كان قد سبق تلخيصه، ففى كتاب "انطباعات القرن العشرين فى مصر"، الذى نُشر عام ١٩٠٩ جاء فى مقالة عن الأقباط مايلى: "ولكن قانون التقدم، وهو قانون عام طبيعى، غير قابل للتغيير أو الإيقاف، هذا القانون آخذ الآن فى التأثير أيضا على هذه الجماعة المُشقَطة من الاعتبار، وفيما بين الأجيل الحديثة للأقباط، وكثيرون منهم نالوا تعليمهم وثقافاتهم طبقا للمفاهيم الغربية وأصبحوا مُشربين بالأفكار والنظريات الغربية، فيما بين هذه الأجيال نشأ شعور بعدم الرضا عن حالة الركود والإهمال التى انحدرت اليها كنيستهم، والتى كانت قد ولّدَتها قرون كثيرة من الخضوع تحت سيطرة الحكم الإسلامى."

وبعد ذلك بجيلين ظهر استياء مماثل لما سبقه، فى مدينة الجيزة، وهى موطن الأهرام وجامعة القاهرة (التى كانت تسمى حينذاك بجامعة الملك فؤاد)، فقد كوّن فريق من طلبة الجامعة فصولا متقدمة لمدارس الأحد فى أواسط الثلاثينات من هذا القرن، وكانت تعقد فى أمسيات يوم الخميس تحت إشراف أساتذة من كلية اللاهوت القبطية القديمة، وعن طريق هذه الحركة التى نشأت فى مدينة الجيزة، والتى كانت تضم، فى فترة ما، ما يقرب من الخمسين من طلبة الجامعة ظهر علمانيون على درجة عالية من الالتزام وبعض البارزين من الكهنة والرهبان فى الكنيسة اليوم.

وقد أعاد أحد قادة المجموعة إلى الأذهان القول: "لقد كنا نشعر باستياء شديد جدا بسبب الطريقة التى كانت تدار بها أمور الكنيسة، وأردنا أن ندرس ما كانت عليه الكنيسة القديمة وذلك لكى نعيد الحياة للكنيسة الحديثة، فلم يكن الكهنة يلقون العظات أو يقومون بزيارة الشعب، كما أنهم لم يحتفظوا بأى سجلات، وأردنا إحياء وظيفة الشماس بأن نجعله يقوم بالتدريس فى مدارس الأحد، وبإلقاء العظات ومعاونة الكهنة، ومساعدة الفقراء." (توجد ثلاث درجات كهنوتية رئيسية: الأسقف، والكاهن (القس)، والشماس بالإضافة إلى أربع رتب فرعية: القارئ والشماس المساعد، ورئيس الشمامسة ثم الكاهن الأول أو كبير الكهنة "القمص").

وبعد ذلك بعشرة سنين عزّزت حركة الجيزة هذه الكنيسة القبطية بمدها بعشرة من الكهنة وخمسة عشر راهبا، ومع قلة هذا العدد فإنه كان كافيا لأن يجعل من الأفراد المختارين أمثلة للإخلاص فى الخدمة يُحتذى بها أمام اكليروس يتصف باللامبالاة، وعلمانيين يسودهم الاستياء. وكما هو الحال فى الوضع النموذجى لميول الأفراد المتدينين، فإن جاذبية الالتحاق كانت أقوى فى الدير منها فى كنيسة الأبروشية وفى

كلتا الحالتين كان الدم الجديد يَرِد من المجتمع، وهؤلاء الكهنة والرهبان كانوا من خريجى الجامعة، وكثير منهم صيدلانيون ومهندسون عزفوا عن مزاولة مهنهم الناجحة، ولم يكونوا من متخلفى المجتمع، وقد لحق بهم، منذ ذلك الوقت، آخرون مساوون لهم منزلة.

وحتى يستمر إمداد الكنيسة بحاجتها من رجال الاكليروس الأكفاء، فإن المعهد القبطى للاهوت يدرب حوالى ١٥٠ طالبا يدرسون كل الوقت (متفرغون للدراسة)، ويقسمون إلى مستويين، أحدهما للحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية، والآخر للذين لم يتموا هذه الدراسة، هذا بالإضافة إلى ثلاثين من خريجى الجامعة الملتحقين بفصول المعهد المسائية بينما يقومون بأعمالهم أثناء النهار، وطبقا للتقديرات الموثوق بها، فإن التدريب بالمعهد يوصف بالكمال ويفوق فى محتواه مستويات المناهج التى كانت تدرس بالمعهد الذى سبقه، والتى كانت تختار حسبما أتفق، دون تدقيق أو مبالاه، وبعض الدارسين يعيّنون كهنة حال تخرجهم، بينما آخرون يصبحون كهنة فى حدود خمسة عشر إلى عشرين سنة، وذلك حسب الأهمية التى تُعلّق على وظائفهم السابقة (التى يبدو أن تكون المصدر الذى يوفر للكنيسة القبطية أكثر الكهنة استعدادا للخدمة الفعّالة)، ويصبح خريجون آخرون وعاظا أو مدرسين فى المدارس الدينية.

ولما كان الأقباط مجموعة من الأفراد يَشْغَلُهُم دائما الحديث عن أنفسهم، فهناك بعض من الأمثلة واسعة الانتشار، ومنها كاهن يَرِد ذكره كثيرا وهو أبونا بولس بولس كاهن مدينة دمنهور، وهى مسقط رأس البطريرك (وهى أيضا موقع لحادثة تاريخية: فى العاشر من يوليو عام ١٧٩٨، بالقرب من هذه المدينة، أصبح نابليون معزولا عن جيشه الرئيسى أثناء غزوه لمصر، وقد نجا بأعجوبة من الأسر على يد المماليك)، وأبونا بولس، الذى كان المسئول فى الدرجة الأولى عن "مدارس الأحد" بالجيزة، تخرج من الجامعة عام ١٩٤٠، وعمل بالحكومة لمدة عشرة سنين، مهندسا للرى كما كان يعمل شماسا بالكنيسة، وفى عام ١٩٥٠، ذهب فى أحد أيام الخميس، وهو يوم راحته، إلى الأسقف الذى يتبعه، وقد رسمه كاهنا، وبذا أصبح الكاهن الجديد بدمنهور.

ولو أن أبونا بولس كان، يوم أن زرناه، مريضا وملازما للفراش، فإن لحيته السوداء كانت تعلو ثم ترتد هابطة على الطرف العلوى لغطاء سرير أبيض، بينما كان يتكلم، وهو طلق المحيا، عن نفسه وعن عائلته، وعن شعبه، فقال وهو يقدم من كانوا فى الحجرة: "هذا طبيبى، وهو قبطى، وهنا أكبر أبنائى، وهو قبطى، وتلك زوجتى، وهى قبطية، وأنا قبطى أيضا." ثم قدم كاهنا من مدينة مجاورة قائلا: "إنك ترى كيف أن عملنا ناجح، لقد كان شماسا هنا فى كنيستى، وهو مهندس مثلى، وقد سيم كاهنا منذ أربعة شهور." وأثناء فترة زيارتنا دخل إلى الغرفة، فى صف واحد، ما يقرب من ٢٤ شابة من مدرسات مدارس الأحد، مقدمات فروض الاحترام بسرعة مع تقبيل يده، وبينما تقاطر إلى حجرة النوم الصغيرة كثيرون أخرون من أبناء الأبروشية، كان واضحا أنهم لم يحضروا لمجرد إظهار احترامهم لرمز كهنوتى، بل قد حضروا لزيارة من كانوا يعتبرونه راعيا لهم.

وفى دمنهور، كانت حاجة الأقباط إلى راع كبيرة، كما هى الحال فى أى مكان آخر

فى مصر، وفى هذه المدينة من مدن الدلتا، التى يعوزها البريق، والتى يصل شارعها الرئيسى إلىالطريق العام الرئيسى، بعد اختراقه ما يشبه المستوطنات التى تقع على حدود الغرب الأمريكى الضارى (قبل خضوعه لسلطان القانون)، وفى هذه المدينة نجد أن شوارعها التى لا يحكمها نظام، تتصف بالطول، وحوالى ٩٦٪ من سكانها، البالغ عددهم ١٢٠ ألف، مسلمون، ذوو عقليات متجمدة لا تقبل تغيير ما يعتقدون به، ومواردهم محدودة، واتجهاتهم تتراوح بين الشعور بالعداء أو اللامبالاه، وقبل وصول أبونا بولس، لم يكن هناك إلا كنيسة قبطية واحدة يرجع تاريخها إلى عام ١٨٤٨، وقد كانت هذه الكنيسة تُجسّد ما تتميز به الكنائس القبطية بمصر من ركود.

وقد حدد أبونا بولس، فى الواقع، الدور الذى يواجه العنصر الجديد من الكهنة الأقباط، فعليهم أن يكرسوا أنفسهم لتثبيت الهُويّه الشاملة للأقباط، وتدعيم الموقف الكامل لهم، مقدمين النصيحة والقيادة للأقلية، كما يقدمون كذلك مُتنفّسات لانفعالاتهم الدينية، وأبونا بولس الذى يزور كل عائلة قبطية ثلاث مرات فى السنة يشير إلى حقيقة قائلا: "يجب ألا نقبع فى المنزل، بل علينا أن نخرج وأن نعمل شيئاً عن طريق الاتصالات الشخصية." ولم تصبح كنيسته مركزاً دينيياً فحسب بل أصبحت مركزا اجتماعيا كذلك، كما أصبح هو حلقة الاتصال بين الأقباط وموظفى الحكومة المحلية.

وقد جذب أسلوب أبونا بولس انتباه الكهنة الحديثين فى سلسلة الكنائس القبطية من الإسكندرية إلى القاهرة، لأنه بقداسته التى تمتزج بالبهجة ساعد على كسر القالب القديم الذى كان سائدا فى الكنيسة المصرية، وهو ليس بالشخص الأنانى أو غير المكترث، بل إنه تشغله على الدوام شئون رعيته، ويتميز فى الوقت نفسه بالكفاءة والجدارة، وعندما رأيناه فى المرة الأخيرة، سمعناه يقول للمرة الخامسة أو السادسة أنه يريد الحصول على آلة تصوير سينمائى لكى يعد أفلاما دينية فى المسرح الصغير الملحق بكنيسته، وكنت تلمس بهجة الأطفال فى كلامه عندما ذكر إمكانية أو احتمال أن يصبح منتجا سينمائيا فى تلك المدينة غير الهامة من مدن الدلتا، ولكنه كان جادا فيما يقول، فهو على معرفة تامة بأقباطه.

إن مستقبل الكنيسة القبطية فى مصر ليعتمد، دون شك، على مثل هذه التقوى العملية أكثر من اعتماده على اتجاهات الرهبان وأوضاعهم المثيرة شكلا، لا موضوعا، ومن وجهة نظر خارقة للطبيعة كما جاء على لسان أحد قادة رجال الاكليروس الغربيين فى القاهرة: "فإن الله إذا أراد للكنيسة القبطية البقاء فسيلهم من تحتاج إليهم الكنيسة من كهنة وقادة بما يلهب مشاعرهم ويؤثر فيهم تأثيراً مُحْيياً."وفى تقدير الدكتور عطالله، مدير معهد اللاهوت القبطى، أن الكنيسة تحتاج إلَى أربعة آلاف كاهن، أى أربعة أو خمسة أضعاف مجموع عددهم الحالى.

وإن مقدار أو درجة التقدم الذى يُجسّده أبونا بولس يوضحه مستوى الكاهن القبطى الذى طلبت منه سيدة غربية زائرة، من قبيل الكياسة، أن يقول شيئا باللغة القبطية، فإذا به يجيب بالعبارة اليونانية "كرياليسون" أو كاهن إحدى الكنائس المصرية بالصعيد، الذى لم يُكتشف مكان تواجده إلا بصعوبة بالغة، وذلك أثناء زيارة لكنيسته المغلقة، وعند استحضاره لم يكن فى حوزته مفتاح للكنيسة، وقد فُتحت

الكنيسة عندما أمكن استحضار المشرف عليها، وبالإضافة إلى ذلك فقد كان على أبناء الأبروشية، عندئذ، أن يقوموا بشرح تاريخ كنيسته، كما يُظهر درجة التقدم أيضا وضع الكهنة الثلاثة وعائلاتهم الذين يعملون كمشرفين على الدير الأبيض (the White Monastery) القديم، الذى لم يَعُدْ يستخدمه الكهنة، بل أصبح مزاراً مقدساً، فهناك على بعد حوالى ٣٠٠ ميلا إلى الجنوب من القاهرة، يلعب أطفال الكهنة الثلاثة، ويذهبون إلى المدرسة، وأزواجهم يُدبرّن شئون المنزل، والأشخاص الكسالى هم الكهنة الذين على حد قول إحدى الزوجات، يستقبلون الزائرين الذين يُحضرون الهدايا، ويشرفون على الأراضى التابعة للدير، ثم يصلون، وأضافت قائلة: "هذا كل ما يفعلونه." إن بين أبونا بولس وكهنة الدير الأبيض المُلتحين الكسالى الذين يرتدون عباءات سوداء متسخة، فجوة من التفاوت وعدم التكافؤ بين الحديثين والقدامى من رجال الاكليروس الأقباط، تلك الفجوة التى تمثل السبب فى إنحدار مضى وتقدم يُرتجى.

الفصل الرابع عشر
المجتمع القبطى

فى مؤخرة "المرشد القبطى" الذى نُشر عام ١٩٥٠ توجد خريطة بسيطة تصور المساحة الخصبة من وادى النيل باللون الأخضر جاعلة الأرض الصالحة للسكنى التى تبلغ ٤٪ من مساحة مصر تبدو وكأنها زهرة اللوتس، بِتِلَاتُها منبسطة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، وساقها الرفيع يصل إلى السودان جنوبا، وبين الزهرة والساق تنتشر أسماء مدن، كبيرها وصغيرها، وفى جرسها تبدو وكانها مصطلحات دخيلة فى واحد من دروس علم النبات، وكان للأقباط فى هذه المدن وحدات من الحكم المحلى، ذات أثر فعّال، وكانت تسمى مجالس الجماعة (المجالس الملّية Maglis Milli) وبالإضافة إلى القاهرة والإسكندرية كانت هناك مجالس محلية فى دمنهور، وطنطا، والمنصورة، والزقازيق، وديروط، وشبين الكوم، والجيزة، والفيوم، وبنى سويف، والمنيا، ومغاغة، ومنفلوط، وأسيوط، وابو تيج، وجرجا، وسوهاج، والبلينا، وقنا، واسنا، وكان كل من هذه المجالس يتكون من خمسة ممثلين منتخبين باستثناء الإسكندرية حيث كان عدد أعضاء مجلسها سبعة، والقاهرة كانت مقر المجلس الملّى العام الذى يتكون من ٢٣ عضوا منتخبا ممثلين للمجتمع القبطى بأكمله.

وشبكة المجالس هذه كانت تكون الشكل العام لزهرة وساق داخليين على الخريطة القبطية بمصر، وهى من الناحية النظرية تشكل إطار أمة قبطية داخل الأمة المصرية. وبينما كانت الشئون الخارجية، والدفاع، والرى، والتحكم فى فيضان النيل وضبطه تحت إشراف وسيطرة الحكومة، فإن الأمور الداخلية كالحقوق الشخصية، والشئون الدينية والتعليم والخدمات الاجتماعية كان من المستطاع أن يعالجها الأقباط بأنفسهم، وهكذا، فإن مجالس المجتمع، التى تأسست فى عام ١٨٧٣ قد قدمت للأقباط من الناحية النظرية الفرصة للتمتع بدرجة هامة من الحكم الذاتى، الذى يرجع فى أصوله إلى العرف الإسلامى وإلى البِنْيَة البيروقراطية للإمبراطورية العثمانية.

والأساس الإسلامى لمجلس المجتمع القبطى هو التقسيم التقليدى للجماهير إلى مجتمعات دينية، ذات اكتفاء ذاتى، وكان دور الأتراك العثمانيين هو تشكيلها إلى نظام من الوحدات الإدارية الأفقية (مؤلفة من أعضاء ذوى وضع اجتماعى واحد) وكانت تسمى بالمجالس المِلّية (millets) ولما كانت هذه الملّيات تُنظم تحت اشراف أعلى طبقة من الشخصيات الكنسية ذات المنزلة الرفيعة، فقد كانت تسيطر على الشئون المدنية بالإضافة إلى الشئون الدينية الخاصة بأعضاء الكنيسة، بل وكانت لها الصلاحية الرسمية لجباية الضرائب بالنيابة عن الحكومة.

وفى أواخر القرن التاسع عشروأثناء إحدى محاولات الأقباط للاصلاح الكنسى، قام القادة والبارزون منهم بمزج مكانة الكنيسة التقليدية بالعرف الاسلامى والسياسة العثمانية حتى يمكن إنهاء الاحتكار الاكليريكى للسلطة، فالمجالس الملية كانت قد أعطت السيطرة للبطريرك. ومجالس المجتمع هذه قد خُطط لها لأن تكون وسيلة لتأسيس مشاركة مع العلمانيين من الشعب، ولم يكن هذا الرأى بالشئ الغريب فقد وجد الأقباط سابقة له تبرره، وذلك فى مجموعة من القوانين الكنسية فى مصر فى

القرن الثالث عشر، التى نصت على أنه "فى كل الشئون الهامة يجب على البطريرك أن يستشير من عُرفوا بالعلم والتقوى، من بين الكهنة والعلمانيين على السواء، وذلك إما فرادى أو جماعات." وكانت نتيجة ذلك الخطة التى تمت فى عام ١٨٧٣ لتكوين مجلس مجتمع عام ومجالس محلية من أعضاء علمانيين يُخوّلون سلطة الاشراف على الشئون المالية والشخصية، ولم تقتصر المحاولات فقط على إقناع الأساقفة بقبول الخطة بل أمكن أيضا الحصول على مرسوم حكومى لغرض إضفاء مزيد من الشرعية لهذه المجالس، وقد أصدر هذا المرسوم الخديوى الحاكم عندئذ، وذلك بتدبير من بطرس باشا غالى، صاحب الشخصية الشهيرة.

وقد عُيّنَت لمجلس المجتمع أربع وظائف عامة: إدارية، وهى مساعدة رجل الاكليروس فى إدارة شئون الكنيسة. وتعليمية، وهى إعداد التعليم الدينى والعام للأقباط. ومالية، وهى التخطيط لميزانية الكنيسة. ثم الوظيفة القانونية، وهى إدارة المحاكم الدينية للأحوال الشخصية. وعلى المستوى المحلى، فإن عدد الحالات التى تتضمن أموراً كالطلاق، وحضانة الأبناء، والوصايا كان يتراوح سنويا بين ١٢٠ فى أسيوط و٦٠ فى قنا إلى ٥٠٠ فى القاهرة (حيث كان يوجد فيها مجلس عام بالإضافة إلى مجلس محلى)، والقرارات التى كانت تصدرها المجالس المحلية بخصوص المدارس، وأملاك الكنيسة والطلاق كانت جميعها تخضع لموافقة المجلس العام، والمرشحون لعضوية هذه المجالس، والذين لهم حق التصويت لها، يجب عليهم، مع ذلك، جميعا أن يَفوا بمتطلبات مبنية على أساس درجة التعليم ومستوى الدخل، وهذه أمور ملائمة لتشكيل رموز الوضع القبطى الرئيسية.

ومن الناحية النظرية فقد كان من مصلحة الأقباط أن تقوم بين العلمانيين منهم وبين الاكليروس مشاركة حتى تصبح عندهم قدرة نشيطة تمكنهم من التعايش مع المسلمين، ولكن بدلا من هذا فقد شُغل العلمانيون وهيئة الكهنوت بمراتبها المتسلسلة بصراع داخلى بينهما، مثبط للعزم، ومهلك للطرفين، ذلك النزاع الذى بدأ مع محاولة الاصلاح التى قامت فى عام ١٨٧٣ واستمر طوال ولاية البطريرك المخطوف وذلك فى الخمسينات من القرن العشرين، وليس هذا بالشئ المستغرب، فلكى تنجح المشاركة، كان على الطرفين التنازل عن قليل من المنافع الذاتية وصولا لصالح المجتمع ككل، وهذا درس فى التعاون لازالت تجهله جميع بلاد الشرق الأوسط، فرجال الكهنوت بمراتبهم المتسلسلة عليهم أن يخففوا من قبضتهم على ما يتمتعون به من حقوق وامتيازات شخصية، ويُنهوا مظاهر الفساد المتمثلة فى الشعور بالخُيلاء والجرى وراء جمع المال، كما أن على العلمانيين، من ناحيتهم، أن يُقلِعوا عن ما يتميزون به من ميل إلى الحزازة والضغينة، والخداع والمناورات، وأن يكتسبوا، بدلا من ذلك، روح التفاهم عن طريق تسوية النزاع بحل وسط، ولكنه لم يحدث قط أن كانت هناك سابقة أو ميل لمثل هذه التغييرات.

وكان النزاع أساسا صراعا بين كنيسة ودولة داخل حدود الأقلية القبطية، وكان على الأقباط حسم هذا الخلاف، وذلك بالإتفاق على أيهما له السلطة العليا: الكنيسة، أم المجتمع؟ هل يُعتبر الأقباط، فى المقام الأول، أعضاء كنيسة مسيحية قديمة، أم أعضاء فى مجتمع دائم الإصرار على أحقية إنتمائه المصرى؟ والإجابة على هذا

السؤال تبدو واضحة عند الغريب عن المجتمع القبطى، إن المجتمع أكثر شمولا من الكنيسة، إذ يشعر الكثير من الأقباط، باللا مبالاة نحو الكنيسة، ولكنهم فى الوقت نفسه يكونون على درجة كبيرة من التزام الإنتماء إلى مجتمعهم، وخلال أوائل القرن العشرين كانت الكنيسة تسير بصعوبة بينما كان المجتمع فى حالة من الازدهار، ولكن هيئة الكهنوت بجميع مراتبها، وهى التى كانت قد اكتسبت منافع ذاتية، وسلطة عُرفية، وفى كثير من الحالات قوة إثارة للمشاعر الدينية، هذه الهيئة لم تكن، والوضع هكذا، لتقبل أن يكون للكنيسة مركز ثانوى.

والنزاع بين المجلس الملى العام ونظيره الكهنوتى، وهو المجمع المقدس المكون من الأساقفة، متحالفا مع الرهبان، هذا النزاع كان يدور حول نقطة قانونية الا وهى: هل سلطة المجلس للإشراف على الشئون المالية للكنيسة تمتد إلى الإدارة الفعلية؟ والشئ الذى كان يُناضل من أجله هو إدارة الأوقاف، ومجموعها تسعة آلاف من الأفدنة المُغِلّة وُهبت للكنيسة وللأديرة، والأديرة كانت تحتفظ بحوالى الثلثين من هذه الأفدنة، التى كانت تساوى، فى مجموعها ثمانية عشر مليونا من الدولارات، وهذا على حساب أن ثمن بيع الفدان ألفان من الدولارات.

إن قضية إدارة الأوقاف قد أقلقت المجتمع القبطى واستبدت به فى عشرات من السنين تاليه، وذلك بالأحداث التى كان ظهورها يتوالى بعد اختفائها باطراد مثبط للعزم: وعود يعطيها البطاركة ثم ينقضونها، وبطاركة يُنْفَون، ثم التماسات للمحاكم بل وللنظام الإسلامى لحل ما لم يستطع الأقباط، أو لم يريدوا، محاولة حله بأنفسهم، والأنبا كيرلس الخامس، الذى كان بطريركا عندما أسس المجلس، والأنبا يوساب الثانى سلف البطريرك الحالى، كان كل منهما قد وعد بالتعاون مع جماعة العلمانيين، وذلك قبل انتخابهما، وكلاهما أخلفا وعداً، وقد بدأ فُقدان الأنبا يوساب منزلته الرفيعة كبطريرك عندما وُوجه بالاتفاقية التى كان قد وقعها وهو أسقف جرجا، واعداً بتأييد تخويل المجلس الملى سلطة إدارة الأوقاف، ونُقل عنه قوله: "إن الذى وقّع هو أسقف جرجا وليس البطريرك." وفىآخر الأمر، حدث أن نُفى كلا البطريركين، ولو أن الأنبا كيرلس قد عاد ولكن إلى نصر مؤقت.

وبسبب هذا النزاع الذى اعتاد عليه الأقباط نشأ التغاضى الدائم الثابت عن مشاكل المجتمع، إذ أن المرشحين لعضوية المجلس لم يركزوا إلا على قضيتى إدارة الأوقاف، واجراءات انتخاب البطريرك، وهذه الخلافات الساخنة أصبحت غايات فى ذاتها، لاصلة بينها وبين أهداف الاصلاح، والمجلس الملى لم يواجه قط الحاجة إلى تعبئة موارد المجتمع، وإحراز تعاون يحتوى المجتمع بأكمله، وإذ قد فشل المجلس فى حل المشكلات الداخلية، فإنه لم يجابه قط القضية الخارجية وهى قضية التعايش مع الأغلبية المسلمة، فلم يُنشأ جهاز لتلقى الشكاوى، ولم يحدث قط، أن ناب المجلس عن المجتمع أمام الحكومة المتربعة فى كراسى الحكم، وقد شارك قادة العلمانيين رجال الكهنوت شعورهم باللامبالاة، فاغمضوا عيونهم، ولم يأبهوا لما يصيب المجتمع والكنيسة من انحدار، وهكذا فقد تُرك الأقباط يتذمرون مما أصابهم من ضعف داخلى وتفرقة (تمييز) خارجية، سرا وفيما بين أنفسهم.

وفى النهاية أنهى عبدالناصر مشكلة الأوقاف فى صيف عام ١٩٦٠ بمرسوم

جمهورى رقم ٢٦٤، الذى حدد ممتلكات الأوقاف بحوالى ٢٠٠ فدان من الأرض المنزرعة، و٢٠٠ من الأرض الجرداء، وقد أُمم الباقى وحُوّل لهيئة الاصلاح الزراعى الاستيلاء، فى كل وقف على ما يزيد عن الحد المقرر بالقانون ودُفع مبالغ مالية للكنيسة فى مقابل ذلك، وقد أشاد البطريرك الأنبا كيرلس السادس بمرسوم الحكومة هذا، بدافع من إحساسه بالواجب، ومع ذلك فلم يكن هذا الترحاب دون سبب وجيه، فقد قال البطريرك: "إن هذا المرسوم سيؤدى إلى الإدارة الصحيحة للأوقاف القبطية التي كانت سابقا السبب الدائم فى الشقاق بين أفراد الشعب القبطى، كما أنه، أيضا يُمَكن من استغلال قيمة الأراضى المستولى عليها فى المشروعات الصناعية وأعمل البناء وإعادة التنظيم التى تقوم الثورة بتنفيذها" وقد رحبت الصحيفة القبطية الأسبوعية "وطنى" بإزالة "الصخرة التى تحطمت عليها جميع الجهود التى بذلها شعب الكنيسة القبطية المخلص ذو العنصر الخَيّر لفترة تقارب قرنا كاملا."

وسلطة الإشراف على الأوقاف قد حُوّلت لجماعة جديدة سميت بهيئة إدارة الأوقاف القبطية الأرثوذكسية، وكان أعضاؤها يُعيّنون بواسطة البطريرك من بين أفراد الهيئتين المتنافرتين، المجمع المقدس والمجلس الملى، مع وضع الرقابة الفعالة فى يد الكنيسة، وكان هذا بالنسبة للمجلس بمثابة الضربة القاضية، فقد سبق أن فقد سلطاته القانونية مع الغاء المحاكم الدينية فى عام ١٩٥٥، وهنا تقلصت سلطاته المالية بشكل عنيف.

وقد سارع قادة الأقباط لكتابة مرثاة للمجلس كما لوكان المجلس هو السبب فى توترات المجتمع، وليس بالضحية، فواحد من البارزين منهم أسماه بأنه "مجرد تذكار" وقال أنطون سيدهم، ناشر صحيفة وطنى " إننا نريد من الحكومة أن تلغى المجلس الملى، فإنه لم يعمل شيئا خلال المتاعب التى حدثت فى السنين الأخيرة، كما أن طوال فترة وجوده لم يكن إلا مصدرا للمتاعب، لقد أمضى الثمانين سنة الماضية فى نزاع مع البطريرك، إننا نريد إلغاءه، لقد فقد وظيفته."

وقد كانت هناك وجهة نظر متعارضة، لاتزال تتردد بعد سنة من تأميم عبدالناصر للأوقاف، تؤكد أهمية فرض قيود على الدور الذى تقوم به الكنيسة، وقد نقلت صحيفة "وطنى" عن القاضى فريد فرعونى، العضو البارز فى المجلس الملى بالاسكندرية قوله: "إن المجلس الملى شئ ضرورى، فعن طريقه يستطيع الشعب إدارة المسائل المالية، وتدبير شئونه الخاصة، إن الشئ الوحيد الذى يستطيع الكاهن معالجته هو الأمور الروحية، إننا نحن أعضاء المجلس الملى ليست لنا منفعة ذاتية ما فى إدارة شئون أفراد المجتمع، إذ أننا لا نُعطى أى نوع من المرتبات."

وقبل تأميم الأوقاف كان دخل مجلس القاهرة ٦٠ ألفاً من الجنيهات المصرية من الأراضى و٣٠ ألفاً من الجنيهات من المبانى. تلك الأراضى والمبانى التى كانت تشكل ممتلكات الأوقاف، وكان هذا الدخل تحت رقابة المجلس دون قيد أو شرط، ولو أن هذا المبلغ قليل بالنسبة لدخل أوقاف الأديرة، إلا أنه أستخدم للصرف فى الأبواب الآتية: فى عام ١٩٥٩: ٢١ ألفا من الجنيهات لكنائس القاهرة وكهنتها، و١٦ ألفا لكلية اللاهوت القبطية و١٣ ألفا للموظفين، و١٠ آلاف لإدارة شئون البطريركية و٥ آلاف للمعهد القبطى.

والسلطات أو الحقوق التى تُركت للمجلس توضحها الموضوعات التى عُرضت على المجلس الملى العام الذى أُنتخب فى صيف ١٩٦١، وذلك لكى يَبُتّ فيها، ففى ذلك الخريف وفى اجتماع ضم جدول أعماله ٣٥ موضوعا، وافق هذا المجلس على التصميمات الخاصة ببناء منزل مؤلف من ثلاثة وحدات سكنية على أرض تابعة للبطريركية وأقر منح موظفى البطريركية مساعدات أو خدمات الضمان الاجتماعى، وحدد اعتمادات مالية تخصص لبناء كلية اكليريكية وتجديد أحد الأديرة.

ومتاعب المجلس، أساسا، قد كشفت عن فشل الأقباط فى القدرة على أن تكون لمجتمعهم قيادة فعّالة، فقد رفض البارزون من الأقباط تقبّل مسئولية انتهاز الفرصة المتاحة لهم للعمل على تأسيس ديمقراطية داخلية، ونَأَوْا بأنفسهم عن التورط فى أى نزاع أو نضال بهذا الخصوص، وذلك إما لأن أعمالهم التجارية أو الصناعية قد ينالها ضُرّ من جرّاء ذلك، أو خشية أن يفقد أقرباؤهم إمكانية الحصول على الوظائف الحكومية أو الاحتفاظ بها، أو لأنهم ليسوا على استعداد للقيادة بينما لا يثقون فى استجابة الآخرين لهم، وتبعا لذلك فإن أعضاء المجلس قد اسلموا القيادة لجمهرة الأقباط الراغبين فى التعاون ليقوموا بدورهم فى جمع الشمل، وفى وسط اضطراب عام فى المجتمع، وتوارد أدلة متزايدة على وجود حالات من التمييز والتفرقة، عقد المجلس الجديد أول اجتماع له فى الأول من أكتوبر عام ١٩٦١، وذلك بعد فترة وجيزة جدا من خروج سوريا المفاجئ، وغير المتوقع، من عضوية الجمهورية العربية المتحدة، وكان أول عمل رسمى قام به هو إرسال برقية لعبدالناصر تعلن عن تشجيع المجلس له، والوقوف معه، فى أوقات متاعبه.

ولو أن المجلس الملى كان قد تقلص دوره فى ولائه لمجتمعه حتى اقتصر على مجرد إظهار التذمر وإبداء الشكوى، كما ضعفت وظيفة الزعامة القبطية حتى أصبحت لا تعدو الالتزام بالشكليات الفارغة العقيمة، فقد كان هناك، مع ذلك، نشاط مُجدّد فى المجتمع القبطى، فالأقباط، مثلهم مثل الفلاحين العنيدين الذين لا تلين قناتهم والذين يتعلقون بأرضهم التى لا تُدرُّ إلا القليل. هؤلاء الأقباط يقومون بزرع بذور جديدة، ويُعْنَوْن بالعمل على بقاء نِتاجها واستمرار دوامه، مؤكدين بهذا عزمهم وإصرارهم على تعهد هُويتهم بالصيانة والرعاية الدائمة، والدليل على ذلك واضح فى الحملة القائمة لإحياء اللغة القبطية المحتضرة، وتمجيد الثقافة القبطية وإعادة تشكيلها، كما يتضح أيضا فى النشاط فى الحقل التعليمى، والاستمرار فى تعهد نشاطات الخدمات الاجتماعية، وهذه الأدلة وإن لم تكن بالقدر الغامر، فهى مع ذلك، تحتل مكانا مناسبا فى صورة حركة الانبعاث القبطى.

واللغة القبطية تعتبر فى صميم موضوع الانبعاث هذا، فإحياؤها، ولو أنه أمر غير عملى، وهو ما أشار إليه جزويتى (يسوعى) مثقف فى بحث قصير نُشر فى عام ١٩٥٣. وموضوعه العادات الدينية القبطية، فهو موضوع له أهميته من الناحية السيكولوجية، ويقيم الدليل على هذا مجموعة الأطفال الذين يدرسون اللغة القبطية فى الهواء الطلق فى مدينة الإسكندرية، وقد لفت الجزويتى النظر إلى أن اللغة القبطية لم تعد بعد لغة قومية، إنها "أثر باق يُذَكّر بها، وله وقاره وجلاله ويستحق العناية والاحترام، مثله تماما مثل المعابد القديمة."ومع ذلك ففى كراسات الانشاء التى تستخدمها

البنات الصغيرات اللواتى يُكوّن هذا الصف الدراسى تتكرر كثيرا فى تدريبات اللغة القبطية عبارة: "أنا قبطية. أنا قبطية..." وقد أُقيم هذا الفصل الدراسى الذى كان يحاكى فى منظره سرداب الموتى، أُقيم ارتجالا فى فناء مبنى للألعاب الرياضية كان يستعمله الأرمن، فيما مضى، ثم حُوّل إلى كنيسة قبطية، وفى داخل الكنيسة، كان يُحتفل بإقامة القداس الإلهى فى أحد أيام السبت فى شهر أغسطس، وفى الخارج كان رجلان وسيدة شابة يشرفون على صف يضم ٢٤ من الدارسات، وبعد انتهاء القداس، قام الكهنة المُلتحون، ذوو الأردية السوداء ووجوههم تعلوها البهجة، قاموا بالتفتيش على أعمال الدارسات، وهن بنات يلبسن أثوابا قطنية لامعة، وينتظمن فى المدرسة الصيفية للكنيسة ثلاثة أيام فى الأسبوع ويتعلمن حقيقة هُويتهن.

وفى عام ١٩٦١، قررت لجنة التعليم بالمجلس الملىِ أن تشتمل جميع مدارس الأحد على صفوف لتعليم اللغة القبطية، وقد صيغ برنامج لذلك، وأُختير المدرسون اللازمون وأُعلن عن جوائز سنوية تمنح للمتفوقين من الدارسين، كما أُعلن أيضا عن إنشاء صفوف صيفية لتعليم الكبار، ولو أنه كان هناك من قبل ما يقدر بألف من الدارسين للغة القبطية الكبار، ويبرز فى بعض حالات متفرقة ما يشير إلى وجود إحياء لغوى، وقد قُدّم للبطريرك كتاب جديد عن تدريس اللغة القبطية، وعند زيارته لحلوان رُحّب به بإلقاء كلمة باللغة القبطية، وما يقرب من عشرين عائلة فى القاهرة يستعملون اللغة القبطية لغة التفاهم فى منازلهم ومن بينها عائلة مدير المتحف القبطى، الذى لخّص الأمنية ألا وهى العمل على إحراز ما يُعَيّن هُويتهم ويثبتها، وذلك بقوله: "نحن إنما نريد أن نتكلم لغة أجدادنا."

والاهتمام باللغة القبطية مرجعه إلى حركة إحياء ثقافية عامة أشار إليها فى أوائل الأربعينات من القرن العشرين أحد الثقات الأمريكيين البارزين فى التأريخ للأقباط، وهو الأستاذ وليم هـ. ورل (Professor William H. Worrell) ، المتوفى حديثا، فقد كتب يقول: "فى الأوساط غير الاكليريكية، نجد أن من بين أفراد الجيل الحديث مجموعة قد نالت قدرا لابأس به من التدريب الأوروبى، وهذه المجموعة تعمل على خلق الشعور باحترام ما كان للأقباط من ماض، مع القيام بمعالجة علمية دقيقة لما بقى من هذا الماضى العظيم." وتحت إدارة وإشراف عالم قدير، وهو الدكتور باهور لبيب اقلاديوس، وبمساندة اعتمادات مالية حكومية، فإن المتحف القبطى القائم فى مصر القديمة يضم مجموعة كبيرة من آثار العصور القبطية القديمة، والمخطوطات والمشغولات الخشبية المعقدة، والنقوش، وأعمال النحت، وعلى وجه الخصوص، الأدوات الدينية المنوعة التى كانت تستعمل فى الكنائس والأديرة فى عصورها الأولى، والمتحف يذخر بما يدعّم توثيقا ثنائيا: فهناك مصنوعات يرجع تاريخها إلى العصور الأولى للميسحية، وتعتبر حلقة وصل بين الفن الفرعونى والفن الإسلامى، ومن الناحية التاريخية فمن بين هذه المنتجات ما يحفظ بعض الذكريات، فهناك صور عديدة تمثل مارجرجس، قاتل التنين الشهير، الذى لا تزال صورته المفضلة تُرى واضحة فى الكنائس القبطية وفى المنازل، كما أن هناك أيضا أبواب ضخمة من الحديد المُقوّى التى كانت تستعمل فيما مضى لحماية القطاعات القبطية اثناء الليل من غارات المسلمين التى كانوا يشنوّنها ابتغاء السلب والنهب .

وبروفسور ورل أطلق على المتحف الذى يرجع تاريخ إنشائه إلى عام ١٩٠٨ إسم "المركز الأساسى للإهتمام والعناية بالفن القبطى وعلم الآثار القبطية القديمة والضمان فى إستمرار ذلك الإهتمام ونموه." ولكن المعهد العالى للدراسات القبطية، الذى أُسس حديثا فى عام ١٩٥٤ ليفوق الآن هذا المتحف من ناحية الأهمية للمجتمع، وتحت إدارة وإشراف عالم الآثار الشهير، الدكتور سامى جبرة، يلاحظ أن المعهد يقترب من الوصول إلى هدفه المقرر والمعلن ألا وهو "رفع مستوى الدراسات الأكاديمية فى حقل الثقافة القبطية". ولما كان هذا المعهد يعد مشروعاً طموحاً للدراسات العليا، فهو فى طريقه لأن يصبح قوة دافعة إلى البحث العلمى والتحصيل الفكرى تحث كلا من أعضاء هيئة التدريس والدارسين الذين بدورهم يريدون إحياء مجد التراث القبطى، وأقسام المعهد العشرة تضم الفنون وعلم الآثار القديمة، وعلم اللاهوت والقوانين الكنسية، ودراسات فى المجال الافريقى والاثيوبى، والدراسات الاجتماعية، وتسجيل الآثار القبطية القديمة الموجودة فى الأديرة والكنائس ثم حفظها ميكروفيلميا، وكان يُتطلب من كل دارس أن يدرس كلا من اللغة القبطية وتاريخ الكنيسة.

وقد بلغ تأثير هيئة تدريس المعهد حدّ إقناع البطريرك الحالى بأن السابع من يناير وهو تاريخ عيد الميلاد القبطى ليس له سند تاريخى، ويجب أن يُغيّر ليتوافق مع الخامس والعشرين من ديسمبر وهو التاريخ الغربى لعيد الميلاد، ولهذا التغيير المثير الذى كان من الممكن أن ينصب أيضا على عيد القيامة. ميزة تكتيكية تزيد من التقارب بين مسيحيى مصر، ولكن الحجج ذات السند التاريخى لم ترجح كفتها أمام مجادلات عُصبة من الأساقفة الرجعيين، يؤيدهم بعض رجال الأعمال الذين يرون أن الإبقاء على تاريخ ٧ يناير يعود عليهم بمنافع ذاتية مخوّلة لهم ، ورجع البابا عما كان قد اقتنع به، وأحد أعضاء المعهد البارزين، وقد ملأه الحزن لما أصابه من خيبة أمل، استعمل لشرح تردد البطريرك تعبيرا ملطفا لموقفه هذا مما اعتاد عليه الأقباط، فقد قال إنه كان فى استطاعة البطريرك عدم التراجع عما كان قد اقتنع به لولا أنه "رجل سلام".

ولقد قاسى المعهد من نزعة الأقباط للتصارع فيما بينهم، وكان رأى أحد المهندسين المعماريين بالمعهد أن هذه النزعة قد شلّت فعلا "حركة المعهد، وذلك بتحويله إلى خطوط قتال" لم تكن محاولات الإقناع فيها تُجرى بالحجة والمنطق، بل على أساس من الحزازات الشخصية (أصداء لما كان يجرى فى المجلس الملى).

وعلى وجه العموم، فإن المعهد لا يزال يمثل خطوة تقدمية عملاقة، فتحت رعايته تُجرى محاولات للقيام بدراسات اجتماعية وتُتتابع الأبحاث التاريخية والثقافية، ويُعلن عن إجراء تحديث للآراء، وفى واحدة من الحالات قام أحد اساتذة الفنون الجميلة بعمل تصميم لكنيسة قبطية انسيابية، أدمج فيه الشكل الحديث والشكل التقليدى الذى كان متبعا فى بلاد النوبة فى العهود الأولى للميسحية، والكنيسة المقترحة تشبه فى شكلها سفينة حديثة مطولة، برج جرسها منفصل عنها، والدخول إليها يكون عن طريق انحداره تدريجى، بدلا من درجات السلم المعتادة، إن الكنيسة هذه لاتزال تصميما مثبتا على لوحة الرسم، إلا أن هذا يعنى أن بِذرة تغيير قد غُرست.

وفى هذا المعهد الذى يقع بالقرب من شارع رمسيس بالقاهرة، وعلى بعد حوالى مائة ياردة خلف محطة للبنزين، نرى مركزا تعليميا ثقافيا للحياة القبطية آخذا فى الإنشاء والتكوين، ويشمل التخطيط تسهيلات جديدة للكلية الأكليركية، والمعهد، وكلية القديس مرقس، وكذلك إنشاء مدرسة حديثة للمكفوفين، ومن المفترض أن هذه المشروعات ستدعم من الأموال التى وعدت الحكومة بدفعها مقابل أراضى الأوقاف التى أممت.

ولقد نال الأقباط حتى هذا الوقت نجاحاً محدوداً فى تأسيس صحافة نشطة خاصة بهم، فليس لهم الآن إلا صحيفة يومية متداعية، ثم "وطنى" وهى صحيفة أسبوعية جيدة التحرير، وهناك تشكيلة من مجلات تعنى بموضوعات أو اهتمامات متنوعة تصدر عن منظمات وكنائس مختلفة. ولكن همس افتتاحياتها يكاد لا يُسمع خارج دائرة المجموعة الصغيرة من أتباعها وأنصارها الذين يقرأونها بدافع من الالتزام الأدبى، وصحيفة الأقباط اليومية "مصر" كانت، يوما ما، الصوت المسيطر والمهيمن فى مجال الشئون الكنسية، كما أن رئيس تحريرها كانت عن طريقه تُجرى التعيينات البطريركية وتُنال المِنّات والحظوات الملكية، والمرة الأخيرة التى نالت فيها إصغاء الجميع ومتابعتهم لما تنادى به كانت أثناء المطالبات الصاخبة والتذمرات الغاضبة ضد البطريرك السابق، وفى عهد البطريرك الحالى تقلصت أهميتها إلى أن يكون لها أتباع لا يزيدون على ثلاثة آلاف قارئ محافظ، ومكتب متداع للسقوط، ورئيس تحرير حَذِر يعمل فى الصباح فى وكالة الأخبار الحكومية الرسمية، إن "مصر" تحتضر، دون أى شعور بالأسى نحوها، وقد طُلب من البطريرك أن يتولى إدارة هذه الصحيفة، ولكنه رفض.

وصحيفة "وطنى" التى بدأ نشرها فى العشرين من نوفمبر عام ١٩٥٨ يمولها أقباط أثرياء أرادوا أن يكون لمجتمعهم صوت محترم حسن السمعة، وهى تصدر صباح كل أحد، ولقد وصل معدل عدد النسخ المبيعة منها حوالى أربعين ألفا، وذلك بتقديم مزيج من أخبار ومقالات خاصة، عالمية وقومية وسينمائية أمريكية (Holly Wood) وهذا بالإضافة إلى ما يتعلق منها بالابروشيات القبطية، ومع أن ناشرها يتحدث بكلام غير مقنع عن صحيفته الأسبوعية هذه بوصفها أنها وسيلة لِلَمّ شعث الأقباط، فإن "وطنى" ليست أكثر مما يمكن توقعه فى بلد يخلو من صحافة حرة، ويتوقف استمرار صدور صحفه على رضاء النظام الحاكم، وترخيص الحكومة بإصدار "وطنى" يعتبر مِنّة ناصرية متواضعة تُقابل بقليل من عرفان الجميل.

والمنظمات القبطية التى بدأت فى التكاثر بحلول هذا القرن تشكل المُتنفس الرئيسى لحماسة المجتمع، وهذه المنظمات التى تقتصر عضويتها على الأقباط، والتى يوجد أكبر عدد منها بالقاهرة، تقوم بتعليم الصغار، وتزويد الأيتام بالحماية، ورعاية المرضى والفقراء والمعوقين، والمساعدة فى دفع تكاليف الزواج، وإعداد أنشطة اجتماعية واستجمامية، ودفن الموتى. وما تعمله هذه المنظمات فى الواقع، هو الإبقاء على حلقة من الأنشطة، قاصرة على الأقباط، تمكن الفرد من إشباع احتياجاته الشخصية داخل حدود مجتمعه، وحلقة الأنشطة هذه مزدوجة التقوية، فالقوة تأتيها من الداخل ومن الخارج، من الداخل عن طريق الأقباط أنفسهم، ومن الخارج عن طريق

نظرة المسلمين للأقباط على أنهم جماعة من المنبوذين.

إن الاهتمام برعاية احتياجات المجتمع، ذلك الاهتمام الذى يُعمل على تدعيمه والإبقاء عليه ليظهر واضحا فى الدليل الذى يشتمل على المنظمات الاجتماعية الخاصة بالقاهرة والمسجلة فى وزارة الشئون الاجتماعية فى عام ١٩٥٥، ويبلغ مجموع المنظمات القبطية المدرجة بهذا الدليل ١٠٤، يرجع تاريخها إلى أواخر القرن التاسع عشر، ويقدر عدد هذه التنظيمات بالقاهرة، حاليا، بمائتين وخمسين، وهو عدد معقول، ولو أن كثيرا منها ليس إلا تنظيمات إسمية.

وقد نصّ مركز التنظيمات القبطية على أن الغرض من تأسيسها هو العمل فى ثلاثة مجالات رئيسية وهى التعليم، ومساعدة الضعفاء والمحتاجين، ثم تدعيم الالتزامات الدينية، وجماعة العلمانيين، وهم يعملون على الحفاظ على هذه التنظيمات والإبقاء عليها، لايقتصرون على الإقرار ضمنا بأن الكنيسة تنقصها الرغبة أو القدرة على سد حاجات المجتمع، بل أكثر من ذلك، فهم قد جعلوا العناية بالديانة القبطية وإذكائها ضمن مسئوليات هذه التنظيمات، مجددين بهذا، التأكيد على اعتقادهم بأن للكنيسة مركزها الثانوى.

وأحدث جمعية وهى جمعية رعاية الأطفال الأقباط فى قرية الزيتون (التى أُسست فى أواخر عام ١٩٦١) قد سبقتها قائمة، أختيرت عشوائيا، من منظمات تعتبر نموذجا للتنظيمات القبطية، يرجع تاريخ تأسيسها إلى عشرات من السنين قبلها، يتضح فيها كيف تعبر كل منظمة عن مفهومها فى رعاية أعضاء المجتمع وفيمايلى بيان هذه المنظمات:

جمعية ثمرة المحبة القبطية - أسست عام ١٩٥١ "لإقامة مستوصف ومشغل للحرف أو الصناعات اليدوية للبنات، ومد المحتاجين بالمساعدات المالية، ثم نشر مبادئ المسيحية."

جمعية يقظة الشباب القبطية الأرثوذكسية - أسست عام ١٩٤٥ "لإنشاء مدارس الأحد، ومستوصف وملجأ للأيتام، ولتنظيم مجموعة من القندلفتيين، ودراسة الكتاب المقدس واللغة القبطية، ومد العائلات الفقيرة أو المعدمة بالمساعدات المالية وتسهيلات دفن الموتى."

جمعية النهضة القبطية الأرثوذكسية للشباب - أسست عام ١٩٣٦ "للوعظ، والإرشاد، وتدريب مجموعة من القندلفتيين وتأسيس مدارس الأحد، ومستشفى، وناد اجتماعى وملجأ للأيتام، ثم مد الفقراء والمعوزين بالمساعدة."

جمعية الملاك القبلى الخيرية بمصر القديمة - أسست عام ١٩٢٧ "لرعاية كنيسة، وللوعظ والإرشاد، ولتأسيس مدارس وملاجئ للأيتام ومستوصفات فى مصر القديمة، وتقديم مساعدات مالية، تتضمن امداد الفقراء بالمعونة فى تكاليف الزواج وبالتسهيلات لدفن الموتى."

المعهد الخيرى القبطى - أسس عام ١٩١٧ "لرعاية تعليم المعدمين من أطفل وأيتام الأقباط الأرثوذكس."

جمعية المحبة القبطية الأرثوذكسية الخيرية - أسست عام ١٩٠٢ "لتوفير التسهيلات التعليمية لبنات الأقباط الأرثوذكس المعدمات."

وفى عام ١٨٩٠ تكونت جمعية التوفيق كنتيجة لنفس الشعور بالاستياء والمطالبة بإصلاح كنسى، اللذين أدّيا بعد ذلك إلى تأسيس المجلس الملى، وقد أصدرت الجمعية كتيبات كى تثير رأيا عاما يشعر بالحاجة إلى الإصلاح، ولو أن مسز بتشر (Mrs.Butcher) تلاحظ بأسى "أن الرغبة الأصلية للإصلاح قد حجبها فى ذلك الوقت النزاع حول من تكون له اليد العليا."

وفى عام ١٩٦٠ حضرت احتفال جمعية التوفيق القبطية الخيرية، بمناسبة بدء السنة القبطية، فى فناء تحيط به مشروعات متعددة يُقصد بها خدمة المجتمع تضم مدرستين ابتدائيتين وآخريين اعداديتين، ومدرسة فنية، وعيادة خارجية للمرضى، ومستشفى ومكتبا للحانوتى (مجهز لدفن الموتى)، والدرس الذى لا مفر منه، والذى نستخلصه من جمعية التوفيق، التى ازدهرت منذ تأسيسها، ومن المجلس الملى الذى يسير دوماً متعثراً، هذا الدرس هو أن الأقباط على استعداد لمعاونة بعضهم البعض، دون العمل على تكوين وحدة فيما بينهم، وأن ليس هناك فرد واحد منهم مستعداً أو قادراً على قيادتهم كمجتمع.

الفصل الخامس عشر
وطن الأقباط

إن ارتباط الأقباط بوطنهم مصر ليتمثل فى النسبة القليلة من الشبان، ومنهم المتعلمون والمؤهلون، الذين بدأوا فى الرحيل عن مصر، وهم يغادرونها على مضض، ذاكرين أنهم لم يفكروا فى الرحيل لغرض السعى، فى أى مكان آخر، وراء مراع أكثر اخضراراً، بل بسبب ما يجابهونه فى وطنهم من أبواب مغلقة، وهم إذ يشعرون بحرمانهم من الحق القبطى التقليدى فى تسويق مهاراتهم بثمن مرتفع بشكل معقول، لا يجدون أمامهم مخرجا إلا التحول إلى السبيل الوحيد الباقى وهو الارتحال والتفرق.

ومع ذلك فإن المظاهر المُحببة التى تستند عليها الهُوية القبطية لا تتلاءم مع الرحلات الطويلة، إذ أن الأقباط المغادرين يتركون وراءهم الكنيسة والكهنة، فى حين أن رموز هُويتهم وطقوسها لا تتم إلا بوجودهما. هذا بينما الرحيل يترك شرخا فى الدائرة المغلقة لحياة المجتمع القبطى، والأقباط حتى بعد أن يصبحوا مُستغربين يبقون منعزلين فى أى قطر غربى يعيشون فيه، أما مسيحيو أى بلد آخر من بلدان الشرق الأوسط فإنهم يندمجون فى مجموعة الأقليات المسيحية العربية فى هذا القطر الغربى، وإذا استمر القبطى فى التردد على الكنيسة فى الخارج فإنه سيذهب إلى إحدى الكنائس اليونانية الأرثوذكسية أو الكنائس الكاثوليكية الشرقية، وأحيانا يختار كنيسة بروتستانتية، إنها مسألة ولع شخصى، والقبطى يسافر قليلا، حاملا معه، اساساً، مهاراته ومرونته فى ميدان التجارة، وإن أسلوبه فى التعامل الذى ثبت نجاحه بالنسبة للإمبراطورية العثمانية والاحتلال البريطانى ونظام فاروق، هذا الأسلوب لا يزال يتمتع بنفس النجاح فى بيروت ولندن وشيكاغو.

وإن الزمن والبعد سيمحوان، فى النهاية، الحنين إلى مصر، ولكن رباطاً واحداً من المؤكد استمراره فى البقاء خلال حياة القبطى المتشتت. ألا وهو التزامه نحو عائلته، وفى هذا تكمن الإجابة على السبب فى استمرار البقاء القبطى لقرون عديدة، فإن وحدة العائلة هى الاساس الراسخ الصُلب الذى ترتكز عليه البِنية المقلقلة وغير المستقرة للكنيسة والمجتمع، وهذا قد أدى فى آخر الأمر إلى أن يستمر بقاء الأقلية القبطية، فإن كل عائلة فى كل بيت قبطى قد حافظت على هُوِيّة الجماعة، وحفرت جذورها عميقةً فى وادى النيل، وفى الاعتماد على العائلة هذا لا تختلف الأقلية القبطية عن الأقليات المُعَمّرة الأخرى، سواء فى ذلك اليهود بمعجزة بقائهم على مدى القرون العديدة، أو الأرمن الصبورون على الأذى، أوالمجموعات العِرقية التى لاتزال تعيش دون أن يمسها أى أذى داخل ما يسمى بالقِدْر (البودقة) الأمريكية الصاهرة.

وهناك مهندس قبطى لامع، وقد أصبح الآن إدارياً ناجحاً فى مدينة نيويورك، هذا المهندس لا يزال يراسل أمه يوميا، وعندما يذكر، مترددا، عدم تأكده من هَجْرِه لمصر، يقول كلاما يحمل معنى أكثر مما يقصده: "وبرغم كل شئ فمصر أمى"، وبداخل البيت الذى تربى فيه نجد كيفية تعامل الأقباط مع تحديات الاستمرار فى البقاء، فكل جيل من كل عائلة قد سلّم الهوية للجيل الذى يليه، إنه سباق تتابع يُواصَل على مدى

العصور، ويلخّص فى بيان يتميز بالبساطة التامة عبّر فيه فرد قبطى عن هويته إذ يقول: "لقد وُلدت قبطيا، وذلك هو السبب فى أننى قبطى."

وفى مبدأ الحياة، كما ذكر أب قبطى "يُعمّد الأطفال على إيمان والديهم وامهاتهم الذين يصبحون مسئولين أمام الله فى تربية أطفالهم على أساس من الإيمان القبطى."، والعرّابون ، وهم الذين يكفلون الأبناء فى العماد، والذين يُختارون عادة من بين أفراد العائلة، يُقرّون ويُدعّمون هذا العهد والالتزام، ويسمى الطفل باسم أحد أجداده أو باسم قديس مفضل، أو قريب محبوب، وذلك حسب رغبة الوالدين، ولو أن بعض العائلات تحسم مسألة التسمية عن طريق اشعال ثلاث شمعات، كل واحدة منها تمثل إسما من ثلاثة أسماء مختلفة، والشمعة التى يستمر إشعالها أطول مدة رامزة بذلك إلى حياة طويلة. يسمى الطفل بالاسم الذى تمثله.

وكل طفل قبطى، بوالديه وأخوته وأخواته كنواة، يصبح متشابكا فى علاقات قرابة أسرية من كلا طرفى العائلة، التى قد تتعدى العم والخال والعمة والخالة إلى أبنائهم وأحفادهم، وعندما يكبر ويصبح شابا، يستطيع إن وجد مصادفة إعلان زواج فى صحيفة ما، أن يُرجع علاقة قرابة البنت إليه من ناحية أمه وذلك عن طريق زواج إحدى عمات أو خالات أمه بمحام من أسيوط، والشخص القبطى يعرف بشكل واضح لا لبس فيه تفصيلات علاقاته الأسرية الواسعة الممتدة، وكل واحد منها يتطلب درجات متفاوتة من الولاء والمسئولية.

وبينما تشبه العائلة القبطية العائلة الأوروبية التقليدية فى نواح عدة، فإنها تختلف إختلافا واضحا عن العائلة المسلمة المُعرّضة دائما لأخطار الطلاق الذى يُعقّد موقف الطفل، وعند المسلمين مثَل يعكس (وبمبالغة) حالة عدم الأمن التى تعيش فيها الزوجة المسلمة، وهو يقول: "عندما تعدّ المرأة وجبة طعام لزوجها، فهى لا تكون متأكدة من أنها ستستمر زوجة له فترة تكفى لمشاركته فيها."، وكثير من أطفال المسلمين يتربون فى رعاية أشخاص يحلون محل والديهم، وهؤلاء يكونون غالبا أعمامهم، أو أخوالهم، أو عماتهم وخالاتهم، وأفرادا من الخدم أحيانا، ومع أن المرأة المسلمة آخذة فى التزحزح عن وضعها التقليدى الأدنى شأنا ومنزلة، فإن النسوة القبطيات كنّ دائما أكثر تحرراً، وكان للأم مركزها الخاص، والزوج القبطى، بخلاف الزوج المسلم، قد يمزح بشأن كون زوجته هى التى تسيطر عليه، والأب القبطى، خاصة بين عائلات الطبقة المتوسطة يركز حياته حول بيته، الذى يكون أقل تعرضا للإضطراب الذى يحدث نتيجة للقوات الطاردة التى تدعو إلى نبذ البيت كالطلاق، وعادة التردد على المقاهى، وما نشأ عليه الرجال من شعور بالخيلاء والغرور، مما يجعل الأب المسلم ينزع إلى أن يرتاد مجتمعات قاصرة على الرجال.

وفى وقت مبكر جدا من عمره يتلقى الطفل القبطى النصيحة من والده وهى أن عليه أن يَجِدّ فى المدرسة، وذلك من أجل مصلحة والديه، وعائلته، ومصلحة نفسه أيضا، كما أنه يتعلم أن يحترم شعيرة (تقليد) التجمعات العائلية فى أيام الآحاد التى فيها يُعطى فرصة الإتصال والإحتكاك عن كثب بأبناء وبنات عمومته الذين من نفس سنه، والأيام المقدسة، وحفلات الزفاف، وأعياد الميلاد، واحتفالات الذكرى السنوية تصبح كلها مناسبات للتجمعات العائلية الالزامية، وليس أمام الطفل إلا فرصة قليلة

ليتعدى حدود دائرة العائلة، وأقل منها إذا أراد الخروج إلى ما وراء دائرة الأقباط، والأحداث ذات الأهمية الخاصة والمثيرة فى حياة الطفل تصبح مناسبات تناوله العشاء الربانى للمرة الأولى ثم تثبيت عماده أو منحه التثبيت الدينى.

وأبناء الأقباط وبناتهم لا يغادرون المنزل قط، عادة، إلا لتكوين عائلة خاصة بهم أو للإلتحاق بالجامعة، وحتى عندما يعود الإبن من جامعة اكسفورد أو السوربون أو نيويورك، ويبدأ مزاولة مهنة فنية ناجحة، فإنه يستمر فى العيش مع والديه إلى أن يتزوج، ولم يُسمع فعلا عن أن هناك شققا لسكنى العزّاب، وإلى حوالى ثلاثين سنة مضت كان الإبن يُحضر زوجته لتعيش مع أفراد منزل أبيه، ولو أن الطريقة الحديثة هى تكوين منزل أسرة خاص به، مع الاستمرار فى الوفاء بالالتزامات العائلية جميعها، وفى آخر الأمر يأخذ الإبن والديه المسنين ليعيشا معه فى منزله، مكملا بذلك دورة الحياة للعلاقة الطبيعية الحميمة بين الطفل ووالديه، وعند الوفاة، يُدفن الوالدان فى المقبرة الخاصة بالعائلة، وهى منطقة رمزية فيها يُدعّم تأكيد وتثبيت التماسك العائلى، كما تزار بانتظام لتقديم فروض الولاء والإجلال للموتى.

وفى مجال الحب والزواج، يلاحظ أن المفضلات هن بنات العمومة أو البنات اللواتى ينحدرن من عائلات معروفة ومحترمة، وإلى عهد حديث كانت الزيجات ببنات العم أو بنات الخال هى الشائعة، وعن طريقها يُحافظ على ممتلكات العائلة بإحكام، كما تُصان العائلة من الدخلاء أو الغرباء، وقد قبلت العائلات القبطية، على مضض، زواج أبنائهم الدارسين بالخارج من أجنبيات، ولوأن المعارضة لمثل هذه الزيجات تؤيدها الحقيقة فى أن كثير من الأقباط المشتتين قد تزوجوا من غير قبطيات.

ولما كانت موافقة الوالدين لاتزال تعتبر الزامية، فإن الازواج والزوجات المُتوقعين يُفحصون بدقة (يُغربلون) عن طريق العائلة، ولو أن فى كثير من الحالات لا يكون هذا ضروريا لأنهم قد يضمون من بينهم أبناء وبنات العمومة ، أو أصدقاء حميمين للعائلة، والأمهات القبطيات يقمن غالبا بدور الوسيط وذلك لضمان التكافؤ بين الزوجين، وإذا كان الزوج أو الزوجة من جانب عائلة الأب، كانت لرأيه السيادة، ويكون الحال عكس ذلك إذا كان أحد الزوجين من جانب عائلة الأم، ولو أن الأم، عموما، تتفاوض والأب يقرر، والولد والبنت فى العائلات المحافظة يجتمعان ويتبادلان التودد، وذلك فى حضور أفراد العائلة، أما التواعد على اللقاء، دون أن يكون معهما أحد فلا يزال غير شائع، وحتى فى غيبة أفراد العائلة، فإن الأزواج يخرجون فى جماعات، وتُعمل إجراءات الخِطبة بعد اتفاق كل من العائلتين، وبعد إتمامها يراعى ألا تُمدّ لأكثر من ستة اشهر إلى اثنى عشر شهراً، والوالدان بذلك يريدان تقليل المخاطرة بإمكان حدوث تعقيدات أثناء فترة خطوبة طويلة، لأن الزواج ليس مجرد أمر بين فردين، بل إنه، فى الواقع مسألة تؤثر على كلتا العائلتين.

والخطبة التى تُضفى عليها الصفة الرسمية بواسطة كاهن تسانده فرقة معتادة من المرتلين (الشمامسة) بالبخور والصنوج، تلك الخطبة تتم فى المنزل أمام أفراد العائلة والأصدقاء وتعتبر "نصف عقد قران"، ومن الناحية الفنية تعتبر الخطبة جزءاً من المراسم الفعلية لعقد القران، وتتطلب موافقة الكنيسة فى حالة الرغبة فى

فسخها، وطقوس عقد القران تُسقط شعائر الخطبة إذا كان قد سبق أداؤها، ثم تُكمّل بالمسح بالزيت للتكريس، والتتويج، وإعلان الاتحاد برباط الزوجية، وبالإضافة إلى سر الزيجة يُفترض أن يشارك الزوجان فى اثنين آخرين من الأسرار المقدسة، ألا وهما الاعتراف وتناول العشاء الربانى.

وفى إحدى حفلات عقد القران التى أُقيمت فى الصيف والتى شوهدت فى هليوبوليس، وهى ضاحية حديثة من ضواحى القاهرة، كان الاحتفال داخل الكنيسة مصاحبا من خارجها بمنظر مُرَكّب لمظاهر حياة عائلات الطبقة الوسطى، وفى المنطقة المخصصة لمزاولة النشاطات الاجتماعية والترفيهية، المجاورة للكنيسة، كان الأطفال يلهون بأدوات اللعب ويلتمسون الحصول على المشروبات الفوّارة، وكان المراهقون يلعبون لعبة كرة السلة، والشابات اللواتى فى سن الزواج كنّ يجلسن تحت ملاحظة عيون مراقبة، أمام مناضد حيث كان الآباء والأمهات يجلسون، وهم يتجاذبون أطراف الحديث فى غير كلفة مع أصدقائهم، وفى ضاحية هليوبوليس هذه، وهى المشهورة فى العالم القديم بمعبدها المقام لإله الشمس رع، كان الآباء بأقمصتهم المصنوعة من النايلون ذات الأكمام القصيرة، والأمهات بأثوابهن ذات النقوش الفرعونية، كانوا يُقيمون الدليل ويشهدون على التواصل، دون انقطاع، لأحداث قصة الأقباط الزاخرة بالأعمال البطولية.

ورعايا الكنيسة، إذ وصلوا إلى الكنيسة متأخرين وفى دفعات متقطعة، أخذوا أماكنهم، مُتفحصين ما حولهم، مومئين لأصدقائهم، وبعد ذلك أصبحوا مصغين، بشكل غير واضح، لما يجرى من أحداث. (وفى بعض الأحيان يبدو أن الكنيسة القبطية تُعَوّل على ضرب الصنوج والانطلاق المفاجئ لتفجرات من التراتيل وذلك لغرض جذب انتباه رعاياها). وعند المذبح كانت العروس، وهى تقهقه، تلتفت مرات متكررة هامسة لأشبيناتها وللبنات حاملات الزهور، والعريس، وكان يلبس رداءه الطقسى الأبيض فوق بذلته الرسمية، بدا متحملا بصبر الترتيل، والصنوج، والبخور، وفى إحدى المراحل وُزعت قطع من الحلوى ملفوفة فى ورق السلوفان، وفى مرحلة أخرى، أثناء الاحتفال، أحضرت إلى داخل الكنيسة اكاليل ضخمة من الزهور الحمراء والقرنفلية والبيضاء، وكانت ملابس الحاضرين تتراوح بين الثوب التقليدى المؤلف من عدة أجزاء مُتَتامّة جميعها سوداء وتلبسه سيدات كبيرات فى السن مُصطحبات بأزواجهن الذين كانوا يلبسون بذلات بيضاء، وبين أثواب مُقَصّبة مُطَرّزة تلبسها سيدات بدينات، وبين ملابس الخادمات القطنية ذات الألوان الباهتة، والملابس المُكَشكشة للبنات الصغيرات، وطبقا لتعاليم الكنيسة، طقوس عقد القران هذه تمنح الزوجين النعمة الإلهية للعيش معاً فى حب وطهارة مُتبادلين. والزنا، ذلك التهديد الأبدى الذى يتوعد العائلة، يعتبره الأقباط الخطيئة المستحقة لأشد توبيخ وأعنف لوم. (إذا قتل ابن أباه، يقال إن الضحية ليست هى أباه رابطين بذلك القتل بالزنا).

وعند الزواج ينقل العريس والعروس الخاتمين المصنوعين من الذهب، اللذين كانا قد تبادلاهما عند الخطوبة، ينقلانهما من اليد اليمنى إلى اليد اليسرى، ويعصر الزوج مصادره المالية لكى يعطى عروسه خاتما من الماس، وهى بدورها، ترمز إلى الألفة الشخصية التى نشأت حديثا بينهما بهدية تشمل على شبشب لحجرة النوم،

وبيجامة وروب، وعائلة العروس، التى تتولى دفع نفقات جهازها، تؤثث حجرة النوم فى منزل العروسين الجديد، وغالبا، حجرتى الجلوس والطعام كذلك، ولما كانت العروس تحتفظ بأى ثروة موروثة لها لأستعمالها الخاص، وكان العبء الكبير فى توفير وسائل المعيشة يقع على عاتق الزوج، فإن الشبان الأقباط لا يتزوجون إلا بعد أن يكونوا قد رسّخوا كيانهم تماما، وهذا يعنى، عادة، أنهم يتزوجون وسنهم بين الثلاثين أو الأربعين سنة، ولو أن فى الوقت الحاضر نجد أن كثيراً من الشباب يستطيعون الزواج فى أواخر العشرينات من عمرهم، أما الشابات فيُتوقع أنهن يتزوجن قبل أن يصلن إلى سن الخامسة والعشرين.

وفى موضوع الزواج يتحدد الخط الفاصل الحاسم بين الأقباط والمسلمين. إن ضغوط الولاء للوالدين والتكيف العائلى والنبذ من المجتمع تعمل جميعها ضد التزاوج بين الطرفين، كما تعمل على ذلك أيضا الفروق الجوهرية بين الزواج عند المسلمين والزواج عند الأقباط، ولو أن المسلمين يندر أن يتزوج الواحد منهم أكثر من زوجة واحدة، بالإضافة إلى أن الحكومة تحاول تقييد الطلاق، إلا أن تأكيد الإسلام على تسهيل الطلاق وعلى حق الزواج من أكثر من امرأة واحدة يجعل وجهتى النظر القبطية والإسلامية بخصوص موضوع الزواج متنافرتين ومتعارضتين، وهذا يقوى الخط الفاصل المفرق، لأن الأقلية التى تطلق العنان لأفرادها للتزاوج مع أفراد الأغلبية سرعان ما تختفى من الوجود.

وكل شركة زوجية جديدة تتبنى حينئذ وظيفتها الأولى وهى تربية أطفال للعائلة، ثم نقل القيم والاتجاهات القبطية، ودورة تدعيم الهوية القبطية تسير قُدُما، فتُطبع على كل طفل الصفة القبطية المميزة، وفى الارتباط الحميم بوالديهم، يُجرف الأبناء إلى ارتباط أكبر مع المجتمع القبطى، وكما قد يترك الأبناء الكنيسة مع بقائهم بين أعضاء المجتمع، فكذلك الأقباط الذين يتركون مصر والمجتمع فهم لا يزالون باقين على ولائهم لعائلاتهم، وهى أساس بنيان المجتمع، وهذا هو الرباط الذى لا يزال واضحا فى اجتماع الأقباط المشتتين فى حرم جامعة فى بيروت، أو مطعم فى روما، أو فى شقة فى بروكلين، وفى بعض الأحوال، الشكاوى من عدم وجود فرص العمل فى مصر تُذكر بخصوص الجيل التالى، فالأقباط يقولون إنهم ما كانوا ليتركوا مصر قط "لو شعرنا أن لأبنائنا مستقبلا فى مصر."وكان رحيلهم يعتبر صفقة عملية، ففى مقابل الخسارة المؤكدة تقريبا للهوية القبطية للأبناء والأحفاد الذين سينمون بوعى يُغلّفُهُ الغموض بأنهم أقباط، وفى النهاية يتلاشون بالتزاوج داخل محيط بيئتهم، فى مقابل هذه الخسارة اشترى الأقباط المشتتون مستقبلا لهم خارج مصر، وحتى فى هذه الخطوة النهائية المتعذر استردادها، يمكن القول بأن هؤلاء الأقباط يتصرفون نيابة عن العائلة عن طريق الوفاء بما يعتبرونه مسئوليتهم تجاه الجيل التالى.

الفصل السادس عشر
الأغلبية فى مواجهة الأقلية

إن الأقلية يمكن أن تحكم عليها الأغلبية بالموت، أو هى بنفسها قد تقدم على الانتحار، بوصفها جماعة معيّنة الهوية، وذلك عن طريق تشبهها بالأغلبية فتُستوعب فيها، وعن طريق الهروب أو الطرد يمكنها أن تنجو من أى من هذين المصيرين، ولكن هذه النجاه ستكلفها الكثير، ولا يُتوقع أن يواجه الأقباط فى المستقبل أيا من هذه الاحتمالات، فلا تُظهر الأغلبية المسلمة أو الأقلية القبطية أى علامات تدل على اللجوء إلى مثل هذه الحلول المتطرفة للمشكلة الدائمة للأقلية فى مصر، وبعد استبعاد كل من هذه الاحتمالات، سوف يتبقى هناك النزاع الأساسى بين هدف الأقلية فى أن يكون المجتمع مؤلفا من أكثر من جنس أو دين واحد تسوده الديمقراطية، وبين سياسة الأغلبية فى وجوب أن تكون لها السيادة.

وحتى أولئك الأقباط الذين يعيدون إلى الذهن، بمرارة وقلق، حب القتال الذى اتصفت به جماعة الإخوان المسلمين المتعصبة، يعتبرون أن تنظيم حملة للاضطهاد أو الإبادة أو الطرد من مصر كوابيس (أموراً مُروّعة) بعيدة الاحتمال، وأى خِشية يشعر الأقباط بها تنشأ من الميل المزعج للقومية المصرية فى العيش ملتمسة كباش الفداء، ومن حقيقة أن معظم غير المسلمين قد غادروا مصر ـ فيما عدا الأقباط ـ فقد أزالت أزمة السويس آخر آثار النفوذ البريطانى والفرنسى، ومواطنى البلدين كذلك، والأجانب الآخرون المقيمون لم يكن دورهم فى الرحيل بعيداً، فقد بقيت حُفنة فقط من اليهود المصريين، ورمزهم معبد منعزل يقع فى شارع عدلى باشا يمر به جميع سكان القاهرة دون أن يلاحظوه، والأشباح المخيفة (البُعبُع) غير المنظورة للاستعمار والامبريالية والصهيونية يُواصَل ذكرها دائما فى ضجيج الدعاية المصرية وضراوتها، ولكن هذه تشبه على نحو متزايد، الأصوات المتكررة التى تصدر عن أسطوانة فونوغرافية مشقوقة، والنظام الحاكم، إذ يواجه فترة شاقة مرهقة مليئة بالإحباط إذ أن الانجاز متخلف كثيراً عما جاء بالوعود الخلابة، هذا النظام والحال هكذا، يحاول البحث عن الجديد من الالهاءات وكباش الفداء، أما وقد أصبحت مصر قطرا ذا أقلية منفردة، فالأقباط فيها يقفون وحيدين يمتصون كل قلق الأغلبية المسيطرة وإحباطاتها.

وبالرغم من ذلك ، فمخاوف الأقباط المرَوَّعة (الكوابيس) من حدوث طرد لهم، أو اضطهاد منظم، هذه المخاوف تبقى بعيده الاحتمال. بل وقد اعترف الإخوان المسلمون بأن الأقباط لهم حق المواطنة المصرية، وأنه حق متعذر استئصاله، ولقد أُقِرّ هذا، وبشكل ثابت مُتّسق فى المساواة فى التسمية التعريفية الممنوحة لهم فى الدساتير المصرية والخطب الرسمية، إن نظام عبدالناصر خِلْو من أى نظرية تدعو للتمييز العنصرى، الأمر الذى يبدو عجيبا، حقا، فى بلد حُمل أهله خلال عهود من الحكم الخارجى، على الشعور بالنقص، والاعتقاد بأنهم أدنى من غيرهم منزلة، ففى الوقت الذى كان شعور العداء المصرى نحو اسرائيل والغرب بالغاً أشده، وأثناء طرد الأجانب لم تكن هناك إلا أمثلة منفصلة لعدد قليل من الأعمال الوحشية، كما أن النظام أيضا قد قمع بشدة أى تهديد بالقيام بأعمال عنف غوغائى من النوع الذى أدى

إلى حريق القاهرة فى يناير عام ١٩٥٢، وهو يفهم أن أى كبت على الأقلية من مواطنين مصريين سوف يؤدى فى النهاية، إلى تقويض الصورة التى تكونت عن مصر فى افريقيا وآسيا، والتى تظهرها على أنها نصيرة المظلومين والمضطهدين.

والأقباط بدورهم يظهرون مقاومة للامتصاص، وذلك عن طريق ما يقوم به المجتمع والكنيسة من نشاط متجدد، وبسبب صلابة الحياة العائلية والمعارضة العنيدة الثابتة للتزاوج بينهم و بين المسلمين، ولأن الأقباط فخورون بإعتبار أنفسهم "المصريين الحقيقيين"و"المسيحيين الأصليين"، فإنهم يواصلون تقوية وتدعيم هُويتهم مفضلين ذلك على الاستسلام لما يعتبرونه طريقة الحياة الإسلامية ذات المستوى الأدنى، وبينما قد يتزايد عدد الأقباط الذين يغادرون مصر فى حالة وجود مكان يذهبون إليه، فإن هذا سوف، بالكاد يؤثر على حجم الأقلية، ولأن مصر، بالإضافة إلى ذلك لا تسمح للأقباط المغادرين بأخذ ثرواتهم الخاصة معهم، فإن هذا يعتبر عقبة فعلية تضاف إلى الدوافع السيكولوجية للرغبة من مغادرة مصر.

وبسبب تصميم الأقباط على الجمع بين البقاء فى مصر، والاحتفاظ بهُويتهم، فقد استمر إبقاؤهم على الهدف بعينه وعلى الشكوى بعينها طوال هذا القرن، وفى أوائل القرن العشرين، حدد قرياقص ميخائيل، وهو صَحَافىّ قبطى كان قد أُرسل إلى لندن لإثارة عطف الرأى العام البريطانى حدد الهدف غير المتغير فيما يلى: "لقد طالبنا بالعدالة والمساواة مع المصريين وبالمقاسمة التامة للثمار التى نتجت عن النظام الحاكم الجديد"، كما عبّر عن الشكوى غير المتغيرة أيضا بقوله: "لقد فقد القبطى فى الوقت الحالى ، معظم وضعه السابق، وهو فى كل يوم يواجه خطر فقدان ذلك القليل الباقى"، ولايزال كلا البيانين منطبقين عمليا، وذلك بينما يهيئ الأقباط أنفسهم للتعايش السلمى المنسجم بين كثيرى العدد الأقوياء (المسلمون) والضعفاء المهرة (الأقباط) فهم ينشدون مجتمعا ينتظم جماعات، لكل اتجاهاتها الخاصة بها، حيث الاختلافات والفروق فى النواحى الثقافية والدينية والاجتماعية، تنمو وتزدهر وذلك دون أى تجريم للأقلية،، ومع ذلك فإن الأقباط، على خلاف كونهم أقلية تعتبر فى خصائصها نموذجا للأقلية المحاصرة المُطوّقة، لا يحاولون التغلب على الشعور بالعجز أو باحتلال مركز اجتماعى أدنى، فحرمانهم نسبى، ومحكّ استيائهم هو الماضى القريب.

والأقباط هم أيضا ضحايا احساسهم بأنهم مضطهدون، وقد أشار سير جون بورنج (Sir John Bowring) الكاتب الانجليزى وعالم الاقتصاد السياسى، أشار فى القرن التاسع عشر إلى أن الأتراك الحاكمين كانوا يعتبرون الأقباط كمجموعة "المنبوذين من الرعايا المصريين، برغم أنهم جنس ودود ومسالم وذكى، وأسوأ عيوبهم نتجت عن التماسهم الحماية مما كانوا يتوقعون أن يحيق بهم من ضُرّ"، فلقد أدخل المسلمون فى روع الأقباط النظر إلى المسلمين على أنهم جماعة متعصبة، وإذ يشعر الأقباط بأنهم فى وضع خطر، فإنهم يناضلون لحماية أنفسهم، وبهذا فهم يجعلون التعصب يصبح أكثر حدة، ويزيدون من شعورهم بالقلق والاستياء، والتسلسل فى دورة الدجاجة والبيضة (السبب والنتيجة) تستمر دون أن يُقطع أطراده: فالأقباط يشعرون بأنهم مضطهدون، والمسلمون يعملون على استغلال هذه

الحساسية القبطية، فيُجهد الأقباط أنفسهم للتغلب على مظاهر التمييز مما يدعو المسلمين إلى اتهام الأقباط بالعدوان الذى لم يسبقه استفزاز يبرره.

وإذا كان الأقباط يجدون أبواب العمل مقفولة فى وجوههم، فإنهم يتبعون غالبا، سياسة تتعارض ضمنا، مع هدفهم وهو أن يكون المجتمع ذا طابع دينى لا يُعوّل على محاولة الوصول إلى السلطة والنجاح فلقد طالبوا بضمانات متناسبة للأقباط فى الوظائف الحكومية، وفى الأعمال الحرة، وفى الجامعات، وإذ تحققوا من أن الجنس موضوع يُتلاعب به، فقد اتجهوا إلى التماس نصيب مضمون فى الحصيلة التى قُدّرت لهم سلفا.

وقد دُمِغَتْ السيطرة الإسلامية، وثائقيا، بأنها كانت تعمل على قصر توزيع الامتيازات والمراكز والحقوق على المسلمين، فهى بذلك تمثل تناقضا واضحا، صريحا، بين هدف الأقباط وهو المساواة للمصريين جميعا بصرف النظر عن الدين، وبين السياسة الاسلامية الواقعية التى ترى أن الأقلية المسيحية يجب أن تظل فى مكانها، وفى استقطاب الأهداف القبطية والسياسية الإسلامية تكمن عوامل تقرير نتيجة النزاع فى الحاضر والمستقبل، وكما هو الحال فى أى نضال، فإن الحظ يبتسم للقوى.

وفى نفس الوقت تقريبا الذى كان فيه كاهن قبطى، فى مصر العليا يصف ما يمكن أن تعمله قيادة حازمة للرئيس عبدالناصر لتحسين العلاقات بين الأغلبية والأقلية، فى نفس الوقت جاء نصّ ما يمكن عمله فى مناسبة كهذه، من مدينة لوس أنجلوس (Los Angeles) ، على لسان جون إف كينيدى (John F. Kennedy) ، مرشح الديمقراطيين للرئاسة حينذاك: "إن الرئيس، وهو الممثل لجميع المصالح والقطاعات لهو الشخص الوحيد الذى يستطيع خلق جو من التفاهم والتسامح، الذى هو ضرورى إذا كان علينا أن نعمل على تهيئة فترة انتقال منهجية للوصول إلى مجتمع تسوده الحرية الكاملة، وإذا لم يشن الرئيس، بنفسه، الحرب من أجل الحصول على الحقوق المتساوية للجميع، إذا وقف متفرجاً، مقللا من شأنها، معتبرا أنها أقل من أن تشغل حيزا من اهتمامه، فى هذه الحال ستصبح الحرب معركة خاسرة، لامحالة."

وفى مصر تجاهل الرئيس عبدالناصر أى مطالب للأقباط للمساواة فى الحقوق، هذا بينما كان يسير قُدُما نحو إنشاء مجتمع واضح الاختلاف عن المجتمع القائم فى الولايات المتحدة أو انجلترا، وفى أعقاب انفصال سوريا عن ال ج. ع. م. عيّنت لجنة قوامها ٢٥٠ عضواً لتعكف على كتابة الشكل العام للرؤية المصرية "للاشتراكية العربية"، ومرة أخرى كان إغفال الأقباط فاضحاً، وفى ديسمبر ١٩٦١، ومن القاهرة كتب جيى وُلز (Jay Walz)، مراسل صحيفة نيويورك تايمز (Times)، يقول:

"إن عمامات الأئمة، القادة الدينيين، ذات اللونين الأبيض والأحمر الداكن، كانت واضحة تماما فى قاعة اجتماع اللجنة، وقد أشار السيد عبدالناصر عدة مرات إلى الاشتراكية على أنها كانت تُمارس بواسطة رفاق النبى محمد، ويعتقد بعض المعلقين بأن عبدالناصر يتطلع إلى إتباع ترجمة اسلامية للاشتراكية المسيحية التى نشأت فى أوروبا فى أواخر القرن التاسع عشر، ولو أنهم مع ذلك يعتقدون أن عبدالناصر ينكر هذا، كما يتبرأ من أن تكون له أية علاقة بأى اقتراح يفيد بأنه

"مستورد لإيدولوجية" من أى مكان، أو بأن آراءه ليست اسلامية مائة فى المائة، وجدير بالذكر خلو جميع مناقشاته من أى إشارة للمسيحيين الأقباط، الذين يمثل عددهم، وهو أربعة ملايين، سدس سكان مصر."

وغنى عن البيان أن النظام الحاكم الحالى فى مصر قد اختار تبنى الفكرة القائلة بأن القومية العربية قوامها جماعة المؤمنين بالإسلام، والتى تعترف بأن المسلمين فقط هم الأعضاء الكاملون للأمة، أما الأقباط فيُوضعون فى منزلة الضيوف الذين يُعيّن لهم مكان، ويُزوّدون بحجرات فى المنزل، الذى هو مصر أما ألوان الطعام التى تقدم فى الوجبات، وقواعد الضيافة فيحددها الرؤساء المسلمون من أهل البيت، والمفهوم البديل للقومية العربية، الذى عُزز خلال فترة التعاون القبطى الإسلامى فى مقاومة البريطانيين ووضع سياسة بلد مستقل، ذلك المفهوم قد جعل الدين والقومية أمرين ينفصل الواحد منهما عن الآخر، وكان هذا المفهوم موجها نحو تكوين دولة تعنى بالشئون الدنيوية، وهذه تعتبر بحق أسعد موطن لأقلية دينية.

وفى نفس الوقت فالإسلام نفسه فى حالة قلق، إذ أنه يحاول التكيف مع العالم الحديث فى حين أن قبضته الدينية قد ضعُفت، فكلما زاد المصرى المسلم تعلما، وتمدّنا (نسبة إلى اتباع أساليب الحياة بالمدينة)، وتعصّرا (نسبة إلى تبنى الطرق العصرية)، كلما قلّ تديّنه، وقد انعكس هذا، فى بحث قام به عالم الاجتماع دانيل لِرْنَرْ (Daniel Lerner)، قرر فيه أن الفلاحين اعتادوا زيارة مسجدهم يوميا، فى حين أن هذه الزيارة اليومية لم يكن ليقوم بها أى عامل من عمال المدينة، ومن بين أربعة من عمال المدينة كان ثلاثة يذهبون إلى المسجد مرة واحدة فى الاسبوع أو أقل، بينما لم يزُر الرابع المسجد قط، وبينما كان ٨٩٪ من الفلاحين يفضلون الاستماع إلى تلاوة القرآن عن طريق المذياع، انخفضت هذه النسبة إلى ٦٤٪ بين العمال وإلى ٣٨٪ بين الموظفين، وإلى ٢٨٪ بين المهنيين.

والدعوة الخطابية الملتهبة لخدمة الإسلام، لاتزال تُواصل بإصرار وعناد، ولكنها لاتقدم حلا للقضايا والمشكلات الحديثة، ولو أنها تثبت فعلا ولاء المسلم لمجتمعه، متماثلا فى قوته مع ولاء القبطى لمجتمعه أيضا.

ولما كان المسلمون الداعون إلى التعصير يناضلون للتخلص من قيد الأصوليين الدينى، وهم الذين تُعتبر جامعة الأزهر قلعتهم، فإن أزمة الإسلام والتحديث هذه، التى لم تحل، يحتمل أن تلقى الظلال على مناورات عبدالناصر السياسية، التى يقوم بها مستغلا رسالة محمد، وقد يستطيع عبدالناصر، فعلا، وبطريقة غير مباشرة، تعجيل التقدم فى عملية الاهتمام بالشئون الدنيوية، وذلك عن طريق سياسة استغلال وسائل دينية، ومن وجهة النظر القبطية، فإن أى تغييرات تحدث فى الإسلام سوف تؤثر على العلاقات مع المسلمين: من ناحية الأقباط المتشائمين الذين يتخيلون تكوين دولة اسلامية فى مصر يحكمها القرآن، ومن ناحية المتفائلين أيضا الذين يتوقعون ازدهار هوية قبطية مُنَشّطه بصرف النظر عن نتائج الاهتياج السياسى والاجتماعى والدينى الذى يجرى داخل الإسلام، والأغلبية المسلمة تبقى هى الواقع الظاهر الذى يستبد بالأقباط ويستحوذهم على نحو مقلق غير سوىّ، ولو أن المسلمين لا يعيرون شعور الأقباط هذا أى اهتمام، وبما أن حظر النظام الحاكم لقيام أى حوار لتسوية الخلافات

بين الأقباط والمسلمين يجعل العلاقات بينهما تتسم بالمراوغة والتملص، فإن قلق الأقباط يصبح، وبشكل متزايد، قائما عند طرف واحد فقط.

وعن طريق الاتصال بالاتجاه السائد فى حقل نشاط المسيحية، وإنشاء وتطوير فروع تنتسب إلى مؤسسات دولية. زاد الأقباط من صعوبة قيام أى نظام مصرى حاكم بمهاجمة الكنيسة القبطية دون توقع أن يكون لهذا الهجوم أصداءه، ففى عام ١٩٦١ أرسلت الكنيسة القبطية مندوبين عنها إلى اجتماع مجلس الكنائس العالمى الذى عقد فى الهند، وإلى لقاء مع اليونانيين الأرثوذكس بجزيرة رودس، وكبير مستشارى البطريرك أبونا مكارى السريانى، عُرف بالفعالية والنشاط فى الاجتماعات الدولية منذ حضوره فى عام ١٩٥٤ اجتماع مجلس الكنائس العالمى الذى عقد فى مدينة إيفانستن (Evanston) بولاية إلينوى، وفيما بعد شهد مؤتمرات مختلفة فى أوروبا، واجتماعات للمجلس العالمى كذلك، وطالما بقيت الدعاية فى الخارج أمراً مهما للحكومة المصرية، فسيكون للأقباط سلاح مستطاع استعماله فى شن هجوم معاكس فى حالة الحاجة القصوى، فمجرد خطاب للشكوى واحد أمام اجتماع دولى، مع تغطية صحفية مرافقة، من الممكن أن يحمل الرئيس عبدالناصر على إبداء الاهتمام بصرخات الأقباط وتوسلاتهم.

وفى أوائل عام ١٩٦٢، وبعد وقت قصير من استضافة البطريرك القبطى لرئيس الكنيسة الانجليكانية فى المانيا وأحد الشخصيات البارزة فى الكنيسة البروتستانتية بمدينة أبسالا (Upsala) بالسويد، أُرسل أحد الكهنة الأقباط كمبعوث شخصى فى جولة فى فرنسا، وبلجيكا، وهولندا وسويسرا والنمسا والدنمرك، وانجلترا والمانيا، وكان الكاهن أثناء تجواله يحاضر ويحضر اجتماعات جماهيرية، ويُعمّد ويقوم بمراسم عقد قران الأقباط المشتتين، متنقلا فى أعقاب مراسل للصحيفة الاسبوعية القبطية "وطنى"، الذى نقل أن الألمانيين توّاقون إلى معرفة ماهية الكنيسة القبطية. ولقد نشرت الصحف الألمانية مقالات عن الأقباط كما طُلب من المعهد القبطى إرسال شخص فى جولة للمحاضرة مُزّوداً بقدر أكبر من الحقائق والمعلومات، وفى سويسرا تبرعت الحكومة بقطعة أرض لبناء كنيسة قبطية وذلك استجابة لالتماس قدمه الطلبة الجامعيون الأقباط فى مدينة زيورخ (Zurich) ، إن الاهتمام الذى يبديه سواد الشعب فى المانيا، حيث تستمر حاليا الأبحاث العلمية عن الأقباط، هذا الاهتمام له قيمة استراتيجية فى جعل الأقباط مثار اهتمام دولة، حرصت مصر دائما على كسب تأييدها.

وفى إفريقيا، حيث تركز مصر اهتمامها، نلاحظ أن الكنيسة القبطية تحظى بقدر متزايد من الاستجابة والاعزاز بوصفها الكنيسة المسيحية الأهلية للقارة، والمسيحية القبطية، وهى الديانة الرسمية لوقت طويل لأثيوبيا، التى تحولت إليها فى القرن الرابع، هذه المسيحية تجذب الاهتمام فى شرق افريقيا وجنوبها، وعلى وجه الخصوص فى كينيا وأوغندا، ففى جنوب افريقيا التحقت بالكنيسة القبطية، جملة واحدة، أربعمائة عائلة وطنية، ينتمى أفرادها أصلا إلى كنيسة ليست فرعا لأى من الكنائس المعروفة، الصلوات والطقوس تؤدى باللغة القبطية، والعظات بلغة البانتو

(Bantu) ولغة الزولو (Zulu) ، ورئيس الكهنة راهب قبطى.

وبتوقيع بروتوكول ٢٥ يونيو عام ١٩٥٩، توطدت العلاقات بين الكنيسة فى مصر والكنيسة فى اثيوبيا، مُشدّدة التأكيد على أن السلطة العليا تكون للبطريرك المصرى، ومُحدّدة أن من يرأس فرع الكنيسة القبطية باثيوبيا يجب أن يكون راهبا أثيوبيا، ورئيس الكنيسة الاثيوبية، الذى يجب أن يوافق عليه الامبراطور هيلاسلاسى، رُقّى إلى رتبة البطريرك "بموقع تال فى المنزلة لمقام بابا (مصر)"، وجميع الأساقفة ورؤساء الأساقفة الاثيوبيين يجب أن يتعهدوا"بتوقير بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية، خليفة القديس مرقس الانجيلى، وبإعتباره بابا بلادنا."

وإذ كان الاثيوبيون غير راضين عن إجراء تعيين رئيس اساقفة مصرى ليرأس كنيستهم، فقد جاء هذاالبروتوكول مهدئا من روعهم وجاعلا ولاءهم الدينى لبطريرك مصر مكفولا ومُؤكدا، ففى أثناء الحرب العالمية الثانية، كان رئيس الأساقفة المصرى فى أديس أبابا قد ارتكب الخطيئة التى لا تغتفر بأن بارك قوات الجيش الايطالى التى كانت تحتل اثيوبيا حينذاك، وقد أدى البروتوكول إلى التئام ذلك الجرح، كما سد الطريق أمام محاولة إجراء أى حركة مبدئية للإنفصال عن الكنيسة المصرية.

ولو أنه توجد بين الأقباط المصريين من ناحية، واثيوبيا وامبراطورها من ناحية أخرى صداقة متبادلة، فإن قليلين هم الذين هاجروا إلى اثيوبيا. بل إن لا أحد قط يأخذ مأخذ الجد الإلماع العَرَضى إليها كمكان يُلجأ إليه، وصورة الامبراطور واحدة من صور ثلاث تُعلّق بشكل غير متغير فى المؤسسات القبطية، والصورتان الأخريان إحداهما للرئيس عبدالناصر والأخرى لمارجرجس قاتل التنين، وامبراطور اثيوبيا، أسد يهوذا المنتصر، قد افتتح القسم الاثيوبى فى المتحف القبطى، شخصيا، متبرعا بكثير من معروضاته، فى حين أن المعهد القبطى يُعير برنامجه الخاص بالدراسات الاثيوبية أهمية قصوى، كما أنه، وهو الذى على نحو دورى، يقدم هدايا رمزية للبطريرك، قد أدخل البهجة إلى قلوب الأقباط أثناء زيارة قام بها بدعوة من حكومة مصر، منذ بضعة سنين مضت، بحضوره القداس رسميا فى كاتدرائية القديس مرقس، وبزيارته الكنائس القبطية فى القاهرة القديمة (مصر القديمة)، وقد أشار قبطى بارز، وهو على صلة وثيقة بالامبراطور، إلى أن الامبراطور هو الذى دعا إلى إضافة الجزء القبطى ضمن برنامج زيارته، هذا بعد أن كانت وزارة الخارجية المصرية قد أغفلته، ومع ذلك فالعلاقات الودية المتزايدة لاثيوبيا مع إسرائيل قد أضافت وجها غير مُوات لمناصرة هيلاسلاسى القوية النشيطة للكنيسة القبطية.

ومع ذلك، فإن هذه المؤشرات الخارجية ليست إلا مشهداً جانبياً يُقدّم بالإضافة إلى الاستعراض الرئيسى وهو المواجهة التى لا مفر منها بين الأقلية القبطية والأغلبية المسلمة داخل إطار مصر كدولة نامية، ولما كانت سياسة الأغلبية الداعية إلى التسلط والسيطرة تحبط هدف الأقلية فى إمكان العيش فى مجتمع تتعدد فيه المعتقدات، فإن القليل من الأقباط هم الذين يعللون النفس بالآمال الجدية فى مشاركة مع المسلمين ناجحة، تكون "ثمار النظام الحاكم" فيها متاحة لجميع المصريين دون تفرقة أو تمييز. وإن ما يعول عليه الأقباط الآن هو مشاركة محدودة، وخاصة فى الميدان الذى يتيح لهم فرصة تنمية مواهبهم وتسويق مهاراتهم، إنها

ليست إلا مِنّة متواضعة يلتمسها الأقباط من مصر، وهم فى مقابلها على استعداد للخدمة فى بلد زاخر بما يُذكّر بخدمات قبطية سابقة، ففى وزارة المالية، مثلا، لا يُنتظر إلا من قبطى أن يلاحظ صورة وصفية لشخص يدعى طوبيا كامل تويج باشا، وهو قبطى، مثله مثل كثيرين غيره كسبوا لأنفسهم شهرة تميزهم عن غيرهم، وقد مات الباشا فى عام ١٩٢٥، ولكن صورته لا زالت باقية، رغم تلاشيها التدريجى خلال عهود ملوك وكولونيلات مُمَثّلَة منزلة رفيعة، بَهُتَ بريقها، لمن كان يوما ما صاحب المقام الرفيع وكيل وزارة المالية. وبقدر ما ييأس أحفاده من الارتقاء مثله مُتتبّعين خطاه يشعر الأقباط بأنهم خُدعوا فى هذا الالتزام بالولاء لمصر، وأن الشعب قد حُرم من خدمات ثمينة، وأن المصرى الناشئ قد حُمّل عبئا ثقيلا من الجور.

وفى دولة كمصر، وهى فى فترة انتقال مندفعة نحو التحديث، تحت حكم عبدالناصر (أو أى شخص غيره) يستمرالأقباط فى موقفهم كمصدر دائم للتحدى، وفى وضعهم كثروة قومية غير مستغلة بالكامل كذلك، وكل من مصر والإسلام، مثلهما مثل كل الأقطار الأخرى، وجميع وسائل الحياة، فى العالم الحديث، يجب أن تواجه محكّ التسامح بطريقة مرضية، ففيما يختص بالإسلام، فإنه يواجه فى اختبار التسامح هذا تحدى التعاليم الاخلاقية والسلوك الاخلاقى. هذا التحدى المنتشر داخل رقعته، التى تمتد، كما يُعَبّرُ عنها، بالمثل المشهور، من المحيط الأطلسى إلى المحيط الهندى، وإن التنويه بتسامح الإسلام النظرى، غير العملى، لا يُسكت صرخة الرأى العام لأقلياته، أما فيما يختص بالدولة الإسلامية، فإنها فى اختبار التسامح، تواجه مشكلة الاستفادة عمليا من الثروات البشرية.

والأقباط أنفسهم، كعالم صغير، داخل حدود تاريخهم بما يحوي من مظاهر ومعالجات فى نطاق الكنيسة، والمجتمع، والدولة والأقلية، ليقدمون حكاية كل إنسان فى احلامه السعيدة وذكرى خبراته المُروّعة، وفى انجازاته واحباطاته، كل ذلك فى عالم ليس من صنعهم، وباعتبار القدر الذى حصل عليه الأقباط من حقوقهم ـ دون تجاهل لعيوبهم ـ فإن هذه القصة الحديثة لأقباط مصر لتعتبر وصفا ممثلا لما طُبع عليه السلوك الإنسانى.

وفى نهاية هذ اللقاء مع الأقباط، بما فيه من عمق فى التفصيلات، هناك تعليق ختامى خاص بالسلوك الاخلاقى الإنسانى لا سبيل إلى اجتناب ذكره، إن الالتزام بمقاومة الاستبداد يظل قائما، حتى عندما يكون الاستبداد أمرا غير معلن وتشوبه المراوغة، بل وحتى إذا كان غير مقصود، فهو يبدأ بدفع الأوضاع بالظلم لفترة طويلة قبل أن تُهشّم واجهات العرض فى المتاجر، وتُكسّر الأيقونات، وتُمزّق العائلات، وهذا الدمغ يعتبر ترياقا ضد خطر تبلد الحس فى أيامنا هذه، هذا وبينما قد يُتّهم الأقباط بفرط حساسيتهم، فإن مشكلتهم ليست بحال من الأحوال شيئاً مُتخيّلا، فهم يشعرون فعلا بضغوط تسبب آلاما دون بتر، وتجرح دون إراقة دم، وترعب بقسوة، دون أى تفجير لما يُرعب.

إن الأقباط مُخدرون ويائسون، كما أنهم أيضا قلقون إذ أن عجلة تاريخهم التى تدور بهم بين القبول والرفض، وما مرّ بهم من مراحل متكررة من التسامح، والتفرقة والاضطهاد، تتحرك هذه جميعها بعناد وتصلب سائرة فى اتجاه النبذ، فالاضطهاد لا

يزال الكابوس الذى يُفزعهم، والتمييز هو الحقيقة الواقعة، كل ذلك يجرى فى أحدث فصل فى قصة شعب طويلة، إنهم هناك فى مصر، وهناك سيبقون على أنهم "المصريون الحقيقيون"، و "المسيحيون الأصليون"، الملايين الأربعة، أقباط وادى النيل، تلك الأقلية المهمومة الصابرة المنعزلة.